الجامعة الإسلامية – غـــزة

عمـادة الدراسـات العليـــا

كليـــــــــــــة الآداب

قســـم اللغـــة العربيـــة

اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في تفسيره البحر المحيط

(من المجلد الأول إلى المجلد الرابع)

دراسة وصفية تحليلية

Abe Hayyan's Grammatical Objections on Al Akbari's interpretations of "Al Bahar Al Moheet"

(The first file to the fourth file)

إعداد الطالب:

عودة يونس عياد الحشاش

الرقم الجامعي: ١٢٠١١٠٨٦٥

إشـــراف الدكتور:

عبد الهادي عبد الكريم محمد برهوم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في النحو العربي من كلية الآداب

في الجامعة الإسلامية بغزة

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref .....

التاريخ Date ...../ج س غ/35/
2015/04/08

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عودة يونس عياد الحشاش** لنيل درجة الماجستير في كلية *الآداب*/ قسم **اللغة العربية**، وموضوعها:

اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في تفسيره البحر المحيط (من المجلد الأول إلى المجلد الرابع) (دراسة وصفية تحليلية)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 19 جمادى الآخر 1436هـ، الموافق 2015/04/08م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم	مشرفاً و رئيساً	.....
د. إبراهيم رجب بخيت	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. كرم محمد زرندح	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

١١ / ٤ / ٢٠١٥

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة : ١٠٥]

الإهداء

- إلى الشمعتين اللتين أضاءتا طريق حياتي بالنور والعلم: " أبي ، وأمي " أسأله سبحانه أن يمدهما بطول عمر، وحسن عمل .
- إلى إخوتي وأخواتي ، متمنيًا لهم دوام السعادة في الدنيا والآخرة.
- إلى زوجتي وابني ، متمنيًا لهما دوام الصحة والعافية .
- إلى أستاذي الدكتور: عبد الهادي برهوم ، حفظه الله ورعاه ، وأدامه ذخراً للإسلام والمسلمين ، وللغة هذا الدين .
- إلى زملائي وإلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث ، شاكراً لهم جهودهم الطيبة .

إليهم جميعًا أهدي أولى ثمرات حصادي العلمي سائلاً المولى _عزّ وجلّ_ الثواب عليه في الدنيا والآخرة .

شكر وتقدير

إلى من وسعني عقله، وقلبه، ووقته، وبيته، وغمرني بفيض علمه، وشملني بوافر عطفه، ومنحني من جهده، ورعايته، وحسن توجيهه، وإرشاده، وصائب رأيه، وثاقب نظره ما أضاء لي جنبات الطريق ، وسلك بي مستقيمه، وذلل لي صعابه .

إلى الدكتور : عبد الهادي عبد الكريم محمد برهوم . أتقدم له بأطيب الشكر والتقدير ،كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى الدكتور كرم زرندح والدكتور إبراهيم نخيت لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي .

وإلى كل من أرشدني إلى طريق الخير، وحبب إلى قلبي طلب العلم، ومد لي يد العون ، أتقدم لهم جميعاً بالشكر والتقدير .

ملخص الدراسة باللغة العربية

تتناول هذه الدراسة اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في تفسير البحر المحيط، حيث جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وأنهيتها بخاتمة.

فالمقدمة اشتملت على أسباب اختيار البحث، وأهميته، ومنهج البحث، والدراسات السابقة عليه، أما التمهيد فتناولت فيه ترجمتي أبي حيان والعكبري، ونبذة عن تفسير البحر المحيط.

ثم انتقلت إلى الفصل الأول متحدثاً فيه عن اعتراضات أبي حيان على العكبري في المعربات، واشتمل هذا الفصل على مبحثين وهما: المعرب من الأسماء والمعرب من الأفعال، أما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن اعتراضات أبي حيان على العكبري في المبنيات، فاشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث وهي: المبني من الأسماء، المبني من الأفعال، الحروف، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، ثم أتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

وأخيراً أرجو من الله _ عز وجل _ أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، وأن ينفع به أهل اللغة العربية، والدارسين والمتخصصين، وغيرهم.

Abstract

This study shows grammatical disagreement of Abe Hayyans against Alakbaris inexplaining sea ocean.

That find in this study in it introduction ,opening part , three parts and finishes it with conclusion . Introduction includes reasons of choise of this research , importance , curriculm of research , and previoustudies about it , opening parts shows Translation of Al Akbris and Abe Hayyans and explanation of sea ocean briefly .Then first part shows disagreement of Abe Hayyans to Alakbari in Naming parts , it includes to two things Naming forom novns ,Naming from verbs , second parts shows disagree ment Abe Hayyans to Al Akbris in building noun , building in verb , preposition then Cconstructed research with construction that explains important results and tips that reach it and follow it with list of resoueces and research , Abbendix and contents Finally I hope from Allah to finish this research well and perfectly and be useful to every one who aware of Arabic language , specialist , Cearners and others .

مقدمة البحث:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد _ صلى الله عليه وسلّم تسليماً كثيراً _، يا رب لك الحمد حمداً كثيراً، ولك الشكر شكراً كثيراً، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن _ إن شئت _ سهلاً، وبعد:

فإنّ الله –عز وجل– أنزل على عبده الكتاب، تبصرة، وذكرى لأولى الألباب، ونظمه في أفصح كلام، وأعجز بنيان، وأعظم بيان، وجعله معجزة على مدى الأيام باقية، وآية على طول الأزمان ثابتة.

والقرآن الكريم هو محور علوم العربية، وأساسها الذى عليه قامت، فاستمدت منه قوتها، وفصاحتها، وجزالتها، واستوحت منه فنونها، ومعانيها، وأساليبها؛ ولهذا كانت أفضل اللغات، وأغزرها مادة، وأوسعها اشتقاقاً، وأبينها أسلوباً، وأفصحها بياناً، تحتوى على ضروب من القول لا تحصى، وفنون من البيان لا تحصر.

وقد منّ الله –عز وجل– على كثير من علماء المسلمين الأجلاء، فهداهم لحفظ كتابه، ووفقهم لخدمته، والعكوف عليه تفهمًا لمعانيه، وإعراباً لألفاظه، وتنقيباً عن أسراره، ومن هؤلاء: الشيخ الإمام الحافظ العلامة أثير الدين أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، صاحب تفسير (البحر المحيط)، وهو بحر خضم، من أعظم كتب تفسير القرآن الكريم، وأوسعها، وأشملها، جمع فيه آراء سلفه من المعربين، والمفسرين، وأودعه صفوة علمه، وخلاصة ثقافته.

ولقد عكفت على هذا الكتاب العظيم، أقرأ، وأتدبر، فكان أول ما لفت انتباهي شخصية أبي حيّان النحوية، ومواقفه الجادة تجاه العلماء الذين نقل عنهم، وكان من بينهم الشيخ أبو البقاء العكبري، فقد اعترض عليه أبو حيّان في كثير من المسائل النحوية، معتمداً على مقتضيات المعنى، وأصول الصناعة، وداعماً كلامه بالحجة، والدليل.

ولهذا اخترت أن يكون بحثي بعنوان: (اعتراضات أبي حيان النحوية على العكبري في تفسيره البحر المحيط من المجلد الأول إلى المجلد الرابع). وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة، وتمهيد، ويعقبهن خاتمة فيها النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن مسائل الاعتراض التي دارت بين العالمين، ومناقشتها عن طريق تتبع هذه المسائل في مختلف كتب النحو والإعراب والتفسير؛ للوقوف على الراجح منها، وإثباته بالدليل القاطع.

أسباب اختيار الموضوع:

١- ما لاحظته من كثرة الاعتراضات التي أوردها أبو حيان على أبي البقاء العكبري في تفسير البحر المحيط.

٢- رأيت في الاعتراضات مادة خصبة لدراسة القواعد النحوية من وجوه متعددة، وذلك عن طريق تتبع آراء النحاة حول كل مسألة اعتراض أدرسها.

٣- الجمع بين فائدة النحو من جهة وفائدة التفسير من جهة أخرى، عن طريق دراسة أحد التفاسير التي تجمع بين هاتين الفائدتين.

أهداف البحث:

١- جمع الاعتراضات ودراستها وبيان مسائل الخلاف بينها وترجيح أقواها، بناء على ما اتفق عليه النحاة فيما بينهم.

٢- بيان منهج أبي حيان في الاعتراض، وأدلته التي سار عليها، وألفاظه التي استخدمها في الاعتراض على أبي البقاء العكبري.

٣- تعرف الدوافع التي كانت وراء اعتراضات أبي حيان على أبي البقاء العكبري.

٤- إضافة رسالة علمية جديدة تفيد الدارسين في مجال اللغة العربية ولا سيما النحو.

الدراسات السابقة:

١- اعتراضات أبي حيان على الفراء في كتابه (ارتشاف الضرب في معرفة لسان العرب): إعداد الطالب زياد أبو حليب، إشراف الدكتور محمود العامودي الجامعة الإسلامية ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢- مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط: إعداد الطالب علي الزهراني، إشراف الدكتور عبد الرحمن إسماعيل جامعة أم القرى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣- اختيارات أبي حيان في البحر المحيط جمعًا ودراسة: بدر الدين ناصر البدر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤- اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل: منصور عريف الرحمن، اشراف الدكتور عبد الرحمن الخضيري جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي متبعاً الخطوات الآتية:

١- جمعت المسائل النحوية التي اعترض فيها أبو حيان على أبي البقاء العكبري في تفسير البحر المحيط.

٢- قمت بتصنيف هذه المسائل وترتيبها، وضممت ما تشابه منها بعضه إلى بعض.

٣- رتبت الفصول والمباحث والمسائل النحوية حسب القواعد النحوية العامة كما وردت في شرح ألفية ابن مالك.

٤- وضعت لكل مسألة عنواناً مناسباً ثم جعلت على رأس هذه المسألة الآية القرآنية الكريمة التي تدور حولها المسألة، ثم أتبعت ذلك بنص أبي حيان المنقول من تفسير البحر المحيط، والذي يتضمن ما قاله أبو البقاء العكبري ، ثم اعتراض أبي حيان عليه ثم أتبعت نص أبي حيان بدراسة تحليلية للمسألة معتمداً في ذلك بعد توفيق الله –عزّ وجلّ– على كتب النحو والتفسير و الإعراب و غيرها.

خطة البحث:

المقدمة: تشتمل على أهمية البحث، أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، الدراسات السابقة، منهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على ترجمة لأبي حيان وأبي البقاء العكبري، بالإضافة إلى نبذة عن تفسير البحر المحيط

الفصل الأول: مسائل الاعتراض في المعربات ، ويشتمل على مبحثين هما:

المبحث الأول: المعرب من الأسماء ، ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: المرفوع من الأسماء.

المطلب الثاني: المنصوب من الأسماء.

المطلب الثالث: المجرور من الأسماء.

المبحث الثاني: المعرب من الأفعال وذكرت فيه مسألة واحدة هي:

اقتران الفعل المضارع الواقع حالا بالواو.

الفصل الثاني: مسائل الاعتراض في المبنيات، ويشتمل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المبني من الأسماء.

المبحث الثاني: المبني من الأفعال.

المبحث الثالث: الحروف.

الفصل الثالث: منهج أبي حيان في الاعتراض، ويشتمل على سبعة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف الاعتراض.

المبحث الثاني: منهج أبي حيان في الاحتجاج لاعتراضاته.

المبحث الثالث: الأسس التي قامت عليها اعتراضات أبي حيان.

المبحث الرابع: ألفاظ أبي حيان في الاعتراض.

المبحث الخامس: أسباب الاعتراض.

المبحث السادس: أدلة الاعتراض.

المبحث السابع: موقف أبي حيان من المذاهب النحوية.

الخاتمة: وفيها: أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفهارس : وتشتمل على:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثًا: فهرس الأمثال، والأقوال.

رابعًا: فهرس أبيات الشعر.

خامسًا: قائمة المصادر والمراجع.

سادسًا: فهرس الموضوعات.

التمهيد

ويشتمل على ثلاثة موضوعات:

أولاً: ترجمة أبي حيان

ثانيًا: ترجمة العكبري

ثالثًا: نبذة عن كتاب البحر المحيط

ترجمة أبي حيّان

اسمه ونسبه ومولده:

هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة أثير الدين أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف ابن حيّان الأندلسي الغرناطي الأثري الجياني النفزي المصري الظاهري المغربي المالكي الشافعي[١].

الأندلسي نسبة إلى موطنه الكبير بلاد الأندلس، وأما الغرناطي فنسبة إلى مدينة غرناطة وهي إحدى مدن الأندلس، وأمّا الجياني فهي نسبة إلى مدينة جيان إحدى مدن الأندلس الوسطى، وأمّا النفزي فنسبة إلى قبيلة نفزة وهي إحدى قبائل البربر، وأمّا المصري فنسبة إلى مصر التي رحل إليها، وأمّا المغربي فنسبة إلى المغرب العربي الكبير الذي يضم الأندلس، وأمّا الظاهري ثمّ المالكي ثمّ الشافعي فنسبة إلى المذاهب التي تمذهب بها[٢].

ولد في أواخر شوّال سنة أربع وخمسين وستمائة (٦٥٤هـ) في مدينة (مطخشارش) وهي مدينة من حضرة غرناطة [٣]، إلا أنّ ابن قاضي شهبة ذكر أنّه ولد سنة اثنتين وخمسين وستمائة (٦٥٢هـ) أو سنة أربع وخمسين وستمائة (٦٥٤هـ) [٤]، غير أنّ الأرجح أنّه ولد سنة (٦٥٤هـ).

---

[١] أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ، تحقيق د: علي أبو زيد، وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م . ٣٢٥/٥ وفوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي . تحقيق الدكتور/ إحسان عباس (دار صادربيروت)، ١٧٥/٥.والإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله السلماني (ت : ٧٧٦ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ. ٢٨/٣. والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ٩١/١٠. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – لبنان . ٥٣٧/٢ .

[٢] معجم البلدان لياقوت الحموي (دار صادر . بيروت .) ١٩٥/٢ .

[٣] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي . تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبى . ط: الأولى ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م. ٢٨٠/١ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ. ١٤٥/٦ . .

[٤] طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن محمد بن قاضي شهبة: تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ. ٦٧/٣ .

قال الصفدي [١] في وصف هيئته: " كان حسن العمة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشرباً بحمرة، منوّر الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر فيها، لم تكن كثّة، عبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريبًا من الكاف على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة، وسمعته يقول: ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف " [٢].

وصفه ابن الخطيب[٣] بأنه: (شيخ المشايخ) [٤]، وجاء وصفه في نفح الطيب[٥] بأنه: (شيخ النحاة في الديار المصرية) [٦]، ووصفه الصفدي[٧] بأنه: (حجة العرب ومالك أزمّة الأدب)، قال عنه الإمام الذهبي[٨]: (ترجمان العرب ولسان أهل الأدب) [٩]، وقال عنه ابن حجر العسقلاني[١٠]: (الإمام المطلق في اللغة) [١١] .

---

[١] هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أبو الصفا، الإمام المؤرّخ الكبير، صاحب «الوافي بالوفيات». ولد في صفد بفلسطين سنة ست أو سبع وتسعين وستمائة. أخذ العلم عن جمهرة من العلماء الأعلام في عصره وأخذ النحو عن أبي حيّان. توفي في شهر شوّال من سنة أربع وستين وسبعمائة. شذرات الذهب ٦٤/١ .

[٢] أعيان العصر ٣٣٢/٥ .

[٣] هو محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، الوزير العلّامة المؤرّخ النبيل، صاحب «الإحاطة في تاريخ غرناطة». ولد بمدينة لوشة في الخامس والعشرين من رجب سنة (٧١٣) هـ، وتوفي في أواخر سنة ست وسبعين وسبعمائة من الهجرة. شذرات الذهب ٧٠/١ .

[٤] الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ .

[٥] هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي بن داود القرشي المقري يكنى أبا عبد الله، قاضي الجماعة بفاس وتلمسان. ولد بتلمسان، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة. شذرات الذهب ٣٣٢/٨ .

[٦] نفح الطيب ٥٣٥/٢ .

[٧] أعيان العصر ٣٢٥/٥.

[٨] هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ولد بدمشق سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وتوفي يوم الاثنين الثالث من ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة. شذرات الذهب ٦٢/١ .

[٩] ذيل تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو المحاسن، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. ٢٣/١ .

[١٠] هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، صاحب الدرر الكامنة، ولد في الثاني عشر من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة في مصر، ومات في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة . شذرات الذهب ٧٥/١ .

[١١] الدرر الكامنة ٥٨/٦ .

حياته العلمية:

تلقى أبو حيّان علومه الأولى في مدارس غرناطة ومساجدها كأبناء عصره في ذلك الوقت، واتصل بشيوخ بلده وأخذ عنهم في مختلف العلوم، وتنقل في بلاد الأندلس (كمالقة و المرية) طلباً للعلم، ثمّ لم يلبث أن ترك الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة (٦٧٩ هـ)، واختلف المؤرخون في سبب رحيله عن الأندلس فقيل : (كان سبب رحلته عن غرناطة أنّه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ (أبي جعفر بن الطبّاع [١]) وقد وقعت بينه وبين أستاذه (أبي جعفر بن الزبير [٢]) واقعةً فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره إلى السلطان ، فأمر بإحضاره وتنكيله ، فاختفى ثم ركب البحر ولحق المشرق)[٣] .

ويقول السيوطي[٤]: " ورأيت في كتابه النضار، الذي ألّفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته، أنّ مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أنّ بعض العلماء بالمنطق و الفلسفة و الرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت و أخاف أن أموت ، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حيّان فأشير إلى أن أكون من أولئك، و يُرتب لي راتب جيد وكسا و إحسان، فتمنعت ورحلت مخافة أن أُكره على ذلك "[٥].

---

[١] هو أَحْمد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن عِيسَى الْعَلامَة الشهير الْخَطِيب البليغ أَبُو جَعْفَر بن الطباع الرعيني الأندلسي مولده بعد السِّت مائَة وَأخذ عَنهُ الْقرَاءَات شَيخنَا الْحَافِظ الْعَلامَة أَبُو حَيَّان وَأَبُو الْقَاسِم ابْن سهل وَتُوفِّي سنة ثَمَانِينَ وست مائَة. الوافي بالوافيات ١٥٨/٧ .

[٢] هو أبو جعفر، أحمد بن إبراهيم بن الزّبير الثّقفي. طلب العلم في سنة ست وأربعين وستمائة، وسمع من جماعة، وتفرّد بـ (السّنن الكبير) للنسائي عن أبي الحسن الشّاري، بينه وبين المؤلّف ستة أنفس. توفي بغرناطة، سنة ثمان وسبعمائة. شذرات الذهب ٣١/٨ .

[٣] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دار المعارف العثمانية، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م. ٧١/٥ .

[٤] هو الحافظ جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ همام الدّين الخضيري السّيوطي الشافعي المسند المحقّق المدقّق، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة. ولد بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة. شذرات الذهب ٧٤/١٠ .

[٥] بغية الوعاة ٢٨١/١ .

وهكذا ودع أبو حيّان الأندلس وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره متجهاً إلى بلاد المغرب العربي، وأخذ يطوف ويتنقل في مدنها ويلتقي بعلمائها أمثال (أبي القاسم المزياني[١]) و(أبي عبد الله محمد بن عباس القرطبي[٢]) و (أبي عبد الله محمد بن صالح الكناني)[٣].

ولم يطب المقام لأبي حيّان عند المغاربة، ولعله لم يرتح لمعاملتهم كما توحي بعض أشعاره إذ يقول[٤]:

وأوصاني الرضي[٥] وصاة نصح وكان مهذباً شهماً أبياً

بأن لا تحسنن ظنا بشخص ولا تصحب حياتك مغربياً

فغادر أبو حيّان بلاد المغرب، واتجه إلى مصر التي أصبحت بعد سقوط بغداد على يد المغول، وسقوط معظم بلاد الأندلس في أيدي المسيحيين الأسبان مأزر العلماء وملجأ الأدباء.

وفي مصر ألقى أبو حيّان عصا الترحال، فأقبل على العلم وجالس العلماء وأخذ عنهم، ولازم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس، فسمع عليه كثيراً من كتب الأدب، وأكب على طلب الحديث وأتقنه، وبرع فيه، وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والتاريخ، فاشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره.

وكان لأبي حيان حظوة عند سلاطين مصر وأمرائها وحكامها ، فعين مدرساً في مدارس القاهرة ، وأصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة (٧٠٤ هـ) ، وتولى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، ولمّا توفي ابن النحاس – شيخ العلماء في القاهرة – خلفه أبو حيّان وجلس مكانه.

يقول الصفدي: " كان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة شتاء في يوم الصحو، والمتصرف في هذا العلم، فإليه الإثبات والمحو .... ملأ الزمان تصانيف، وأمال عنق الأيام بالتواليف "[٦].

---

[١] لم أقف على ترجمته.

[٢] لم أقف على ترجمته.

[٣] هو محمد بن محمد بن صالح الكناني الشافعيّ أبو الفتح: بلداني. من أهل المدينة. له (بغية الطالبين وإجابة السائلين عن أخبار دار سيد المرسلين) توفي بعد ٩٣٣ هـ الأعلام للزركلي ٥٦/٧ .

[٤] ديوان أبي حيان ٤٨٦ .

[٥] هو محمد بن علي الشاطبي بغية الوعاة ١٩٤/١

[٦] أعيان العصر ٣٢٥/٥ .

ثقافته :

بدأ أبو حيّان ثقافته العلمية بتعلم القرآن الكريم، والحديث الشريف، واللّغة، وأشعار العرب، فعن تعلم القرآن يقول – رحمه الله –: " وقرأت بالقراءات السبع بمصر – حرسها الله – على الشيخ المسند العدل فخر الدين أبي الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي المليجي [١] "[٢].

وأمّا عن التفسير فيقول[٣]: " اعتمدت في أكثر نقول كتابي هذا (البحر المحيط) على كتاب (التحرير و التحبير لأقوال أئمّة التفسير) من جمع شيخنا الصالح القدوة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان بن حسن بن حسين المقدسي المعروف بابن النقيب[٤] – رحمه الله –"

وقد تلقى أبو حيّان كثيراً من كتب أهل اللّغة، ودواوين الشعر، وحفظ كثيراً منها، فقال محدثاً عن نفسه: " وقد حفظت في صغري في علم اللغة (الفصيح) لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني [٥]، واللغات المحتوى عليها دواوين مشاهير العرب الستة: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي [٦]... "[٧] .

أمّا النّحو فقد أخذه عن الأستاذ الفاضل الشيخ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، وذلك من كتاب سيبويه، قال في ذلك: " وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمر بن

---

[١] هو ابن المليجي مسند القرّاء بالدّيار المصرية فخر الدّين أبو الطّاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي المقرئ المعدّل. ولد سنة بضع وثمانين وخمسمائة، وتوفي في رمضان سنة إحدى وثمانين وستمائة. شذرات الذهب ٦٥١/٧ .

[٢] البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م . ١١/١ .

[٣] البحر المحيط ٥/١ .

[٤] هو ابن النّقيب الإمام المفسّر العلّامة المفتي جمال الدّين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن حسن البلخي ثم المقدسي الحنبلي. مدرّس العاشورية بالقاهرة. ولد سنة إحدى عشرة وستمائة، توفي في المحرّم ببيت المقدس. سنة ثمان وتسعين وستمائة. شذرات الذهب ٧٧٣/٧ .

[٥] هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، أبو العباس، ثعلب. أمام الكوفيين، وله معرفة بالقراءات. روى عنه أبو محمد اليزيدي وعلي بن سليمان الأخفش وابن بشار الأنباري، وعبد الرحمن ابن محمد الزهري، وأبو عمر الزاهد، وغيرهم. له التواليف المفيدة، و"فصيحه" مع صغره مفيد. توفي سنة ٢٩١هـ.البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ٨٦/١ .

[٦] هو صلاءة بن عمرو بن مالك، من بني أود، من مذحج: شاعر يماني جاهلي، يكنى أبا ربيعة. قالوا: لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين، ظاهر الأسنان. كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم. وهو أحد الحكماء والشعراء في عصره. توفي سنة ٥٠ ق هـ. الأعلام للزركلي ٢٠٧/٢ .

[٧] البحر المحيط ٦/١ .

عثمان بن قنبر سيبويه – رحمه الله تعالى – وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي[١] مقيم دمشق، وأحسن ما وضع في التصريف كتاب (الممتع) لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي [٢]، وقد أخذت هذا الفن عن أستاذنا الأوحد العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، في كتاب سيبويه وغيره "[٣] .

يقول السّيوطي: " وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، وأبي جعفر اللبلي، وبمصر عن البهاء ابن النحاس وجماعة ..." [٤] .

أمّا علم (أصول الفقه) فقد تلقاه – رحمه الله – على أكثر من شيخ، قال في مقدمة البحر المحيط: " بحثت في هذا الفن في كتاب (الإشارة) لأبي الوليد اليازجي، وعلى الشيخ الأصولي الأديب أبي الحسن فضل بن إبراهيم المعارفي الإمام بجامع غرناطة والخطيب به، وعلى الأستاذ العلامة أبي جعفر بن الزبير ... "[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر: " وقرأ شيئًا من أصول الفقه على أبي جعفر بن الزبير ... "[٦] .

مذهبه واعتقاده:

عرف أبو حيّان بأنّه ظاهريّ المذهب، وذلك في أثناء إقامته في الأندلس، بل تعصب للمذهب الظاهريّ، قال ابن حجر: " كان أبو حيّان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه "[٧] .

---

[١] هو ابن مالك العلّامة حجّة العرب جمال الدّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّاني توفي بدمشق في شعبان ودفن بالرّوضة قرب الموفق. سنة اثنتين وسبعين وستمائة. شذرات الذهب ٥٩٠/٧ .

[٢] هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وتوفي سنة تسع وستين وستمائة، بتونس. فوات الوفيات١١٠/٣ .

[٣] البحر المحيط ٧/١ .

[٤] بغية الوعاة ٢٨٠/١ .

[٥] البحر المحيط ٧/١ .

[٦] الدرر الكامنة ٥٩/٦ .

[٧] الدرر الكامنة ٥٨/٦ .

وعندما قدم إلى مصـــر، ورأى المذهب الظاهري مهجوراً، تمذهب للشـــافعي، فيقول تلميذه الصـــفدي: " وكان أولاً يرى رأي الظاهريّة، ثمّ إنّه تمذهب للشـــافعي – رضـــي الله عنه – فحفظ مختصر المنهاج للنووي، وحفظ المنهاج إلّا يسيراً "[١] .

وكان ينتقد بشـدة أصـحاب الكلام، والفلسـفة، والاعتزال، حيث أثبت ذلك في تفسـيره البحر المحيط فيقول: " إنما حللت بديار مصـــر، ورأيت كثيراً من أهلها يشـــتغلون بجهالات الفلاســـفة ظاهراً من غير أن ينكر ذلك أحد، تعجبت من ذلك، إذ كنا نشـأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك والإنكار له، وأنّه إذا بيع كتاب في المنطق إنّما يباع خفية، وأنّه لا يتجاســـر أن ينطق بلفظ المنطق، إنّما يسمّونه بالمفعل ... "[٢] .

كما عرف – رحمه الله – بتعصـــبه للإمام عليّ بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – قال الصـــفدي: " قال الفاضـــل كمال الدّين الأدفوي[٣]: وجرى على مذهب كثير من النحويين في تعصبه للإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ... "[٤] .

شيوخه :

لم يشتهر أحد من النحاة بكثرة الشيوخ كما اشتهر أبو حيّان، وقد ساعدت ظروف أبي حيّان وتنقلاته في بلاد الأندلس والمشرق على الإكثار من الشيوخ والتلقي عنهم، وكان أبو حيّان يفخر بكثرة شيوخه، وينتقص من يأخذ العلم بنفسه عن الكتب ولم يأخذه تلقياً من أفواه الشيوخ .

وذكر أبو حيّان بعضـاً ممن أخذ عنهم من النحاة فقال: " وممن أخذت عنهم من النحاة: أبو الحسن عليّ بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي [٥]، وأبو الحسن عليّ بن محمد ابن عليّ بن يوسف الكتامي ابن الضـائع [٦]، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن

---

[١] أعيان العصر ٣٣٢/٥.

[٢] البحر المحيط ٢٤٢/٤.

[٣] هو كمال الدّين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر بن الإمام العلّامة الأدفوي – بضم الفاء نسبة إلى أدفو بلد بصـعيد مصـر الشـافعي . ولد في شـعبان سـنة خمس وثمانين وقيل خمس وسـبعين وسـتمائة،. توفي في صـفر سـنة ثمان وأربعين وسـبعمائة بمصـر ودفن بمقابر الصّـوفية . شـذرات الذهب٢٦٤/٨ .

[٤] أعيان العصر ٤٧٣/٢

[٥] هو عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحِيم الْخُشَنِي الأبذي أَبُو الْحسن مَاتَ سنة ثَمَانِينَ وسِتمِائَة. بغية الوعاة: ١٩٩/٢ .

[٦] هو عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن يُوسُف الكتامي الإشبيلي أَبُو الْحسن الْمَعْرُوف بِابْن الضائع. مَاتَ فِي خمس وَعشْرين ربيع الآخر سنة ثَمَانِينَ وسِتمِائَة، وَقد قَارب السّبْعين. بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن يوســف الفهري اللبلي [١]، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي ابن النحاس[٢] "[٣] .

ومن أشهر شيوخه أيضا أذكر – على سبيل المثال لا الحصر – :

- الحســين بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو عليّ بن أبي الأحوص القرشــي الفهري الغرناطي (ت ٦٧٩ هـ) [٤].
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيســى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي (ت ٦٩١ هـ) .
- عبد الصـمد بن عبد الوهاب أبو البركات الحسـن بن محمد بن عسـاكر الإمام المحدث أمين الدين أبو اليمن (ت ٦٨٧ هـ) [٥].

---

[١] هو أَحْمد بن يُوسُف بن يَعْقُوب الْأُسْتَاذ أَبُو جَعْفَر الفِهري اللّبلي أحد الْمَشَاهِير بالمغرب ولد بلبلة عَام ثَلَاثَة وَعشْرين وستمائة وَأخذ عَن أبي عَليّ الشلوبين ومن تصانيفه كتاب شرح الفصيح ومستقبلات الْأَفْعَال وَجمع مشيخته وَله عقيدة صَغِيرَة مَاتَ بتونس سنة إِحْدَى وَتِسْعين وسِتمِائَة وَدفن بداره. الوافي بالوفيات: ١٩٢/٨ .

[٢] ابن النحّاس الصّـاحب العلّامة محيي الدّين أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن إبراهيم الأسـدي الحلبي الحنفي، وتوفي بالمزّة بدمشـق في آخر السـنة، وله إحدى وثمانون سـنة وشـهران. توفي سـنة خمس وتسعين وستمائة. شذرات الذهب ٧٥٥/٧ .

[٣] الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٢٧٩/٥

[٤] هو الْحُسَــيْن بن عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد الإِمَام أَبُو عَليّ بن أبي الْأَحْوَص الْقرشِـي الفِهري الغرناطي الموطن البلنسـي الأَصْل الجياني المولد. وَيعرف أَيْضـاً بِابْن النَّاظر، مولده سنة ثَلَاث وسِتمِائَة، وَمَات بغرناطة فِي الرَّابِع عشر من جُمَادَى الأولى سنة تسع وَسبعين وسِتمِائَة. بغية الوعاة : ٥٣٥/١.

[٥] هو ابن عســاكر الإمام الزّاهد أمين الدّين أبو اليمن عبد الصّــمد بن عبد الوهاب بن زين الأمناء الدّمشـقي المجاور بمكة . ولد سـنة أربع عشـرة وسـتمائة، وجاور بمكة أربعين سـنة ، وتوفي في جمادى الأولى رحمه الله. شذرات الذهب : ٦٩٢/٧ .

تلاميذه :

وصف السيوطي أبا حيّان بأنّه: " نحوي عصره، ولغويه، ومفسره، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه"[١]، فلا غرابة أن يتزاحم عليه الناس للأخذ منه، وقد حظي أبو حيّان بتلاميذ أذكياء، صاروا أئمة وشيوخاً، أذكر منهم – على سبيل المثال لا الحصر –[٢]:

- السمين الحلبي[٣]: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) .
- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) .
- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١ هـ)
- المرادي[٤]: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المولد (ت ٧٤٩ هـ) .
- تقي الدين السبكي: علي بن الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي (ت ٧٥٥ هـ) .
- صلاح الدين الصفدي: المؤرخ الشاعر أبو الصفاء خليل بن أيبك صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) .
- ابن مكتوم [٥]: تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) .

---

[١] بغية الوعاة ٢٨٠/٥ .

[٢] الوافي بالوفيات ١٤٨/٥ والدرر الكامنة ١١/١ وبغية الوعاة ٣٠٩/١ وشذرات الذهب ٢٥١/٨ .

[٣] هو شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يوسف بن محمد وقيل عبد الدائم، المعروف بابن السّمين. قرأ النحو على أبي حيّان، من تصانيفه شرح «التسهيل» وشرح «الشّاطبية» وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة بالقاهرة سنة ست وخمسين وسبعمائة. شذرات الذهب ٣٠٧/٨ .

[٤] هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه (تفسير القرآن) عشرة مجلدات، و (إعراب القرآن) و (شرح الشاطبية) و (شرح ألفية ابن مالك). توفي بسريا قوس (بمصر)سنة ٧٤٩هـ. الأعلام للزركلي ٢١١/٢ .

[٥] هو تاج الدّين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن محمد القيسي الحنفي النحوي. ولد في آخر ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين وستمائة، وأخذ النحو عن البهاء بن النحّاس، ولازم أبا حيّان دهرًا طويلاً، ومن تصانيفه «شرح مختصر ابن الحاجب» وشرح شافيته، وشرح «الفصيح» ، و «الدّر اللقيط من البحر المحيط». توفي في الطاعون في رمضان. سنة تسع وأربعين وسبعمائة. شذرات الذهب٢٧٣/٨ .

- الإسنوي [١]: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم (ت ٧٧٢هـ)
- السفاقسي [٢]: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق (ت ٧٤٢ هـ) .
- ناظر الجيش[٣]: محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي (ت ٧٧٨هـ) .

مؤلفاته :

اتّسمت حياة أبي حيّان بالجديّة، يقول عنه تلميذه الصفدي: " لم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه؛ لأنّي لم أره إلّا يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك " . [٤]

ومؤلفاته تزيد عن خمسين مؤلفاً أذكر منها[٥] :

- البحر المحيط: وهو أكبر كتبه الدينية، و كان أبو حيّان نفسه يسميه (الكتاب الكبير) ويقع في ثمانية أجزاء .
- النهر الماد: وهو مختصر البحر المحيط .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: وهو من كتب أبي حيّان التي لم يتمها .
- تقريب المقرب .
- تذكرة النحاة .
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .
- المبدع في التصريف .
- الارتضاء في الفرق بين الضاد و الظاء .

---

[١] هو عبد الرَّحِيم بن الْحسن بن على بن عمر بن على بن إِبْرَاهِيم الْأَمَوِي الأسنوي الشَّيْخ جمال الدّين أَبُو مُحَمَّد ولد فِي الْعشْر الْأَخير من ذِي الْحجَّة سنة ٧٠٤وَكَانَت وَفَاة الشَّيْخ جمال الدّين فِي لَيْلَة الْأَحَد ثامن عشر جُمَادَى الأولى سنة ٧٧٢ وَله سبع وَسِتُّونَ سنة وَنصف سنة الدرر الكامنة ١٤٧/٣

[٢] هو ابن المقدسية، العدل شرف الدّين أبو بكر محمد بن الحسن ابن عبد السلام التّميمي السّفاقسي الأصل الإسكندراني المالكي. ولد في أول سنة ثلاث وسبعين وستمائة، توفي في جمادى الأولى، وله «مشيخة» خرّجها منصور بن سليم الحافظ. شذرات الذهب ٤٥٩/٧ .

[٣] هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم الْحلَبِي الأَصْل الْمصْرِيّ محب الدّين ولد بِالْقَاهِرَةِ سنة ٦٩٧ وَسمع من الرشيد ابْن الْمعلم والشريف مُوسَى بن عَليّ الموسوي والشريف الزَّيْنَبِي وَابْن هَارُون وَشرح التسهيل شرحاً حسنا مَاتَ فِي ١٢ ذِي الْحجَّة سنة ٧٧٨هـ . الدرر الكامنة ٤٥/٦ .

[٤] الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ .

[٥] الوافي بالوفيات ١٨٤/٥ .

- ديوان أبي حيّان .
- الإدراك للسان الأتراك .

وفاته :

توفي أبو حيّان في القاهرة عصر يوم السبت (٢٨) صفر سنة (٧٤٥ هـ) بعد أن كفّ بصره، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلي عليه بالجامع الأمويّ صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[١] .

ووردت رواية ضعيفة أوردها ابن حجر فقال: " وكان قد حصلت له أول النهار حمى فصبر إلى أن صلى الظهر بالجامع، ثمّ جاء إلى بيته، فصلى العصر بالمدرسة، ثم دخل البيت، فوقع ميتاً في (١٣) جمادى الآخرة سنة (٧٥٢ هـ) – رحمه الله – "[٢] .

---

[١] الوافي بالوفيات ٢٨١/٥ والدرر الكامنة ٧٦/٥ وبغية الوعاة ٢٨٣/١ وشذرات الذهب ١٤٧/٦ .

[٢] الدرر الكامنة ٢٦/٥ .

ترجمة أبي البقاء العكبري

اسمه ونسبه ومولده:

هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري ، ثمّ البغدادي ، الآزجي ، المقرئ، والفقيه ، المفسر ، الفرضي ، اللغوي ، النحوي ، الضرير محب الدين أبو البقاء ابن أبي عبد الله ابن أبي البقاء[١].

والعكبري نسبة إلى (عكبرا) وهي بليدة من نواحي دجيل قرب صريفين و أوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ [٢]، والبغدادي نسبة إلى مدينة بغداد التي ولد ونشأ بها أبو البقاء [٣]، و الآزجي نسبة إلى باب الأزج ، وهي محلة كبيرة ببغداد ذات أسواق كثيرة[٤] .

ولد أبو البقاء في بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية، ومركز النشاط الثقافي في المشرق الإسلامي ، ومنارة العلم، وقبلة العلماء ، حيث أجمعت المصادر على أن ولادته كانت سنة (٥٣٨هـ) [٥].

عرف أبو البقاء بالتدين ، والصلاح ، والتقى، والصدق، والتواضع، وحسن الأخلاق[٦]، حيث وصفه أصحاب التراجم بأنه "كان صالحاً ديناً "[٧]، وبأنه "كان ديناً ثقةً "[٨]، وبأنه " كان صدوقاً، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ، ديناً، حسن الأخلاق ، متواضعاً "[٩].

---

[١] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٣/ ١٠٠) ، وبغية الوعاة (٢/ ٣٨) ، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٣١) .

[٢] معجم البلدان (٤/ ١٤٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠١) ٠ وإنباه الرواة (٢/ ١١٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠٠)، والنجوم الزاهرة (٦/ ٢٤٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٨) وطبقات المفسرين (١/ ٢٣١)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٧)، والأعلام (٤/ ٨٠) ٠

[٣] إنباه الرواة (٢/ ١١٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٨)، وطبقات المفسرين (٢٣١/١) ، والأعلام (٤/ ٨٠) ، ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٦) ٠

[٤] معجم البلدان (١/ ١٦٨) ٠وشذرات الذهب (٥/ ٦٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٦) ٠

[٥] إنباه الرواة (٢/ ١١٦ ، ١١٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠٠ ، ١٠١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٣١)، والأعلام (٤/ ٨٠) ٠

[٦] بغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٣٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٧ ، ٦٨) ٠

[٧] البداية والنهاية : لابن كثير (مكتبة المعارف . بيروت . ط: الثانية ١٩٧٧م)٠(١٣/ ٨٥) ٠

[٨] شذرات الذهب (٥/ ٦٧) ٠

[٩] طبقات المفسرين : للداودي (دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ط: الأولى ١٤٠٣هـــ = ١٩٨٣م). (٢٣٢/١) ٠

حياته العلمية :

ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مراحل حياته ، سوى أنه أضر في صباه بالجدري ، فكان إذا أراد أن يصنف كتاباً أحضرت له مصنفات في ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه، لذلك وصفه بعض الأدباء بقولهم : (أبو البقاء تلميذ تلاميذه) [١].

كان – رحمه الله – على خلق رفيع ، محباً للعلم ، ومشتغلاً به ليلاً ونهاراً ، يقضي الساعات الطوال في سبيل العلم ، فلا تمضي ساعة إلّا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له ، حتى قيل : إن زوجته كانت تقرأ له ليلاً في كتب الأدب وغيرها [٢]، فنبغ في شتى أنواع المعرفة، فهو " نحوي ، فقيه ، حاسب ، فرضي ، لغوي ، مقرئ ، مفسر ، محدث "[٣]

وصف بأنه " كان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العروض، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب، إماماً في معرفة المذهب، إماماً في المسائل النظريات، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة "[٤]

وقد تردد – رحمه الله – إلى الرؤساء لتعليم الأدب ، وعرض عليه أن ينتقل إلى المذهب الشافعي ويعطى تدريس النحو بالنظامية إلّا أنّه رفض ؛ لتعصبه للمذهب الحنبلي [٥].

ثقافته :

كان الشيخ أبو البقاء واسع العلم ، غزير المادة ، كثير المحفوظ[٦] ، غاية في الذكاء ، وجودة القريحة ، عوضه الله عن نور البصر بنور البصيرة ، ونقاء السريرة ، فنبغ في كثير من العلوم ، حتى نبه اسمه، وذاع صيته ، وصار إمام عصره ، وشيخ زمانه[٧].

---

[١] إنباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطي تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي . القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ٠ (٢/ ١١٨) ، وبغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٣٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٧، ٦٨)، والأعلام : للزركلي (دار العلم للملايين بيروت . ط: الخامسة ١٩٨٠م) (٤/ ٨٠) ٠

[٢] شذرات الذهب (٥/ ٦٨) ٠

[٣] معجم المؤلفين (٣/ ٤٦) ٠

[٤] شذرات الذهب (٥/ ٦٧ ، ٦٨) ٠

[٥] بغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٣٢) ٠

[٦] بغية الوعاة (٢/ ٣٩) ، شذرات الذهب (٥/ ٦٨) ٠

[٧] وفيات الأعيان (٣/ ١٠٠، ١٠١)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لليافعي (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت ــ ط: الثانية ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م) (٤/ ٣٢)، بغية الوعاة (٢/ ٣٨)، طبقات المفسرين (١/ ٢٣٢) ٠

وقيل عنه : " كان يفتى في تسعة علوم ، وكان أوحد زمانه في النحو ، واللغة ، والحساب ، والفرائض ، والجبر، والمقابلة ، والفقه ، وإعراب القرآن ، والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار ، وصغار ، ومتوسطات "[١].

ومع تنوع معارفه ، ونبوغه في كثير من العلوم ، إلّا أن علوم العربية – وعلى رأسها علم النحو – كانت على رأس هذه العلوم .

قال ابن خلكان [٢]: " .. وكان الغالب عليه علم النحو، وصنف فيه مصنفات مفيدة .. "[٣].

وقال صاحب البغية : " قرأ العربية على يحيى بن نجاح ، وابن الخشاب ، حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء المتقدمين ، وقصده الناس من الأقطار ... "[٤].

وجملة القول فيه أنه " لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه "[٥].

مذهبه واعتقاده

عرف عن أبي البقاء حبه للمذهب الحنبلي ، وشدة تمسكه به ، ووفاؤه له ، فقد روي أن جماعة من الشافعية طلبوا منه أن يدع مذهبه ، وينتقل إلى مذهب الإمام الشافعي ، ويعطوه مقابل ذلك تدريس النحو بالمدرسة النظامية ، فقال : " لو أقمتموني وصببتم علي الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي " [٦].

شيوخه :

تلقى أبو البقاء علومه المتنوعة على أيدى جماعة من علماء عصره ، وأشهرهم: [٧]

- عبد الله بن أحمد ، أبو محمد ، البغدادي ، المعروف بابن الخشاب [٨] **(ت٥٦٧هـ)**

---

[١] طبقات المفسرين ٢٣٢/١ .

[٢] هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان البرمكي الإربلي، أبو العباس، الإمام المؤرّخ الأديب الحجّة، صاحب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ولد في إربل بالقرب من الموصل، وذلك في سنة ثمان وستمائة مات يوم السبت في السادس عشر من شهر رجب سنة إحدى وثمانين وستمائة ودفن بصالحية دمشق. شذرات الذهب ٥٧/١ .

[٣] وفيات الأعيان (٣/ ١٠٠) .

[٤] بغية الوعاة (٢/ ٣٨) .

[٥] وفيات الأعيان (٣/ ١٠٠)، ومرآة الجنان (٤/ ٣٢) .

[٦] بغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٣٢) .

[٧] إنباه الرواة (٢/ ٩٩ . ١٠٣) ، وبغية الوعاء (٢/ ٢٩ . ٣١) ، والأعلام (٤/ ٦٧) .

[٨] هو العلّامة أبو محمد بن الخشّاب عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي النحوي المحدّث الفقيه الحنبلي. ولد سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة، وتوفي يوم الجمعة ثالث رمضان، ودفن=

- يحيى بن نجاح بن مسعود، أبو البركات [1] (ت٥٦٩هـ).
- على بن أبى الحسين عبد الرحيم بن الحسن ، مهذب الدين ، المعروف بابن العصار[2] (ت٥٧٦هـ).
- على بن عساكر ، أبو الحسن ، البطائحي ، المقرئ، النحوي ، الضرير (ت٥٩٢هـ) .[3]
- عبدالرحمن بن أبى الحسن على بن محمد ، أبو الفرج ، المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).[4]

تلاميذه:

قال ابن خلكان في ترجمته لأبي البقاء : " ... واشتغل به خلق كثير ، وانتفعوا به ، واشتهر اسمه في البلاد وهو حي ، وبعد صيته " [5] .

وقال عنه ابن العماد الحنبلي : " وتخرج به خلق " [6].

وأشهرهم:

بمقبرة الإمام أحمد قريبًا من بشر الحافي، رضي الله عنهما. سنة سبع وستين وخمسمائة. شذرات الذهب ٦/٣٦٥.

[1] **هو** أبو البركات يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي المؤدّب،. توفي- رحمه الله تعالى- يوم السبت لإحدى عشرة مضت من شوال سنة تسع وستين وخمسمائة، ودفن من الغد بمقبرة الإمام أحمد. شذرات الذهب ٦/ ٣٨٩ .

[2] هو أبو الحسن علي بن أبي الحسين عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن إبراهيم السلمي الرقي الأصل، البغدادي المولد والدار، الملقب مهذب الدين، المعروف بابن العصار وكانت ولادته في سنة ثمان وخمسمائة. وتوفي يوم السبت بعد صلاة الظهر ثالث المحرم سنة ست وسبعين وخمسمائة ببغداد. ودفن بمقبرة الشونيزي ببغداد، رحمه الله تعالى، بجنب قبر أبيه يوم الأحد . وفيات الأعيان٣/٣٣٨ .

[3] هو علي بن عساكر، أبو الحسن البطائحي المقرئ كان قد قرأ القرآن وأقرأ وسمع الحديث الكثير وروى وكانت له معرفة بالنحو وعبر الثمانين ووقف كتبه وتوفي ليلة الثلاثاء الثامن والعشرين شعبان سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة . المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٨/٢٣٣ .

[4] هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج الإمام الحافظ المؤرخ الواعظ الكبير، صاحب «المنتظم في تاريخ الأمم» ، و «زاد المسير في علم التفسير» ، و «أخبار الأذكياء» ، وغير ذلك من المصنفات المختلفة ذات النفع العظيم. ولد في بغداد سنة (٥١١) هـ توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة شذرات الذهب ١/٤٧ .

[5] وفيات الأعيان (٣/ ١٠٠، ١٠١)، ومرآة الجنان (٤/ ٣٢) .

[6] شذرات الذهب (٥/ ٦٧)، ومعجم المؤلفين (٣/٤٧) .

- ياقوت بن عبد الله الرومي ، الحموي ، أبو عبد الله ، شهاب الدين ، صاحب معجم البلدان (ت٦٢٦هـ)٠[١]
- أحمد بن أحمد بن محمد بن صديق بن صروف ، أبوعبد الله، موفق الدين[٢](ت٦٣٤هـ)
- الحسن بن معالى بن مسعود [٣] أبو على ، المعروف بـ (ابن الباقلاني) (ت٦٣٧هـ)٠
- محمد بن أبى المعالي سعيد بن يحيى[٤]،أبو عبد الله ، المعروف بابن الدبيثي (ت٦٣٧هـ)٠
- أحمد بن على بن معقل[٥]أبو العباس عز الدين الأزدي ، المهلبي ، الحمصي (ت٦٤٤هـ)٠
- على بن عدلان [٦]، أبو الحسن ، عفيف الدين ، الموصلي ، المترجم (ت٦٦٦هـ)٠

---

[١] هو عبد الله ياقوت بن عبد الله، الرومي الجنس والمولد الحموي المولى البغدادي الدار، الملقب شهاب الدين ، من تصانيفه أيضاً كتاب " معجم البلدان "، وكتاب " معجم الشعراء "، وكتاب " معجم الأدباء"وكانت ولادة ياقوت المذكور في سنة أربع أو خمس وسبعين وخمسمائة، ببلاد الروم، هكذا قاله. وتوفي يوم الأحد، العشرين من شهر رمضان سنة ست وعشرين وستمائة، في الخان بظاهر مدينة حلب. وفيات الأعيان ١٢٧/٦ .

[٢] هو موفق الدّين أبو عبد الله حمد بن أحمد بن محمد بن بركة ابن أحمد بن صديق بن صرّوف الحرّاني الفقيه الحنبلي ولد سنة ثلاث أو أربع وخمسين وخمسمائة بحرّان، وتفقه على ابن المنّي، وأبي البقاء العكبري، وابن الجوزي ولازمه، ورجع إلى حرّان، وتوفي سادس عشر صفر سنة أربع وثلاثين وستمائة ، ودفن بسفح قاسيون،. شذرات الذهب ٢٩١/٧ .

[٣] هو الْحسن بن معالي بن مَسْعُود بن الْحُسَيْن بن الباقلاني أَبُو عَليّ النَّحْوِيّ الْحلِيّ مولده سنة ثَمَان وَسِتِّينَ وَخَمْسمِائة وَتُوفِّي سنة سبع وَثَلَاثِينَ وسِتمِائَة . الوافي بالوفيات ١٧٠/١٢ .

[٤] هو أبو عبد الله محمد بن أبي المعالي سعيد بن أبي طالب بن أبي الحسن علي بن الحجاج بن محمد بن الحجاج، المعروف بابن الدبيثي من مصنفاته المذيل على تاريخ بغداد للخطيب وكانت ولادته يوم الاثنين السادس والعشرين من رجب سنة ثمان وخمسين وخمسمائة بواسط. وتوفي يوم الاثنين لثمان خلون من شهر ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة ببغداد، رحمه الله تعالى، ودفن بالوردية من الغد . وفيات الأعيان ٣٩٤/٤ .

[٥] هو أبو العبّاس عز الدّين أحمد بن علي بن معقل المهلّبي الحمصي العلّامة اللّغوي، الذي نظم «الإيضاح» و «التكملة» . عاش سبعًا وسبعين سنة، وتوفي في ربيع الأول سنة أربع وأربعين وستمائة، وأخذ عن الكندي، وأبي البقاء، وبرع في لسان العرب. شذرات الذهب ٣٩٦/٧ .

[٦] هو علي بن عدلان بن حماد بن علي، الإمام العلامة عفيف الدين أبو الحسن الربعي الموصلي النحوي المترجم؛ ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستين وستمائة، سمع ببغداد وأخذ عن أبي البقاء وغيره، من تصانيفه " عقلة المجتاز في حل الألغاز " فوات الوفيات ٤٣/٣ .

- القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي علم الدين [1]، والمعروف بالعلم (ت٦٦١هـ)٠

مؤلفاته :

خلف أبو البقاء تراثاً ضخماً من المصنفات في كثير من العلوم، وعلى رأسها علوم العربية، وأهم هذه المصنفات ما يأتي: [2]

- الاستيعاب في أنواع الحساب٠
- الإشارة في النحو ٠
- إعراب الحديث٠
- إعراب شعر الحماسة٠
- إعراب القرآن٠
- إعراب القراءات الشواذ .
- بلغة الرائض في علم الفرائض ٠
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .
- الترصيف في علم التصريف .
- " التعليق" في مسائل الخلاف في الفقه ٠
- تفسير القرآن .
- "التلخيص" في الفرائض ٠
- "التلخيص" في النحو .
- "التلقين" في النحو .
- "التهذيب" في النحو ٠
- شرح أبيات كتاب سيبويه .
- شرح الإيضاح للفارسي .
- شرح خطب ابن نباتة ٠
- شرح ديوان المتنبي ٠

---

[1] هو الْقَاسِـم بن أَحْمد بن الْمُوفق بن جَعْفَر علم الدّين أَبُو مُحَمَّد اللورقي مولده سـنة إِحْدَى وَسـبعين وَخَمْسمِائة وَتُوفِّي سنة إِحْدَى وَسِتِّينَ وسِتمِائَة ، الوافي بالوفيات ٨٣/٢٤ .

[2] طبقات المفسرين (١/ ٢٣٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٨)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥١م . (١/ ٤٥٩)، بغية الوعاة (٢/ ٣٩)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى . بيروت . (٢/ ١٨٢٠) ٠

- شرح الفصيح لثعلب .
- شرح الكتاب لسيبويه .
- شرح لامية العجم .
- شرح لامية العرب .
- شرح اللمع لابن جنى .
- شرح المفصل للزمخشري ٠
- شرح المقامات الحريرية ٠
- اللباب في علل البناء والإعراب .

وفاته : توفي أبو البقاء عن ثمانين عامًا حافلة بالعلم ، والدراسة، والتأليف، وكانت وفاته في بغداد ليلة الأحد الثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة من الهجرة المباركة (٦١٦هـ)، ودفن من الغد في مقبرة الإمام أحمد بن حنبل – رضي الله عنه – بباب حرب[١]٠

[١] إنباه الرواة (٢/ ١١٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠١)، وبغية الوعاة (٣٩/٢)، وطبقات المفسرين (٢٣٣/١)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٩) . معجم المؤلفين (٤٧/٣).

منهج أبي حيان في تفسير البحر المحيط

جاء منهجه في البحر المحيط على النحو الآتي[1]:

١- الكلام عن مفردات الآية التي يفسرها "لفظة لفظة" فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا كان للكلمة معنيان أو أكثر ذكر ذلك في أول موضع ترد فيه تلك الكلمة .

٢- يشرع في تفسير الآية ، ذاكراً سبب نزولها ، ومناسبتها ، وارتباطها بما قبلها ، حاشداً فيها القراءات ، ذاكراً توجيهها في علم العربية ، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها ، متكلماً عن جليها وخفيها ، بحيث لا يغادر منها كلمة وإن اشتهرت إلا ويتحدث عنها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب من بديع وبيان ، مجتهداً أن لا يكرر الكلام في سبقه ، ولا في جملة تقدم الكلام عليها ، ولا في آية فسرت ؛ بل يحيل في كثير منها على الموضع الذي أشار فيه إلى تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، وإن عرض تكرارًا فبمزيد فائدة ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني ، محيلاً على الدلائل التي في كتب الفقه أو كتب اللغة والنحو .

٣- يذكر الدليل إذا كان الحكم غريبًا أو مخالفاً لما هو مشهور بادئًا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ ، منكباً في الإعراب عن الوجوه التي ينزه القرآن عنها مبينًا أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة .

٤- يختم الكلام في جملة من الآيات التي فسرها إفراداً وتركيبا بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع .

٥- يتبع آخر الآيات بكلام منثور يشرح به مضمون تلك الآيات على ما يختاره من تلك المعاني ملخصًا جملها أحسن تلخيص ، وقد ينجر معها ذكر معانٍ لم يتقدم في التفسير.

٦- ربما يلم بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ ، مع تجنبه لكثير من أقاويلهم ومعانيهم التي يحمّلونها الألفاظ .

٧- ترك أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة ، إذ يسمون ذلك بعلم التأويل .

---

[1] البحر المحيط ١/٥٩-٦٠.

مادة البحر المحيط العلمية :

جمع أبو حيان في كتابه مادة علمية غزيرة ، فإلى جانب التفسير وتوضيح معاني الآيات القرآنية ، اهتم فيه باللغة ، والنحو ، والصرف ، والقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، واللهجات ، والمسائل الفقهية عند آيات الأحكام ، وكذا الأحاديث وأسانيدها من حيث الصحة والضعف ، والمغازي والسير ، وبلاغة الآيات القرآنية ، وبيان أوجه الإعجاز ، وعرض الصور البيانية والمحسنات البديعية فيها .

مصادر تفسير البحر المحيط

١- كتب التفسير

من أهم كتب التفسير التي اعتمد عليها : الكشاف للزمخشري والمحرر الوجيز لابن عطية ، والتحرير والتحبير لابن النقيب ، ونقل عن تفسير أبي جعفر الطوسي ، والسدي ، وأبي البقاء ، ومكي والرازي والنيسابوري ، وتاج القراء وغيرها .

٢- كتب المسائل الفقهية

من أهم الكتب التي اعتمد عليها في نقل المسائل الفقهية كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد ابن عمر الرازي .

٣- كتب الأحاديث

صحيح البخاري ، وصحيح مسلم وسنن أبي داود ، والموطأ والصحيح للحاكم وغيرها .

٤- كتب القراءات

كتاب الشواذ في القراءات لمجاهد بن الفرات ، وكتاب اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي ، وكتاب الإدغام الكبير للداني ، وكتاب شواذ القراءات لابن خالويه ، والإقناع لابن الباذش ، والإقناع في القراءات للأهوازي ، والكامل من القراءات لأبي القاسم يوسف ابن علي بن جبارة الهذلي .

٥- كتب النحو

كتاب سيبويه ، والايضاح والحلبيات للفارسي والتسهيل والشافية الكافية لابن مالك ، والمحتسب لابن جنى والبسيط لابن العلج ، والمسائل للأخفش وغيرها .

٦- الكتب اللغوية

أهمها المحكم والمخصص لابن سيده ، والمقصور والممدود لابن السراج ومعاني القرآن للفراء وغيرها .

٧-كتب عامة

اعتمد على كتب عامة في الحديث والفقة والأصول والتاريخ والمعتقدات منها كتاب سمط اللآلي لأبي عبيد البكري ، وري الظمآن لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المريسي وغيرهما .

كما اعتمد في كثير من الأحيان على شيوخه فنقل عنهم مشافهة مما يعد هذا من مصادره في البحر التي اعتمد عليها .

أثر تفسير البحر المحيط فيما بعده :

كان للبحر المحيط شهرة واسعة وأثر واضح ، فقد ترك بصمات واضحة في بعض الكتب بعده ، وقد اعتمد كثير من المفسرين والمعربين على تفسير البحر المحيط ومن هؤلاء :

- أبو إسحاق إبراهيم محمد السفاقسي الذي ألف كتاب : المجيد في إعراب القرآن المجيد .
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي الذي ألف كتاب : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون .
- أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الذي ألف كتاب : الدر اللقيط من البحر المحيط اختصارًا للبحر المحيط ، وخص به مناقشات أبي حيان مع الزمخشري وابن عطية .

الفصل الأول : اعتراضات أبي حيان على العكبري في المعربات وفيه مبحثان

المبحث الأول : المعرب من الأسماء ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : المرفوعات .

المطلب الثاني : المنصوبات .

المطلب الثالث : المجرورات .

المطلب الأول : المرفوع من الأسماء

وفيه ثماني مسائل

المسألة الأولى : الخلاف في اسم كاد .

المسألة الثانية : حذف الفاعل .

المسألة الثالثة : دخول الفاء على خبر المبتدأ .

المسألة الرابعة : خبر الذين يلمزون .

المسألة الخامسة : خبر إنما التوبة .

المسألة السادسة : إعراب قنوان .

المسألة السابعة : العامل في رفع لباس .

المسألة الثامنة: المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر .

المسألة الأولى

الخلاف في اسم كاد

قال الله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : في فاعل (كاد) ثلاثة أوجه :

أحدها : ضمير الشأن ، والجملة بعده في موضع نصب .

والثاني : فاعله مضمر ، تقديره : من بعد ما كاد القوم ، والعائد على هذا الضمير في منهم .

والثالث : فاعلها القلوب ، ويزيغ في نية التأخير ، وفيه ضمير فاعل ، و إنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء ، فأما القراءة بالياء فيضعف ، على أن أصل هذا التقدير ضعيف . وقد بيناه في قوله : ﴿ مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ ﴾ [2]" [3] .

قال أبو حيّان : وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في كتب النحو ، من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعًا رافعًا ضمير اسمها [4] .

المناقشة والتحليل :

أولاً: أطلق أبو البقاء على اسم (كاد) أنه فاعلها ، وهو يريد اسمها كما فعل المبرد [5] .

ثانيًا: ذكر أبو البقاء في اسم كاد ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اسم (كاد) ضمير الشأن والجملة بعده في موضع نصب خبر (كاد) .

واعترض أبو حيّان على هذا الوجه بأن النحاة يشترطون في خبر أفعال المقاربة أن يكون مضارعاً رافعاً ضمير اسمها . وأجازوا في خبر (عسى) أن يرفع السببي . والمرفوع هنا ليس ضميراً يعود على اسم (كاد) ولا سبباً له .

---

[1] التوبة ١١٧ .

[2] الأعراف ١٣٧ .

[3] التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري، المكتبة التوفيقية ــ سيدنا الحسين ــ القاهرة ــ ط: (١٩٨٠م) ٦٦٢/٢ .

[4] البحر المحيط٥١٩/٤ .

[5] المقتضب : للمبرد ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م) ٦٨/٣ .

وذكر الأزهري[١] السبب في اشتراطهم أن يكون خبر أفعال المقاربة رافعاً ضمير اسمها قال: " وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك " [٢] .

وذكر ابن الشجري والرضي أن ضمير الشأن لا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا لضمير الشأن هي المبتدأ معنى [٣] . وهذا الوجه – وهو كون اسم (كاد) ضمير الشأن و الجملة بعده خبر – هو قول سيبويه [٤] ، ونقله عنه النحاس [٥] ولم يذكر الفراء[٦]والزمخشري[٧] غيره ، ورجحه ابن عطية وابن الأنباري[٨] ، وأجازه مكي بن أبي طالب[٩] والسمين الحلبي[١٠] وأبو السعود [١١].

---

[١] هو زين الدّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري ،توفي ببركة الحاج خارج القاهرة راجعا من الحجّ سنة خمس وتسعمائة. شذرات الذهب ٣٨/١٠ .

[٢] التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية . ٢٠٤/١ .

[٣] أمالي ابن الشجري : لابن الشجري ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجى . القاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) ٤٩٧/٢ ، وشرح الكافية : لابن الحاجب للرضى . تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م) ٠ ٩١/١ ، ٨/٢ .

[٤] الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨م . ٧١/١ .

[٥] إعراب القرآن : لأبى جعفر النحاس ـ تحقيق الأستاذ / زهير غازى زاهد (عالم الكتب ـ بيروت ـ ط: الثالثة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م) ٢٣٩/٢ .

[٦] معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ– ١٩٨٣ م . ٤٥٤/١ .

[٧] الكشاف: للزمخشري، تحقيق الأستاذ: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ–١٩٩٧م. ٣٠٧/٢.

[٨] البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد طه، ومراجعة الأستاذ: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ–١٩٨٠م. ٤٠٦/١.

[٩] أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي المقرئ، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. وفيات الأعيان ٢٧٤/٥.رأيه في المشكل ٣٣٧/١ .

[١٠] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: ٥٠٩/٣–٥١٠.

[١١] تفسير أبي السعود (ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. ١٠٩/٤.

قال ابن عطية : " وروي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الدال في التاء، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم والأعمش والجحدري (يزيغ) بالياء على معنى جمع القلوب، وقرأ ابن مسعود ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا زَاغَتْ قُلُوبُ فريقٍ ﴾ ، وقرأ أبي بن كعب ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَتْ تَزِيغُ ﴾ ، وأما كاد فيحتمل أن يرتفع بها ثلاثة أشياء أولها وأقواها القصة والشأن هذا مذهب سيبويه، وترتفع (القلوب) على هذا بـ (تزيغ) ، والثاني أن يرتفع بها ما يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار أولاً ، ويقدر ذلك القوم فكأنّه قال (من بعد ما كاد القوم تزيغ قلوب فريق منهم) ، والثالث أن يرتفع بها (القلوب) ويكون في قوله (تزيغ) ضمير (القلوب) ، وجاز ذلك تشبيها بكان في قوله ﴿ وكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1] . وأيضا فلأن هذا التقديم للخبر يراد به التأخير، وشبهت (كادَ) بـ (كان) للزوم الخبر لها، قال أبو علي ولا يجوز ذلك في (عسى) " [2] .

الثاني : أن اسم كاد ضمير الحزب أو الفريق لتقدم ذكر أصحاب النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – والتقدير : من بعد ما كاد القوم ، و العائد على هذا الضمير في منهم .

وقد سبقه إلى إجازة هذا الوجه مكي بن أبي طالب [3] وابن عطية [4] وتبعه السمين الحلبي[5] وأبو السعود [6] وضعّفه أبو حيّان لأنّه أضمر في كاد ضميراً ليس له على من يعود إلّا بتوهم ؛ ولأن خبر كاد يكون رافعاً السببي ، وذلك ممنوع في غير (عسى) من أفعال المقاربة .

الثالث : أنّ قلوب اسم (كاد) ويزيغ في نية التأخير ، وفيه ضمير فاعل ؛ أي إنّ جملة يزيغ خبر وسط بين (كاد) و (اسمها) .

قال أبو البقاء : " وإنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء ، فأما القراءة بالياء فيضعف ، على أنّ أصل هذا التقدير ضعيف " [7] .

فأبو البقاء يرى أن هذا التقدير ضعيف ، وقد تكلم عنه عند قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ [8] . حيث ذكر في اسم كان وجهين :

---

[1] الروم ٤٧ .

[2] المحرر الوجيز ٣/٩٣ .

[3] مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبى طالب ـ تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن (مؤسسة الرسالة . بيروت . ط: الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م . ٣٣٧/١ .

[4] المحرر الوجيز ٣/ ٩٣ .

[5] الدر المصون ٥٠٩/٣ .

[6] تفسير أبي السعود١٠٩/٤.

[7] التبيان ٦٦٢/٢ .

[8] سورة الأعراف ١٣٧ .

أحدهما : أنّ اسم كان (فرعون) وفي (يصنع) ضمير فاعل ، ثم قال : " وهذا ضعيف ؛ لأنّ (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون) فلا يقدر تأخيره ، كما لا يقدر تأخر الفعل في قولك : قام زيد " [١] .

ووافقه أبو حيّان في ضعف هذا الوجه، بل ذهب إلى امتناعه حيث قال : " وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل : كان يقوم زيد ، وفيه خلاف والصحيح المنع"[٢].

واعترض السمين الحلبي على عبارة شيخه أبي حيّان قال : " كيف يقول : والصحيح المنع؟ وهذا التركيب موجود في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [٣] ، و ﴿ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ [٤] ، وفي قول امرئ القيس :

وإن تـك ســـاءتـك مني خليقـة فســـلي ثيابي من ثيابك تنســـل[٥]

فهذا التركيب واقع لا محالة ، إنما اختلفوا في تقديره هل من باب تقديم الخبر ، أم لا ؟ فمن منع؛ لأنه كباب المبتدأ و الخبر الصريح ، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس بباب الفاعل فكذلك بعد مسخه ، ومن أجاز فلأمن اللبس " [٦] .

وإذا كان أبو حيان يمنع هنا مثل هذا التركيب فإنه قد أجازه في (الارتشاف) في أفعال المقاربة وأجاز تقديره من باب توسيط الخبر بين الفعل ومرفوعه قال : " وتوسطه بين الفعل ومرفوعه ، ولأفعل غير مقرون بـ (أن) جائز نحو " طفق يصليان الزيدان " [٧] .

ونص ابن مالك على جواز توسيط أخبار أفعال المقاربة قال : " وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على (إن و أخواتها) ، فيقال : طفق يصليان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون " [٨].

---

[١] التبيان ٥٩٢/١ .

[٢] البحر المحيط ٥١٩/٥ .

[٣] سورة الأعراف ١٣٧ .

[٤] سورة الجن ٤ .

[٥] البيت في ديوانه ١١٣.

[٦] الدر المصون ٥١٠/٣ .

[٧] ارتشـــاف الضـــرب من لســـان العرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور : رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور : رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى . القاهرة . ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ١٢٢/٢ .

[٨] شـــرح التســـهيل : لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن الســـيد، والدكتور/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر . ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م) ٣٩٥/١ .

وأجازه أيضًا ابن عصفور [١] .

وممن أجازوا هذا التقدير في آية المسألة النحاس [٢] ، ومكي بن أبي طالب [٣]، وابن عطية[٤]، والقرطبي [٥]، والسمين الحلبي [٦] ، ونسبه ابن الأنباري للمبرد [٧] .

وكي يتخلص أبو حيّان من الإشكالات التي ذكرها في الأوجه السابقة ذهب إلى أنّ (كاد) زائدة ومعناها مراد . قال : " ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر ، فتكون مثل (كان) إذا زيدت ، يراد معناها ، ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : ﴿ **من بعد ما زاغت** ﴾ بإسقاط (كاد) ، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى : ﴿ **لم يكد يراها** ﴾[٨] مع تأثرها بالعامل ، وعملها هي، فأحرى أن يدعي زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة " [٩] .

ومنع الجمهور زيادة (كاد) [١٠] ، كما أن أبا حيّان خطأ هذا القول عند تعرضه للآية، حيث قال: " وقول من اعتقد زيادة (يكد) أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح " [١١] .

كما رد القول بزيادتها في قوله تعالى : ﴿ **إن الساعة آتية أكاد أخفيها** ﴾ [١٢] ، وفيما أورده المجيزون من شواهد قال : " وقالت فرقة : (أكاد) زائدة لا دخول لها في المعنى بل الإخبار أن الساعة آتية ، وأن الله يخفي وقت إتيانها ، وروي هذا المعنى عن ابن جبير واستدلوا على زيادة (كاد) بقوله تعالى : ﴿ **لم يكد يراها** ﴾ [١٣] ، وبقول الشاعر وهو زيد الخيل :

---

[١] المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ـــ تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ١٠٠/١ .

[٢] إعراب القرآن ٢٣٩/٢ .

[٣] المشكل ٣٣٧/١ .

[٤] المحرر الوجيز ٩٣/٣ .

[٥] تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط: الثالثة ١٩٨٧م . ١٧٨/٨ .

[٦] الدر المصون ٥١٠/٣ .

[٧] البيان ٤٠٦/١ .

[٨] سورة النور ٤٠ .

[٩] البحر المحيط ٥/ ٥١٩ .

[١٠] الدر المصون ٥١٠/٣ .

[١١] البحر المحيط ٥٤/٨ .

[١٢] سورة طه ١٥ .

[١٣] سورة النور ٤٠ .

ســـريع إلى الهيجاء شـــاك ســـلاحه فمـــا إن يكـــاد قرنـــه يـتـنـفس[1]

وبقول الآخر :

وأن لا ألوم النفس ممـا أصـــــابني وأن لا أكـاد بـالـذي نلـت أنجح[2]

ولا حجة في شيء من هذا " [3]

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء، وهو أن اسم كاد هو ضمير الشأن، والله أعلم .

---

[1] البيت في ديوانه : ٧٣.

[2] البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه : ٢٤ .

[3] البحر المحيط ٧ /٣١٩ .

المسألة الثانية

حذف الفاعل

قال الله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : بينكم يقرأ بالنصب وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : هو ظرف لتقطع ، والفاعل مضمر ؛ أي : تقطع الوصل بينكم ، ودل عليه شركاء .

الثاني : هو وصف لمحذوف ، أي لقد تقطع شيء بينكم ، أو وصل

والثالث : أن هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب ، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش ... [2] .

قال أبو حيّان : وأجاز أبو البقاء أن يكون بينكم صفة لفاعل محذوف أي : لقد تقطع شيء بينكم أو وصل وليس بصحيح ؛ لأن الفاعل لا يحذف [3] .

المناقشة والتحليل :

الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة مركبة[4] ، فالفاعل يعد كجزء من الفعل .

ولهذا ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنّه لا يجوز حذف الفاعل.

قال سيبويه: " وإذا قلت: "ضربوني وضربتهم قومك" جعلت "قومك" بدلاً من "هم"؛ لأن الفعل لابد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة، وضمير الجماعة الواو، وكذلك تقول : "ضربوني وضربت قومك" إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وإنما قلت : "ضربت وضربني قومك" فلم تجعل في الأول الهاء والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل" [5].

وقال ابن مالك : "حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل ، وجواز حذفه بدليل؛ لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين ، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين ، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف ، وعرض للفاعل مانع من موافقة الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان ، بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين

---

[1] الأنعام ٩٤ .

[2] التبيان ٥٢٢/١ .

[3] البحر المحيط ١٦٨/٤ .

[4] شرح التسهيل (٢/ ١١٨)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق الأستاذ: أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) (١/ ٥١١ ، ٥١٢) .

[5] الكتاب (١ / ٧٩) .

لعجز المركب ، وللصلة ، وللمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ، ولا لازم التأخر ، ويتأثر بعامل متلوه ، وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان ، وأيضا فإنّ من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار ، والخبر لا يستتر ، وإذا حذف لدليل أمن التباس كونه مستترا "[1].

وما ورد ظاهره أن الفاعل محذوف فالجمهور يمنعون حمله على هذا الظاهر، ويحملونه على أن الفاعل ضمير مستتر، دل عليه مقال ، أو حال[2].

قال ابن هشام : " أنه لابد منه ، فإن ظهر في اللفظ ، نحو: "قام زيد" ، و"الزيدان قاما" فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور ، كـ"زيد قام" ، كما مر ، أو لما دل عليه الفعل ، كالحديث : "**لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**"[3] أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب ، أو لما دلّ عليه الكلام ، أو الحال المشاهدة ، نحو : ﴿ كَلا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ ﴾ [4] أي : إذا بلغت الروح ، ونحو قولهم : "**إذا كان غدا فأتني**"، وقوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا[5]

أي : إذا كان هو ، أي : ما نحن الآن عليه من سلامة ، أو فإن كان هو ، أي : ما تشاهده منى"[6].

---

[1] شرح التسهيل (٢/ ١١٨) .

[2] المصدر السابق (٢/ ١٢١، ١٢٢) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور:عبدالمنعم أحمد هريدي (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة . ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) (٢/ ٦٠٠ ، ٦٠١)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٢٤)، وهمع الهوامع (١/ ٥١٢) .

[3] **الحديث:** أخرجه البخاري [فتح الباري] كتاب المظالم والغصب ـــ باب النهبى بغير إذن صاحبه (٥/ ٩٠، ٩١)، من حديث أبى هريرة (ﷺ) ، وزاد : " ... ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن " وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان (١/ ٥٤) .

[4] القيامة / ٢٦ .

[5] قاله : سوار بن المضرب، وهو في التصريح (١/ ٢٧٢) ،

[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد الدار الثقافية العربية . بيروت (٢/ ٨٨ . ٩١) .

وخالف الكسائي[١] جمهور النحاة فأجاز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ، كالمبتدأ والخبر، واستدل على ذلك بما تقدم من أمثلة يوهم ظاهرها أن الفاعل محذوف ، كالبيت السابق ، والآية والحديث ، والقول ٠ وجعل من ذلك نحو : "يحسن ويسيء ابناك" فـ"ابناك" فاعل "يحسن" كما هو مذهب الكوفيين[٢] في إعمال أول المتنازعين ، وفاعل "يسيء" محذوف عند الكسائي، أما غيره من النحاة فيوجبون إضمار الفاعل في المهمل من المتنازعين، فيقولون: يحسنان ويسيء ابناك، أو يحسن ويسيئان ابناك[٣]٠

ورد النحاة مذهب الكسائي بأن "كل موضع ادعى فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن؛ فلا ضرورة إلى الحذف"[٤] .

أما الآية الكريمة التي نتحدث عنها فقد ذكر المعربون في قراءة نصب (**بينكم**) عدة أوجه، وذكر أبو البقاء ثلاثة منها، فقال: "(**بينكم**) يقرأ بالنصب، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها : هو ظرف لـ(**قطع**) والفاعل مضمر، أي : تقطع الوصل بينكم، ودل عليه (شركاء)، والثاني: هو وصف محذوف ، أي : لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل. والثالث: أن هذا المنصوب في موضع رفع، وهو معرب، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش[٥]، ومثله : ﴿ **وأنا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ** ﴾ [٦]"[٧]٠

ورد أبو حيّان . على العكبري الوجه الثاني؛ فقال : "وأجاز أبو البقاء أن يكون (بينكم) صفة لفاعل محذوف ، أي : لقد تقطع شيء بينكم ، أو وصل، وليس بصحيح أيضا ؛ لأن الفاعل لا يحذف"[٨]٠

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب لأب] البقاء العكبري ــ جـ١ تحقيق الدكتور/ غازي مختار طليمات، وجـ٢ تحقيق الدكتور / عبدالإله نبهان (دار الفكر المعاصر ــ بيروت ، ودار الفكر ــ دمشق ــ ط: الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م) (١/ ١٥٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٠٠)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٢٣ ، ١٣٢٤)، وأوضح المسالك (٢/ ٩١) .

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـــ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (مكتبة التراث . القاهرة . ط: العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م) (٢/ ١٦٠) ٠

[٣] المصدر السابق (٢/ ١٦١) ٠

[٤] شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح (١/ ٦١٨ ، ٦١٩) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٠) ٠

[٥] لم أقف عليه في معانيه (١/ ٣٠٧) ٠

[٦] الجن / ١١ ٠

[٧] التبيان (١/ ٢٥٤) ٠

[٨] البحر المحيط (٤/ ١٨٣) ٠

وقد قال بحذف الفاعل في الآية كثير من المعربين[١]، منهم البيضاوي[٢]، واستدلوا على ذلك بالتصريح به في قراءة ابن مسعود :﴿ **لقد تقطع ما بينكم** ﴾ [٣] على أن (ما) نكرة موصوفة بمعنى: شيء ، أو وصل٠

قال مكى بن أبي طالب: "وحجة من نصب أنه جعله ظرفا ، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم، ودل على حذف الوصل قوله: ﴿**وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء**﴾ [٤] فدل ذلك على التقاطع ، والتهاجر بينهم، وبين شركائهم إذ تبرءوا منهم، ولم يكونوا معهم، وتقاطعهم معهم هو ترك وصلهم لهم؛ فحسن إضمار الوصل بعد (تقطع) لدلالة الكلام عليه، وفى حرف ابن مسعود ما يدل على النصب، فيه قرأ : ﴿ **لقد تقطع ما بينكم** ﴾ ... "[٥]٠

وقال ابن عطية: "وأما وجه قراءة النصب فأن يكون ظرفا ، ويكون الفعل مستندا إلى شيء محذوف، وتقديره: لقد تقطع الاتصال، أو الارتباط بينكم، أو نحو هذا"[٦] ٠

ورده أبو حيان في البحر المحيط [٧] أيضاً ٠

وقال أبو البركات الأنباري: " والنصب على الظرف ، وتقديره : لقد تقطع ما بينكم ، على أن تكون (ما) نكرة موصوفة ، ويكون (بينكم) صفته ، فحذف الموصوف "[٨]٠

---

[١] تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) (دار الجيل ـــ بيروت (١٨٤)، والدر المصون (٤٨،٤٩/٥)، وروح المعاني (٧/ ٢٢٥)، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (الدار التونسية للنشر . ١٩٨٤م) (مـ٤ / جـ٧ / ٣٨٥) ٠

[٢] هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوي، توفي سنة سنة(٦٨٥هـ). طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

[٣] الأنعام / ٩٤ . هذه القراءة في : معانى القرآن للفراء (١/ ٣٤٥) .

[٤] الأنعام / ٩٤ ٠

[٥] الكشاف (١/ ٤٤١) ٠

[٦] المحرر الوجيز (٦/ ١١٢) ٠

[٧] البحر المحيط (٤ /١٨٣) ٠

[٨] البيان (١/ ٣٣٢) ٠

وأكد العكبري في كتابه "المتبع"[1] على أن الفاعل لا يحذف وكل فعل لابد له من فاعل ، كما ساق اثنى عشر دليلاً في كتابه "اللباب"[2] على أن الفاعل كجزء من الفعل.

ولهذا فقد رد السمين الحلبي اعتراض أبى حيّان على العكبري ، وابن عطية فقال:" إن الفاعل محذوف ، و(بينكم) صفة له قامت مقامه ، تقديره: لقد تقطع وصل بينكم . قاله أبو البقاء، ورده الشيخ بأن الفاعل لا يحذف .وهذا غير رد عليه؛ فإنه يعنى بالحذف عدم ذكره لفظًا، وأن شيئا قام مقامه ، فكأنه لم يحذف . وقال ابن عطية : "ويكون الفعل مسندا إلى شيء محذوف، أي: لقد تقطع الاتصال بينكم، والارتباط، ونحو هذا" وهذا وجه واضح ، وعليه فسر الناس، ورده الشيخ بما تقدم، ويجاب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار لأن كلا منهما غير موجود لفظا"[3].

وعلى هذا فإن **القول الراجح** هو ما ذهب إليه السمين الحلبي من أن أبا البقاء يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً والله أعلم .

---

[1] المتبع في شرح اللمع لأبى البقاء العكبري ـــ تحقيق الدكتور / عبدالحميد حمد محمد محمود الزوى (منشورات جامعة قار يونس . بنغازي . ط: الأولى ١٩٩٤م) (١/ ٢٤٣) .

[2] اللباب (١/ ١٤٩ ، ١٥٠) ،

[3] الدر المصون (٥ / ٤٨ . ٥١) .

المسألة الثالثة

دخول الفاء على خبر المبتدأ

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (ومن كفر) في : (مَنْ) وجهان :

أحدهما : هي بمعنى : الذي ، أو نكرة موصوفة ، وموضعها نصب ، والتقدير : قال : وأرزق من كفر ، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه . و (فأمتعه) : عطف على الفعل المحذوف ، ولا يجوز أن يكون : من على هذا مبتدأ ، و (فأمتعه) خبره ؛ لأن الذي لا تدخل الفاء في خبرها إلّا إذا كان الخبر مستحقا بصلتها ، كقولك : الذي يأتني فله درهم ، والكفر لا يستحق به التمتيع ، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز ، وإن جعلت الخبر محذوفًا ، و (فأمتعه) دليلاً عليه جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعه.

والوجه الثاني : أن تكون : (من) شرطية ، و (الفاء) جوابها ، وقيل الجواب محذوف تقديره : ومن كفر أرزقه ، و (من) على هذا رفع بالابتداء ؛ ولا يجوز أن تكون منصوبة ؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل الشرط . [2]

ونقل أبو حيّان قول أبي البقاء السابق ، ثم اعترض عليه بقوله : " وقوله أولاً : لا يجوز كذا، وتعليله ليس بصحيح ؛ لأن الخبر مستحق بالصلة ؛ ولأن التمتع القليل والصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر . ثم إنه قد ناقض أبا البقاء في تجويزه أن تكون من شرطية ، والفاء جوابها ، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه ؟ فكذلك الخبر المشبه به أيضًا ... وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى ، والشماخ ، من تجويز الأشياء البعيدة ، والتقادير المستغنى عنها ، ونحن ننزه القرآن عن ذلك [3] .

المناقشة والتحليل :

يرتبط الخبر بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، ونسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، أو الصفة من الموصوف ؛ فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما ، كما لا يحتاج الفعل والفاعل ، أو الصفة والموصوف إلى ذلك[4].

---

[1] البقرة ١٢٦ .

[2] التبيان ١١٤/١ .

[3] البحر المحيط ٥٥٦/١ .

[4] شرح الكافية الشافية (١/ ٣٧٤) وشرح التسهيل (١/ ٣٢٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٠).

فالأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، إلّا أنّ هذا الأصل قد يختلف، فتدخل الفاء على الخبر إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط، وأشبه الخبر الجواب[١].

ودخول هذه الفاء يكون واجباً، وجائزاً[٢]، على النحو الآتي :

تدخل الفاء وجوباً على خبر المبتدأ بعد "أمّا" لتضمّنها معنى الشرط .

قال سيبويه : " وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فهو منطلق، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً" [٣]

ومن أمثلة ذلك أيضا: أمّا محمد فعالم، وأمّا عبد الله فمنطلق، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾ [٤] .

ولا تحذف هذه الفاء إلّا في الضرورة الشعرية، أو مع قول أغنى عنه المقول ، مثال الأول: قول الشاعر: الطويل

فـأمّـا الـقـتـال لا قـتـال لـديـكـم ولكن ســـيراً في عراض المواكـب[٥]

ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾ [٦]

وتدخل جوازاً . باتفاق النحاة [٧] على الخبر إذا كان المبتدأ متضمّنا معنى الشرط .

---

[١] التذييل والتكميل لأبى حيان (٣/ ٣٤٠) تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي (دار القلم ـــ دمشق ـــ ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ـ تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) (٧٠)، وأوضح المسالك (١/ ٢١١)، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، والأستاذ / محمد على حمد الله ، ومراجعة الأستاذ/ سعيد الأفغاني (دار الفكر ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م) (١٧١)، والتصريح (١/ ١٧٤)، وهمع الهوامع (١/ ٣٤٧) ، (٢/ ٢١٠) .

[٢] شرح التسهيل (١/ ٣٢٨ ـــ ٣٣٢)،وشرح كافية ابن الحاجب للرضى(١/ ٢٣٦ـــ٢٤١)، والتذييل والتكميل (٤/ ٩٥ . ١١٤) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٤٧ . ٣٥٠) .

[٣] الكتاب (٤ / ٢٣٥) .

[٤] فصلت / ١٧ .

[٥] البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، وبلا نسبة في والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣، والجنى الداني ص٥٢٤، وشـــرح ابن عقيل ص٥٩٧، ومغني اللبيب ص٥٦، والمقتضب ٢/ ٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٦٧.

[٦] آل عمران ١٠٦ .

[٧] الكتاب (١/ ١٣٩ ، ١٤٠) ، و(٣/ ١٠٢ ، ١٠٣) ، ومعانى القرآن للفراء (٢/ ١٠٥)، ومعانى القرآن للأخفش تحقيق الأستاذة / هدى قراعة (مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ـــ ط: الأولى ١٤١١هـ –

وذلك في الصور الآتية[1] :

الأولى: أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً بجملة صالحة للشرطية ، وهي : الجملة الفعلية التي فعلها مستقبل ، قابل لأداة الشرط ، وغير مصدر بها ، أو بحرف استقبال ، أو "بقد" أو بـ"ما" النافية، أو يكون موصولاً بظرف، أو جار ومجرور[2].

قال سيبويه :"...ألا ترى أنك لو قلت: " الذى يأتيني فله درهم" ، و"الذى يأتيني فمكرم محمود" كان حسناً ، ولو قلت: "زيد فله درهم" لم يجز، وإنما جاز ذلك : لأن قوله : "الذى يأتيني فله درهم" في معنى الجزاء؛ فدخلت في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء..."[3].

وقال الفراء: " ... وكل اسم موصول مثل " من" ، و"ما" ، و"الذى" فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء، ولا يجوز : "أخوك فهو قائم"؛ لأنه اسم غير موصول ..."[4].

الثانية : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بفعل صالح للشرطية، أو ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا.

الثالثة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة سابقاً ، وهو مشعر بمجازاة ، نحو: كل رجل يسعى في الخير فلن يخيب، وكل رجل عنده حلم فهو سعيد، وكل عبد للكريم فما يضام .

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، نحو : غلام الذي يأتيني فله درهم .

وفي آية المسألة أجاز أبو البقاء في (من) وجهين :

أحدهما : أن تكون بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، وموضعها نصب ، والتقدير : قال : وارزق من كفر ، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه ، و (فأمتعه) معطوف على ذلك الفعل المحذوف . ومنع أبو البقاء على هذا الوجه أن تكون (من) مبتدأ ، و(فأمتعه) الخبر ، قال : لأن (الذي) لا تدخل الفاء في خبرها إلّا إذا كان مستحقاً بصلتها ... والكفر لا يستحق به التمتيع .

الثاني : أن تكون (من) شرطية في موضع رفع مبتدأ ، و (الفاء) جوابها .

واعترض أبو حيّان على منع كون (من) مبتدأ ، و(فأمتعه) الخبر وقال : إن الخبر في الآية مستحق بالصلة ، لأنّ التمتيع القليل و الصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر . ثم إنه لو كان

١٩٩٠م) (١/ ٨٧) ، والمقتضب (٣/ ١٩٥ ، ١٩٦) ، والإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان (عالم الكتب ــ بيروت ــ ط: الثانية ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م) (١٠١)، وشرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبي . القاهرة . (١/ ٩٩ ، ١٠٠) .

[1] شرح التسهيل (١/ ٣٢٨ . ٣٣٠) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٤٨ . ٣٥٠) .

[2] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٠) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢٠٣/١).

[3] الكتاب (١/ ١٣٩ ، ١٤٠) .

[4] معانى القرآن (٢/ ١٠٥) .

التمتيع القليل ليس مستحقاً بالصلة ؛ وعطف عليه ما يستحق بالصلة لناسب أن يكون خبراً . كما اعترض عليه في تقديره زيادة (الفاء) ، وإضمار الخبر ، وإضمار جواب الشرط إذا جعلنا (من) شرطية وقال : " فلا حاجة إلى ذلك ؛ لأنّ الكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار".

ووافق أبو السعود[١] **أبا حيّان** في تفسيره فقال : " الكفر وإن لم يكن سبباً للتمتيع المطلق لكنّه يصلح سبباً لتقليله ، وكونه موصولاً بعذاب النار [٢] .

كما أنّ أبا البقاء نفسه قال : " ومن على هذا رفع بالابتداء ؛ ولا يجوز أن تكون منصوبة ؛ لأنّ أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل الشرط " .

والقول الراجح هو قول أبي حيان، من أن الخبر مستحق بالصلة، والله أعلم.

---

[١] هو محمد بن محمد العمادي، المولى أبو السعود، مفسر وشاعر، من علماء الترك المستعربين، ولد سنة ثمان وتسعين وثمانمائة، وتوفي سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة. شذرات الذهب٨/٤٠٣ .

[٢] تفسير أبي السعود ١/١٥٩ .

المسألة الرابعة

خبر (الذين يلمزون)

قال الله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [1]

قال أبو البقاء : (الذين يلمزون) مبتدأ . وأجاز في خبره وجهين :

أحدهما : (فيسخرون) ، ودخلت (الفاء) لما في : (الذين) من الشبه بالشرط .

والثاني : أن الخبر : (سخر الله منهم) .

ونقل وجهاً ثالثاً : وهو أن يكون الخبر محذوفاً تقديره : منهم الذين يلمزون [2] .

واعتراض أبي حيّان كان على الوجه الأول ، حيث قال بعد نقله : " وهذا بعيد ؛ لأنّه إذ ذاك يكون الخبر كأنّه مفهوم من المبتدأ ؛ لأنّ من عاب وغمز أحداً هو ساخر منه فقرب أن يكون مثل: سيد الجارية مالكها ، وهو لا يجوز " [3] .

المناقشة والتحليل :

كما رأينا في عرض المسألة فإنّ أبا البقاء أجاز في خبر (الذين يلمزون) وجهين :

أحدهما : (فيسخرون) .

والثاني : (سخر الله منهم)

وجاء اعتراض أبي حيّان على العكبري في الوجه الأول حيث قال : " وهذا بعيد ؛ لأنّه إذ ذاك يكون الخبر كأنّه مفهوم من المبتدأ ، ولا يكون في الإخبار به فائدة .

أمّا الوجه الثاني فلا اعتراض عليه وذكره أكثر المعربين ، ومنهم النحاس [4]، وابن عطية[5]، والسمين الحلبي[6] .

كما ذكر في إعراب هذه الآية أوجه أخرى لكل من الزمخشري وابن عطية وأبي البقاء .

---

[1] التوبة ٧٩.

[2] التبيان ٦٥٢/١.

[3] البحر المحيط ٧٦/٤-٧٧ .

[4] إعراب القرآن : ٢٢٩/٢ .

[5] المحرر الوجيز ٦٤/٣ .

[6] الدر المصون ٤٨٦/٣ .

قال الزمخشري : " (الذين يلمزون) في محل جر بدلا من الضمير في (سرهم ونجواهم)[١] وتبعه في ذلك ابن عطية [٢]، والسمين الحلبي [٣]، وأبو السعود [٤].

قال أبو البقاء : " (الذين يلمزون) في محل نصب على الاشتغال بإضمار فعل يفسره (سخر الله منهم) من طريق المعنى [٥].

قال الزمخشري أيضاً : " (الذين يلمزون) في محل نصب ، أو رفع على الذم [٦]، وقاله أيضاً السمين الحلبي [٧]، وأبو السعود [٨].

قال ابن عطية : " (الذين يلمزون) في محل رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هم الذين يلمزون [٩]. تبعه السمين الحلبي فيه أيضاً [١٠].

كما ورد في هذه الآية اعتراض آخر حيث **قال أبو البقاء** : " قوله تعالى (الذين يلمزون): مبتدأ ، و (من المؤمنين) : حال من الضمير في (المطوعين) ، و(في الصدقات) متعلق بـ (يلمزون) ، ولا يتعلق بـ (المطوعين) ، لئلا يفصل بينهما بأجنبي " [١١] .

فاعترض عليه أبو حيان فقال : " وليس بأجنبي ؛ لأنه حال كما قرر ، وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها ، وبين المعمول الآخر لذلك العامل نحو : جاءني الذي يمرر راكبًا بزيد " [١٢] . ووافقه السمين الحلبي إلا أنه منع أيضًا تعلق (في الصدقات) بـ (المطوعين) فقال: " وإنما يظهر في رد ذلك أن يطوع إنما يتعدى بالباء لا بـ " في " ، وكون " في " بمعنى الباء خلاف الأصل " [١٣] .

والقول الراجح في الوجه الأول الذي دار عليه الاعتراض هو قول أبي حيان، والله أعلم .

---

[١] الكشاف ٢/٢٨٤ .

[٢] المحرر الوجيز ٣/٦٣ .

[٣] الدر المصون ٣/ ٤٨٦ .

[٤] تفسير أبي السعود ٤/ ٨٦ .

[٥] التبيان ١/٦٥٢ .

[٦] الكشاف ٢/٢٨٤ .

[٧] الدر المصون ٣/٤٨٦ .

[٨] تفسير أبي السعود ٤/٨٦ .

[٩] المحرر الوجيز ٣/٦٣ .

[١٠] الدر المصون ٣/٦٨٥ .

[١١] التبيان ١/٦٥٢ .

[١٢] البحر المحيط ٤/٤٦٩ .

[١٣] الدر المصون ٣/٤٨٦ .

المسألة الخامسة

خبر (إنما التوبة)

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (إنّما التوبة) مبتدأ وفي الخبر وجهان :

أحدهما : (على الله) ؛ أي : ثابتة على الله ؛ فعلى هذا يكون (للذين يعملون السوء) حالاً من الضمير في الظرف ، وهو قوله (على الله) ، والعامل فيها الظرف ، أو الاستقراء ، أي : كائنة للذين ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال (التوبة) ؛ لأنه قد فصل بينهما بالجار .

والوجه الثاني : أن يكون الخبر (للذين يعملون) ، وأمّا (على الله) فيكون حالاً من شيء محذوف تقديره : إنّما التوبة إذ كانت على الله ، أو إذا كانت على الله ؛ فـ " إذ " ، أو " إذا " ظرفان العامل فيهما (الذين يعلمون السوء) ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه المعنى – وإن تقدم عليه – وكان التامة ، وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان . ولا يجوز أن يكون (على الله) حالاً يعمل فيها (الذين) ؛ لأنّه عامل معنوي ، والحال لا يتقدم على المعنوي ، ونظير هذه المسألة قولهم : " هذا بسرا أطيب منه رطبا " [2].

وقال أبو حيّان : " وارتفاع (التوبة) على الابتداء ، والخبر هو : (على الله) ، و (للذين) متعلق بما يتعلق به (على الله) ، والتقدير : إنما التوبة مستقرة على فضل الله وإحسانه للذين. وقال أبو البقاء في هذا الوجه: يكون (الذين يعملون السوء) حالا من الضمير في قوله : (على الله) ، والعامل فيها الظرف أو الاستقرار ، أي : ثابتة للذين . انتهى . ولا يحتاج إلى هذا التكلف. وأجاز أبو البقاء أن يكون الخبر (للذين) ، ويتعلق (على الله) بمحذوف ... وهو وجه متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى " [3].

المناقشة والتحليل :

أجاز أبو البقاء في خبر التوبة وجهين :

أحدهما : أنه (على الله) ويكون (للذين يعملون السوء) حالا من الضمير في الظرف ، وهو قوله : (على الله) والعامل فيها الظرف أو الاستقرار .

---

[1] النساء ١٧ .

[2] التبيان ١/٣٣٩ –٣٤٠ .

[3] البحر المحيط ٢/٢٠٨ .

واعترض أبو حيان على إعراب (للذين يعملون) حالا من الضمير في الظرف ، وجعل (للذين) متعلقاً بما تعلق به الخبر . وذهب إلى أنّ (للذين) متعلق بما تعلق به الخبر ، والتقدير : إنّما التوبة ثابتة على الله للذين . وتبعه السمين الحلبي في ذلك [١] .

والثاني : أن يكون الخبر (للذين) ، و (على الله) متعلق بمحذوف على أنه حال من شيء محذوف .

واعترض أبو حيان على هذا الوجه بأكمله ، ووصفه بأنه وجه متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى .

ووافق أبو حيان في اعتراضاته بعض معربي القرآن الكريم ، منهم أبو السعود والسيوطي .

فقال أبو السعود : " لما أنّ ما قبله من وصفه تعالى بكونه تواباً رحيماً . إنّما يقتضي بيان اختصاص قبول التوبة منه تعالى بالمذكورين ، وذلك إنّما يكون بجعل قوله تعالى : (للذين) خبراً، ألا ترى إلى قوله – عز وجل – ﴿ **وليست التوبة للذين يعملون السيئات** ﴾ فإنه ناطق بما قلنا كأنّه قيل : " إنّما التوبة لهؤلاء لا لهؤلاء " [٢] .

وقال أبو السعود أيضاً : " وعن الحسن يعني : التوبة التي يقبلها الله تعالى ... وهذا يشير إلى أنّ قوله تعالى : (على الله) صفة لـ (التوبة) بتقدير متعلقه معرفة ، على رأي من جوز حذف الموصول مع بعض صلته ،أي : إنّما التوبة الكائنة على الله " [٣] .

وقال السيوطي : " (إنّما التوبة على الله) أي : التي كتب على نفسه قبولها بفضله " [٤] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيان وأبو السعود والله أعلم .

---

[١] الدر المصون ٣٣٢/٢ .

[٢] تفسير أبي السعود ١٥٦/٢

[٣] المصدر السابق .

[٤] تفسير الجلالين : للإمامين : جلال الدين المحلي ، وجلال الدين السيوطي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٧ م . ٩٣ .

المسألة السادسة

إعراب قنوان

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (قنوان) في رفعه وجهان :

أحدهما : مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : هو (من النخل) ، و (من طلعها) بدل بإعادة الخافض .

الثاني : أن الخبر (من طلعها) ، وفي (من النخل) ضمير تقديره : ونبت من النخل شيء ، أو ثمر ؛ فيكون (من طلعها) بدلا منه .

والوجه الآخر : أن يرتفع (قنوان) على أنّه فاعل (من طلعها) ، فيكون في (من النخل) ضمير تفسيره (قنوان) .

وإن رفعت (قنوان) بقوله : (ومن النخل) على قول من أعمل أول الفعلين جاز ، وكان في (من طلعها) ضمير مرفوع " [2] .

قال أبو حيّان " وهو إعراب فيه تخليط لا يسوغ في القرآن " [3] .

المناقشة والتحليل :

أجاز أبو البقاء في رفع : (قنوان) وجهين :

أحدهما : أنّه مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

١- هو : (من النخل) ، و (من طلعها) بدل بإعادة الخافض .

ووافقه في ذلك أبو السعود .

جاء في اللباب في علوم القرآن : " قوله: ﴿ **ومن النخل من طلعها قنوان دانية** ﴾ يجوز في هذه الجملة أوجه: أحسنها : أن يكون (من النخل) خبراً مقدماً، و (من طلعها) بدل بعض من كل بإعادة العامل، فهو كقوله تعالى: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو الله واليوم الآخر** ﴾ [4]." [5] .

---

[1] الأنعام ٩٩ .

[2] التبيان ٥٢٤/١ .

[3] البحر المحيط ١٩٢/٤ .

[4] الأحزاب ٢١ .

[5] اللباب ٣٢٦/٨ .

قال أبو السعود : " فقوله تعالى: (مِنْ النخل) خبرٌ مقدم وقوله تعالى: (مِن طَلْعِهَا) بدلٌ منه بإعادة العامل ... وقوله تعالى: (قنوان) مبتدأ أي وحاصلةٌ من طلع النخل قنوانٌ ويجوز أن يكون الخبرُ محذوفاً لدلالة أخرجنا عليه أي ومُخرِجةٌ من طلع النخل قنوانٌ ".[1] .

٢- أن الخبر : (من طلعها) ، وفي (من النخل) ضمير تقديره : ونبت من النخل شيء ، أو أثمر ، فيكون (من طلعها) بدلاً منه .

وذكر الزمخشري قريباً من ذلك فقال: " (قِنْوانٌ) رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ و (مِنَ النَّخْلِ) خَبَرُهُ و (مِنْ طَلْعِها) بَدَلٌ مِنْهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَحَاصِلَةٌ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوَانٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ (أَخْرَجْنَا) عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ، وَمُخْرَجَةٌ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوَانٌ. وَمَنْ قَرَأَ ﴿ يُخْرَجُ مِنْهُ حَبٌّ مُتَرَاكِبٌ ﴾ كان (قِنْوانٌ) عنده معطوفاً على قوله: (حَبًّا) [2] .

الثاني : أن يرتفع (قنوان) على أنّه فاعل إمّا من (من طلعها) ، و إمّا من (من النخل) . فجعل المسألة من باب التنازع ، و أجاز إعمال الثاني على مذهب البصريين ، أو إعمال الأول على مذهب الكوفيين [3] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء وغيره، والله أعلم .

---

[1] تفسير أبي السعود ١٦٧/٣ .

[2] الكشاف ٥٢/٢ .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية . بيروت . ط: ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م) ٨٣ ، ٩٦ .

المسألة السابعة

العامل في رفع لباس

قال الله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : " (ولباس التقوى) يقرأ بالنصب[2] عطفاً على(ريشا) . ويقرأ بالرفع على الابتداء . و (ذلك) : مبتدأ ، و (خير) : خبره ، والجملة خبر لباس . ويجوز أن يكون (ذلك) نعتا للباس ، أي المذكور ، والمشار إليه . وأن يكون بدلاً منه ، أو عطف بيان ، و(خير): الخبر . وقيل : (لباس التقوى) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : وساتر عوراتكم لباس التقوى ، أو على العكس ، أي : ولباس التقوى ساتر عوراتكم " [3] .

قال أبو حيّان : " وأجاز أبو البقاء أن يكون (ولباس) مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : ولباس التقوى ساتر عوراتكم ، وهذا ليس بشيء ، والظاهر أنّه مبتدأ ثان ، و (خير) : خبره ، والجملة خبر عن (ولباس التقوى) ، والرابط اسم الإشارة " [4] .

المناقشة والتحليل :

ذكر في رفع (لباس) أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون (لباس) : مبتدأ ، و (ذلك) : مبتدأ ثانيًا ، و (خير) : خبره ، والجملة خبر (لباس) . ذكره الزجاج [5]، والزمخشري [6]، و أبو البقاء [7]، والبيضاوي [8]، و أبو السعود[9]، وأبو حيّان [10]، والسمين الحلبي [11].

---

[1] الأعراف ٢٦ .

[2] الكشاف ٤٦٠/١ .

[3] التبيان ٥٦٢/١ .

[4] البحر المحيط ٢٨٣/٤ .

[5] معاني القرآن ٣٢٨/٢ .

[6] الكشاف ٩٣/٢ .

[7] التبيان ٥٦٢/١ .

[8] تفسير البيضاوي ٣/ ٧ .

[9] تفسير أبي السعود ٢٢٢/٣

[10] البحر المحيط ٥٦٨/٤ .

[11] الدر المصون ٢٥٣/٣ .

الثاني : أن يكون (لباس) : مبتدأ ، و (خير) : خبره ، وذكروا في (ذلك) على هذا الرأي ثلاثة أوجه :

١- أن يكون بدلاً ، أو عطف بيان ، ذكره مكي بن أبي طالب [١]، وابن عطية [٢]، وابن الأنباري [٣]، والمنتجب[٤]. [٥].

٢- أن يكون (ذلك) نعتاً لـ (لباس) ، أي : ولباس التقوى ذلك الذي علمتموه خير لكم من لباس الثياب التي تواري سوآتكم ، ومن الريش الذي أنزلناه إليكم فالبسوه ، وهو قول الفراء[٦]، وابن خالويه [٧]، وأبي علي [٨]، وقد رجحه الطبري [٩]، والزجاج [١٠]، والنحاس[١١]، وأجازه مكي بن أبي طالب [١٢]، والزمخشري [١٣]، وابن الأنباري [١٤]، وأبو البقاء[١٥]،والبيضاوي [١٦]، و أبو السعود [١٧].

---

[١] مشكل إعراب القرآن ٢٨٦/١ .

[٢] المحرر الوجيز ٣٨٩/٢ .

[٣] البيان ٣٥٨/١ .

[٤] المنتجب بن أبي العز بن رشيد الإمام، منتجب الدين، أبو يوسف الهمذاني المقرئ النحوي. توفي في سادس ربيع الأول، سنة ثلاث وأربعين وستمائة. غاية النهاية في طبقات القراء:شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف المتوفى: ٨٣٣هـ، مكتبة ابن تيمية١٣٥١هـ ٢/ ٣١٠.

[٥] الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د.محمد النمر ود.فؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ-١٩٩١م ٢٨٦/٢ .

[٦] معاني القرآن ٣٧٥/١ .

[٧] إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ـــ تحقيق الدكتور / عبدالرحمن سليمان العثيمين (مكتبة الخانجى . القاهرة . ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) ١٧٨/١ .

[٨] المحرر الوجيز ٣٨٩/٢ .

[٩] تفسيره ١٥٠/٨ .

[١٠] معاني القرآن وإعرابه ٣٢٨/٢-٣٢٩ .

[١١] إعراب القرآن ١٢٠/٢-١٢١ .

[١٢] المشكل ٢٨٦/١ .

[١٣] الكشاف ٩٣/٢ .

[١٤] البيان ٣٥٨/١ .

[١٥] التبيان ٥٦٢/١ .

[١٦] تفسير البيضاوي ٧/٣ .

[١٧] تفسير أبي السعود ٢٢٢/٣ .

٣- أن يكون (ذلك) فصلاً بين المبتدأ و خبره نسبه أبو حيّان إلى الحوفي ، ثم قال : " ولا أعلم أحداً قال بهذا " [١] .

الثالث : أن يكون (لباس) خبر مبتدأ محذوف ، أي : " وهو لباس التقوى " وهذا تقدير الزجاج[٢]، وقدره مكي بن أبي طالب [٣]: " وستر العورة لباس التقوى " قال السمين الحلبي : " وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج " [٤]، وقدره أبو البقاء : وساتر عوراتكم لباس التقوى " .

الرابع : أن يكون (لباس) : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي : ولباس التقوى ساتر عوراتكم ، ذكره أبو البقاء ، واعترض أبو حيّان عليه بقوله : " وهذا ليس بشيء " [٥]، وقال السمين الحلبي: " وهذا تقدير لا حاجة إليه " [٦].

و**القول الراجح** هو قول أبي حيّان وتبعه فيه السمين الحلبي، وهو الوجه الأول، والله أعلم .

---

[١] البحر المحيط ٤/ ٥٦٨ .

[٢] معاني القرآن ٣٢٨/٢ .

[٣] المشكل ٢٨٦/١ .

[٤] الدر المصون ٢٥٣/٣ .

[٥] البحر المحيط ٤ /٥٦٩ .

[٦] الدر المصون ٣ ٢٥٤ .

المسألة الثامنة

المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (والذين لا يجدون) : معطوف على (الذين يلمزون) . وقيل : على(المطوعين) ، أي : ويلمزون الذين لا يجدون . وقيل : هو معطوف على (المؤمنين) [2].

قال أبو حيّان : " وذكر أبو البقاء أن قوله : (والذين لا يجدون) : معطوف على : (الذين يلمزون) ، وهذا غير ممكن؛ لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر ، ولا يمكن مشاركة (الذين لا يجدون إلّا جهدهم) مع (الذين يلمزون) إلّا إن كانوا مثلهم منافقين . قال : وقيل: (والذين لا يجدون) : معطوف على : (المؤمنين) ، وهذا بعيد جداً " [3] .

المناقشة والتحليل :

قال الألوسي رداً على ما قاله أبو البقاء من أن قوله تعالى : (والذين لا يجدون) : معطوف على : (الذين يلمزون) : " و أراه خطأ صرفاً " [4] .

ونقل أبو البقاء وجهين آخرين :

١- أن يكون (الذين لا يجدون) : في موضع خفض عطفاً على (المؤمنين) ، وهو قول النحاس [5] . وقال عنه السمين الحلبي : " وجه بعده أنّه يفهم أنّ (الذين لا يجدون) ليسوا مؤمنين ؛ لأنّ أصل العطف الدلالة على المغايرة " [6] .

---

[1] التوبة ٧٩ .

[2] التبيان ٦٥٢/٢ .

[3] البحر المحيط ٧٦/٤ .

[4] روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للألوسي ـــ ضبط وشرح وتعليق السيد/ محمود شكري الألوسي (دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط: الرابعة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م) ٣٣٥/١٠ .

[5] إعراب القرآن ٢٢٩/٢ .

[6] الدر المصون ٤٨٦/٣ .

٢- أن يكون معطوفاً على (المطوعين) ، وهو قول ابن عطية [١] ، وأبي السعود [٢] ، ورجحه أبو حيّان [٣] ، والسمين الحلبي [٤] .

قال السمين الحلبي ذاكراً بعض الأوجه الإعرابية مع نقل أقوال العلماء والرد عليهم : " وقال مكي: (والذين) خفضٌ عطفاً على (المؤمنين) ، ولا يَحْسُن عَطْفُه على (المطَّوِّعين) ، لأنّه لم يتمَّ اسماً بعد، لأن (فيسخرون) عطف على (يَلْمِزُون) هكذا ذكره النحاس في (الإعراب) له ، وهو عندي وهمٌ منه . قلت: الأمر فيه كما ذكر فإن (المطَّوِّعين) قد تَمَّ من غيرِ احتياجٍ لغيره . وقيل : (وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ) نسقٌ على (الذين يَلْمزون) ، ذكره أبو البقاء. وهذا لا يجوزُ؛ لأنّه يلزمُ الإخبارُ عنهم، بقوله: (سَخِرَ الله مِنْهُمْ) وهذا لا يكون إلّا بأَنْ كان الذين لا يَجِدون منافقين، وأمَّا إذا كانوا مؤمنين كيف يَسْخر الله منهم؟ وقيل: (وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ) نسقٌ على المؤمنين، قاله أبو البقاء. وقال الشيخ: " وهو بعيدٌ جداً " ، قلت: وَجْهُ بُعْدِه أنّه يُفْهِمُ أنّ الذين لا يجدون ليسوا مؤمنين؛ لأنَّ أصلَ العطفِ الدلالةُ على المغايرة فكأنّه قيل: يَلْمِزون المطَّوِّعين من هذين الصنفين: المؤمنين والذين لا يجدون، فيكون الذين لا يجدون مطَّوِّعين غيرَ مؤمنين " . [٥]

قال أبو السعود : " (وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ) عطف على المطوعين ، أي : ويلمزون الذين لا يجدون إلا طاقتهم " [٦] .

والقول الراجح هو ما رجّحه أبو حيّان ، والسمين الحلبي، وهو الوجه الأول، والله أعلم .

---

[١] المحرر الوجيز ٦٤/٣ .

[٢] تفسير أبي السعود ٨٦/٤ .

[٣] البحر المحيط ٥٩٦/٤ .

[٤] الدر المصون ٤٨٦/٣ .

[٥] الدر المصون ٨٨/٦ .

[٦] تفسير أبي السعود ٨٦/٤ .

المطلب الثاني : المنصوب من الأسماء

وفيه خمس عشرة مسألة

المسألة الأولى : تعدد المفعول له .

المسألة الثانية : النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ .

المسألة الثالثة : الحال المقدرة .

المسألة الرابعة : الحال المبينة قد تأتي لازمة .

المسألة الخامسة : الفصل بين الحال وصاحبه .

المسألة السادسة : حذف صاحب الحال .

المسألة السابعة : إعراب جملة (يخادعون الله) .

المسألة الثامنة : ما يحتمل الحالية والخبر .

المسألة التاسعة : ما يحتمل الحالية والنعت .

المسألة العاشرة: جواز حذف الحال إذا تعلق بالجار والمجرور .

المسألة الحادية عشرة : موقع ظرف الزمان من الإعراب إذا جاء بعد الجثة .

المسألة الثانية عشرة : مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيها .

المسألة الثالثة عشرة : ما يحتمل الحالية والبدلية .

المسألة الرابعة عشرة : تعدد الحال لعامل واحد .

المسألة الخامسة عشرة : البدل من المفعول به الأول .

المسألة الأولى

تعدد المفعول له

قال الله تعالى: ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : وحزناً مفعول له ، أو مصدر في موضع الحال ، أو منصوب على المصدر بفعل دال عليه ما قبله ، و(ألا يجدوا) يتعلق بحزن ، وحرف الجر محذوف ، ويجوز أن يتعلق بـ (تفيض)[2].

وقال أبو حيّان : " وانتصب (حزناً) على المفعول له ، والعامل فيه : (تفيض) . وقال أبو البقاء ، أو مصدر في موضع الحال ، و (أن ألا يجدوا) مفعول له أيضاً ، والناصب له (حزناً) . قال أبو البقاء : ويجوز أن يتعلق بـ (تفيض) . انتهى . ولا يجوز ذلك على إعرابه (حزناً) مفعولاً له ، والعامل فيه تفيض ؛ لأن العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلّا بالعطف أو البدل [3] .

المناقشة والتحليل :

لا يجوز عند جمهور النحاة أن يتعدد المفعول له بدون عطف أو اتباع ؛ لأنّه على معنى اللام ، فيكون كتعلق حرفي جر بمعنى بعامل واحد وهو ممنوع ، **يقول السيوطي** : " لا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان ، أو مجروراً " [4].

وأجاز بعض النحاة تعدد المفعول له مطلقاً ، ومنهم النحاس [5] ، ومكي بن أبي طالب [6]، والزمخشري [7] ، والرازي [8] ، والقرطبي [9] ، والبيضاوي [10] ، وأبو السعود [11] .

---

[1] التوبة ٩٢ .

[2] التبيان ٦٥٥/٢ .

[3] البحر المحيط ٨٩/٤ .

[4] الهمع ١٣٥/٣ .

[5] إعراب القرآن ٢٠/٢ .

[6] مشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١ .

[7] الكشاف ٦١٩/١.

[8] تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي (دار إحياء التراث . بيروت . ط: الثالثة . ٢٣٥/١١ .

[9] تفسير القرطبي ١٧٤/٦ .

[10] تفسير البيضاوي ٧٨/٣ .

[11] تفسير أبي السعود ٩٢/٤-٩٣ .

قال أبو السعود : "ولا ضير في تعدد المفعول له فإن الفعل يعلل بعلل شتى "[1] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء ومعظم النحاة، وهو جواز تعدد المفعول له مطلقًا والله أعلم.

---

[1] تفسير أبي السعود ٥٤/١.

المسألة الثانية

النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : إلا الفاسقين مفعول يضل وليس بمنصوب على الاستثناء لأن يضل لم يستوف مفعوله قبل إلا [2] .

قال أبو حيّان : ومنع أبو البقاء أن يكون منصوباً على الاستثناء ويكون مفعول يضل محذوفاً تقديره : وما يضل به أحداً إلّا الفاسقين ، وليس بممتنع [3] .

المناقشة والتحليل :

أجاز أبو حيّان في إعراب (الفاسقين) وجهين :

أحدهما : أنّه مفعول يضل لأنّه استثناء مفرغ .

والثاني : أنّه منصوب على الاستثناء .

واعترض أبو حيّان على أبي البقاء لمنعه نصب الفاسقين على الاستثناء فقال : " وليس بممتنع ، وذلك أنّ الاسم بعد إلّا : إمّا أن يفرغ له العامل ، فيكون على حسب العامل نحو : ما قام إلّا زيد ، وما ضربت إلّا زيداً ، وما مررت إلّا بزيد ، إذا جعلت زيداً وزيد معمولاً للعامل قبل إلّا ، أو لا يفرغ . وإذا لم يفرغ فإمّا أن يكون العامل طالباً مرفوعاً فلا يجوز إلّا ذكره قبل إلّا وإضماره إن كان مما يضمر ، أو منصوباً أو مجروراً فيجوز حذفه –لأنّه فضلة – وإثباته . فإن حذفته كان الاسم الذي بعد إلّا منصوبًا على الاستثناء فتقول : ما ضربت إلّا زيداً وما مررت إلّا عمراً ، تريد ما ضربت أحداً إلّا زيداً ، وما مررت بأحد إلّا عمراً ، قال الشاعر :

نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينج إلّا جفن سيف ومئزرا[4]

يريد ولم ينج بشيء إلّا جفن سيف ، وإن أثبته ولم يحذفه ، فله أحكام مذكورة " [5] .

وورد في هذه الآية عدة قراءات ذكرها ابن عطية فقال : " وقراءة جمهور الأمة في هذه الآية: (يُضَل) بضم الياء فيهما.

---

[1] البقرة ٢٦ .

[2] التبيان ٤٤/١ .

[3] البحر المحيط ٢٧١/١ .

[4] البيت لحذيفة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين (الدار القومية للطباعة والنشر ـــــ القاهرة . ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م) ٢٢/٣ ومجالس ثعلب : تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م ، ٤٥٦ والمقرب ١٦٧/١.

[5] البحر المحيط ٢٧١/١ .

وروي عن إبراهيم بن أبي عبلة[1] أنّه قرأ (يَضِل) بفتح الياء، و(كثيرٌ) بالرفع (ويهدي به كثير. وما يضل به إلا الفاسقون) بالرفع.

قال أبو عمرو الداني [2]: " هذه قراءة القدرية وابن أبي عبلة من ثقات الشاميين ومن أهل السنة، ولا تصح هذه القراءة عنه، مع أنّها مخالفة خط المصحف " .

وروي عن ابن مسعود أنه قرأ في الأولى: (يُضل) بضم الياء وفي الثانية وما (يَضل) بفتح الياء (به إلا الفاسقون) .

قال القاضي أبو محمد [3]: وهذه قراءة متجهة لولا مخالفتها خط المصحف المجمع عليه "[4].

قال السمين الحلبي : " قوله: (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الفاسقين) . الفاسقين: مفعولٌ لـ (يُضِلُّ) وهو استثناءٌ مفرغٌ، وقد تقدَّم معناه، ويجوزُ عند الفراء أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديرُه: وما يُضِلُّ به أحداً إلا الفاسقين كقوله:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينج إلّا جفن سيف ومئزرا[5]

أي: لم ينجُ بشيء، ومنعَ أبو البقاء نصبَه على الاستثناءِ، كأنه اعتبرَ مذهبَ جمهورِ البصريين"[6].

قال أبو السعود : " (إِلاَّ الفاسقين) عطف على ما قبله وتكملة للجواب والردِّ وزيادةُ تعيينٍ لمن أريد إضلالُهم ببيان صفاتهم القبيحةِ المستتبعةِ له وإشارةٌ إلى أن ذلك ليس إضلالاً ابتدائياً، بل هو تثبيتٌ على ما كانُوا عليهِ من فنون الضلال وزيادة فيه، وقرئ وما يُضَل به إلا الفاسقون على البناء للمفعول " [7]

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو منع نصب الفاسقين على الاستثناء، والله أعلم .

---

[1] هو إبراهيم" بن أبي عبلة شمر بن يقظان بن عبد الله المرتحل أبو إسماعيل ويقال أبو سعيد الرملي مات سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ومائة .تهذيب التهذيب ١٤٢/١ .

[2] هو عثمان بن سعيد الإمام العلامة الحافظ أستاذ الأساتيذ وشيخ مشايخ المقرئين (ت٤٤٤هـ). غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٥٠٣).

[3] لم أقف على ترجمته وربما يكون مكي بن أبي طالب، والله أعلم .

[4] المحرر الوجيز ١١٢/١ .

[5] تقدم تخريجه ص ٥٨.

[6] الدر المصون ٢٣٢/١ .

[7] تفسير أبي السعود ٧٥/١ .

المسألة الثالثة

الحال المقدرة

قال الله تعالى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَـٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء (كلما رزقوا منها) إلى قوله (من قبل) في موضع نصب على الحال من (الذين آمنوا) تقديره مرزوقين على الدوام . ويجوز أن يكون حالاً من الجنات لأنّها قد وصفت وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله : (منها) [2] .

قال أبو حيّان : والأحسن في هذه الجملة أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام ، ولا يتم له ذلك إلّا على تقدير أن تكون الحال مقدرة لأنّهم وقت التبشير لم يكونوا مرزوقين على الدوام [3] .

المناقشة والتحليل :

قال السيوطي : " وتنقسم الحال بحسب الزمان إلى ثلاثة : مقارنة : وهو الغالب نحو : ﴿**وهذا بعلي شيخاً** ﴾[4] . ومقدرة : وهي المستقبلة : كـ (مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا)، أي مقدرًا ذلك ، ومنه : ﴿ **ادخلوها خالدين** ﴾[5] . ومحكية : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمس راكباً"[6] .

وذكر السمين الحلبي عدة أوجه في إعراب هذه الجملة فقال : " واختُلِفَ في هذه الجملةِ، فقيل: لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ لأنَّها استئنافيةٌ، كأن قيل لَمَّا وُصِفَت الجناتُ: ما حالُها؟ فقيل: كلما رُزِقوا قالوا. وقيل: لَهَا محلٌّ، ثم اختُلِفَ فيه فقيل: رفعٌ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واختُلِفَ في ذلك المبتدأ، فقيل: ضميرُ الجنات أي هي كلما. وقيل: ضميرُ الذين آمنوا أي: هم كلما رُزقوا قالوا ذلك. وقيل: محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها: إمَّا الذينَ آمنوا وإمَّا جنات، وجازَ ذلك وإنْ كان

---

[1] البقرة ٢٥ .

[2] التبيان ٤٢/١ .

[3] البحر المحيط ٢٥٧/١ .

[4] هود ٧٢ .

[5] الزمر ٧٣ .

[6] همع الهوامع ٤١/٤ .

نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفةِ، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقينَ ذلك. وقيل: مَحَلُّهَاَ نَصْبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً "[١] .

وقد اعترض أبو حيّان على كونها حالاً من (الذين آمنوا) ثم أجازها على أن تكون حالاً مقدرة .

كما أنّه خرّج كثيراً من الآيات على الحال المقدرة ومنها : قوله تعالى : ﴿ **والنخل والزرع مختلفاً أكله** ﴾ [٢] .

قال أبو حيّان : وانتصب (مختلفاً) على أنّه حال مقدرة ؛ لأنّه لم يكن وقت الإنشاء مختلفاً[٣].

وقوله تعالى : ﴿ **وتنحتون الجبال بيوتاً** ﴾ [٤] .

قال أبو حيّان : " وانتصب (بيوتاً) على أنّها حال مقدرة إذ لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً كقولك : ابر لي هذه اليراعة قلماً " [٥]

وقوله تعالى : ﴿ **خرّوا سجداً وبكيًّا** ﴾ [٦] .

قال أبو حيّان : " وانتصب (سجداً) على الحال المقدرة قاله الزجاج ؛ لأنه حال خروا لا يكون ساجدًا " [٧]

وقوله تعالى : ﴿ **ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيًّا** ﴾ [٨] .

قال أبو حيّان : " و (جثياً) حال مقدرة " [٩] .

وقوله تعالى : ﴿ **يأيّها النبي إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه** ﴾ [١٠] .

قال أبو حيّان : " وانتصب (شاهداً) على أنّه حال مقدرة [١١] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء، وهو النصب على الحال، والله أعلم.

---

[١] الدر المصون ٢١٧/١.

[٢] الأنعام ١٤١ .

[٣] البحر المحيط ٦٦٧/٤ .

[٤] الأعراف ٧٤ .

[٥] البحر المحيط ٩٤/٥ .

[٦] مريم ٥٨ .

[٧] البحر المحيط ٢٧٧/٧ .

[٨] مريم : ٦٨ .

[٩] البحر ٢٧٧/٧ .

[١٠] الأحزاب ٤٥ .

[١١] البحر المحيط ٤٨٧/٨ .

المسألة الرابعة

الحال المبينة قد تأتي لازمة

قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : أعدت جملة في موضع الحال من النار والعامل فيها فاتقوا ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في وقودها [2] .

قال أبو حيّان : والجملة من قوله : أعدت للكافرين في موضع الحال من النار ، والعامل فيها : فاتقوا قاله أبو البقاء وفي ذلك نظر [3] .

المناقشة والتحليل :

الحال على ضربين : مبينة ومؤكدة . فالمبينة وتسمى مؤسسة أيضاً : هي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها نحو : جاء زيد راكبا .

والمؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدونها نحو : زيد أبوك عطوفاً [4] .

واشترط بعض النحاة في الحال المبينة أن تكون منتقلة ؛ أي : وصفا غير لازم نحو : جاء زيد ضاحكاً . ومن هؤلاء أبو حيان .

وأنكر هذا الشرط آخرون منهم ابن أبي الربيع ، والسيوطي .

يقول ابن أبي الربيع : " ومن الناس من زاد في هذه الحال (أي المبينة) أن تكون منتقلة ، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم ، ألا ترى أنه قد جاء : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، حكاه سيبويه [5] بنصب يديها على أنه بدل بعض من كل وأطول حال " [6] .

وذهب السيوطي إلى أن الانتقال غالب فيها ، لا لازم [7] .

---

[1] البقرة ٢٤ .

[2] التبيان ٤٠/١ .

[3] البحر المحيط ٢٥١/١ .

[4] همع الهوامع ٣٩/٤ .

[5] الكتاب ١٥٥/١ .

[6] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع ـــ تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتى (دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م) ٥١٤/١ .

[7] همع الهوامع ٨/٤ .

وإذا كان أبو حيان لا يرتضي في آية المسألة مجيء الحال المبينة لازمة فإنه قد أجاز ذلك في قوله تعالى : ﴿ **قائماً بالقسط** ﴾ [١] حيث ذكر عدة أقوال ثم قال : والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوبًا على الحال من اسم الله ، والعامل فيه : شهد ، وهو قول الجمهور " [٢] .

ونص على أنّها حال لازمة مع أنّها ليست للتأكيد إذ يقول : " فأما انتصابه على الحال من اسم الله فعاملها شهد ؛ إذ هو العامل في الحال ، وهي في هذا الوجه حال لازمة ؛ لأن القيام بالقسط وصف ثابت لله تعالى . وقال الزمخشري : وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه ، أي : من الله كقوله : ﴿ **وهو الحق مصدقًا** ﴾ [٣] انتهى . وليس من الحال المؤكدة " [٤] .

والظاهر أن الانتقال في الحال المبينة غالب ، لا لازم – كما ذهب السيوطي – لورود الحال المبينة لازمة في كثير من الشواهد الثابتة ومنها قوله تعالى : ﴿ **وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً**﴾[٥]، وقوله : ﴿ **قائمًا بالقسط** ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **خلق الإنسان ضعيفًا** ﴾ [٧] ، وقوله تعالى: ﴿ **فادخلوها خالدين** ﴾[٨] ، وقوله تعالى : ﴿ **إن المتقين في جنات وعيون ۞ آخذين** ﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿ **إن المتقين في جنات ونعيم ۞ فاكهين** ﴾[١٠].

ومنها قول الشاعر :

فجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء[١١]

وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها [١٢] ، وهذا خاتم حديداً [١٣] .

---

[١] آل عمران ١٨ .

[٢] البحر المحيط ٣/٦٤ .

[٣] البقرة ٩١ .

[٤] البحر المحيط ٣/٦٢ .

[٥] الأنعام ١١٤ .

[٦] آل عمران ١٨ .

[٧] النساء ٢٨ .

[٨] الزمر ٧٣ .

[٩] الذاريات ١٥ ، ١٦ .

[١٠] الطور ١٧ ، ١٨ .

[١١] البيت لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق الدكتور/ محمد نبيل طريفي ، ومراجعة الدكتور / إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ٩/٤٨٨ .

[١٢] الكتاب ١/١٥٥ .

[١٣] المقتضب ٣/٢٦٠ .

ثم إن إعراب جملة أعدت حالاً من النار لم ينفرد به أبو البقاء بل سبقه إلى ذلك **مكي بن أبي طالب** إذ يقول : قوله : ﴿ **أعدت للكافرين** ﴾ في موضع نصب على الحال من النار " [1] .

وهو أحد وجهين أجازهما القرطبي [2] وأبو السعود [3] والسيوطي [4] .

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو إعراب جملة (أعدت) حالاً من النار، والله أعلم .

---

[1] مشكل إعراب القرآن ٨٣/١ .

[2] تفسير القرطبي ١٦٥/١ .

[3] تفسير أبي السعود ٨٣/١ .

[4] تفسير الجلالين ٥/١ .

المسألة الخامسة

الفصل بين الحال وصاحبها

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[1] .

قال أبو البقاء : ((**(وهم يعلمون**) حال من فاعل (يصروا)، أو من الضمير في (استغفروا)[2].

قال أبو حيان : "وهذا إذا أعربنا (ولم يصروا) حالا من (فاستغفروا) ، وإن عطفنا (ولم يصروا) على (فاستغفروا) كان ما قاله من (وهم يعلمون) حال من ضمير (فاستغفرا) بعيدًا؛ للفصل بين ذي الحال والحال بالجملة" [3].

المناقشة والتحليل:

الحال وصاحبها بمنزلة شيء واحد ، كالمبتدأ والخبر، والصلة والموصول، والصفة والموصوف؛ ولهذا فإنه لا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي.

وفي قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [4] أجاز فيها أبو البقاء أن تكون جملة (وهم يعلمون) حالا من الضمير في (فاستغفروا). ولم يقبل أبو حيان هذا الكلام على إطلاقه، وقيد كلام أبى البقاء بأن يكون قوله (ولم يصروا) حالاً من الضمير في (فاستغفروا)، أما إن أعرب (ولم يصروا) معطوفًا على (فاستغفروا) لم يجز ما قاله أبو البقاء ؛ لما فيه من الفصل بين ذي الحال . وهو الضمير في (فاستغفروا) . والحال وهى (وهم يعلمون) بالجملة ، وهى (ولم يصروا).

قال أبو البقاء : " (وهم يعلمون) في موضع الحال من الضمير في (يصروا)، أو من الضمير في (استغفروا)، ومفعول (يعلمون) محذوف، أي : يعلمون المؤاخذة بها، أو عفو الله عنها"[5].

---

[1] آل عمران / ١٣٥ .

[2] التبيان (١/ ١٥٠) .

[3] البحر المحيط (٣ / ٦٥) .

[4] آل عمران / ١٣٥ .

[5] التبيان (١ / ١٥٠) .

وتبعه السمين، فقال: "قوله : (وهم يعلمون) يجوز أن يكون حالاً ثانية من فاعل (استغفروا)، وأن تكون حالاً من فاعل (يصروا)، ومفعول (يعلمون) محذوف للعلم به..."[١].

وتتبع أبو حيّان أبا البقاء قائلاً : " ... وأجاز أبو البقاء أن يكون (وهم يعلمون) حالاً من الضمير في (فاستغفروا)، فإن أعربنا (ولم يصروا) جملة حالية من الضمير في (فاستغفروا) جاز أن يكون (وهم يعلمون) حالاً منه أيضًا . وإن كان (ولم يصروا) معطوفًا على (فاستغفروا) كان ما قاله أبو البقاء بعيدًا للفصل بين ذي الحال والحال بالجملة"[٢].

وذهب أكثر المعربين إلى أن جملة (وهم يعلمون) حال من فاعل (يصروا).

قال الزمخشري : "(وهم يعلمون) حال من فعل الإصرار ..."[٣].

وقال البيضاوي: " (وهم يعلمون) حال من (يصروا) أي: ولم يصروا على قبيح فعلهم عالمين به"[٤].

وقال أبو السعود : " (وهم يعلمون) حال من فاعل (يصروا) أي : لم يصروا على ما فعلوا ، وهم عالمون بقبحه، وبالنهي عنه، والوعيد عليه ....."[٥].

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء وكثير غيره، وهو أن يكون (وهم يعملون) حالاً من الضمير في (فاستغفروا)، والله أعلم .

---

[١] الدر المصون (٣/ ٣٩٧) .

[٢] البحر المحيط (٣ / ٦٠) .

[٣] الكشاف (١/ ٤٤٤، ٤٤٥) .

[٤] تفسير البيضاوي (٨٩) .

[٥] تفسير أبى السعود (٢/ ٨٧) .

المسألة السادسة

حذف صاحب الحال

قال الله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [١] .

قال أبو البقاء : يقولون : حال من ضمير الفاعل في عرفوا [٢] .

قال أبو حيّان : ويقولون في موضع نصب على الحال ، قاله ابن عطية وأبو البقاء ، ولم يبينا ذا الحال ولا العامل فيها ولا جائز أن يكون حالاً من الضمير في أعينهم لأنه مجرور بالإضافة لا موضع له من رفع ولا نصب إلا على مذهب من ينزل الخبر منزلة المضاف إليه ، وهو قول خطأ ... ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في عرفوا لأنها تكون قيدًا في العرفان ... فالأولى أن تكون مستأنفة [٣] .

المناقشة والتحليل :

صاحب الحال مخبر عنه في المعنى ؛ ولهذا فالأصل فيه أن يكون مذكورًا، كما أن الأصل في المبتدأ أن يكون مذكورًا؛ لأن عليه معتمد الفائدة[٤].

وكما أن هذا الأصل قد يختلف في المبتدأ فيحذف جوازًا، أو وجوبًا ، فكذلك قد يختلف في صاحب الحال ، فيحذف جوازًا، أو وجوبًا على النحو الآتي [٥] :

يحذف جوازًا إذا كان مقدرًا منويًا، ودلت عليه القرائن، كما **قال ابن الشجري:** " ... وجاء بالحال من المحذوف ؛ لأنه مقدر عنده منوى ، ومثل ذلك في القرآن : قوله (جل وعز) : ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا** ﴾ [٦] فـ(وحيدًا) حال من الهاء العائدة في التقدير على (من)، ومثله: ﴿ **أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً** ﴾ [٧] ألا ترى أنك لابد أن تقدر : خلقته وحيدًا، وبعثه الله رسولاً؛ لأن الاسم الموصول لابد له من عائد لفظًا، أو تقديرًا"[٨].

---

[١] المائدة ٨٣ .

[٢] التبيان ٤٥٥/١

[٣] البحر المحيط ٨/٤ .

[٤] شرح التسهيل (٢/ ٣٣١) .

[٥] الكتاب (١/ ٢٧١، ٢٧٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٨ ، ٦٩)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٥١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٢/ ٨٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٩٨)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٥٨، ٣٥٩)، والتصريح (١/ ٣٩٣) .

[٦] المدثر / ١١ .

[٧] الفرقان / ٤١ .

[٨] أمالي ابن الشجري (١/ ٢٥) .

ويحذف جوازًا أيضًا إذا حذف مع عامله ودل عليهما دليل مقالي، أو حالي .

قال سيبويه: " ... ومن ثم قالوا: "مصاحب معان"، و"مبرور مأجور"، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور. فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذى أظهرت الاسم. وأما قولهم : "**راشدًا مهديًا**" فإنهم أضمروا: اذهب راشدًا مهديًا ، وإن شئت رفعت كما رفعت "مصاحب معان"...

وإن شئت نصبت فقلت: مبرورًا مأجورًا، ومصاحبًا معانًا، حدثنا بذلك عن العرب عيسى[١]، ويونس[٢]، وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورًا ، واذهب مصاحبًا ٠

ومما ينتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره : قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول : "صادقًا والله" أو أنشدك شعرًا، فتقول: "صادقًا والله"، أي: قاله صادقًا ٠

ومن ذلك أيضًا: أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا، أو تعرض له ، فتقول: "**متعرضًا لعنن ولم يعنه**"[٣] أي : دنا من هذا الأمر متعرضًا لعنن لم يعنه . وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال "[٤]٠

وقال الزمخشري : "ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشدًا مهديًا، ومصاحبًا معانًا، بإضمار "اذهب"، وللقادم: مأجورًا مبرورًا، أي : رجعت . وإن أنشدت شعرًا، أو حدثت حديثًا قلت: صادقًا، بإضمار "قال" وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: "متعرضًا لعنن لم يعنه " ، أي: دنا منه متعرضًا"[٥]٠

---

[١] **هو:** عيسى بن عمر الثقفي، البصرى، مولى خالد بن الوليد ، أخذ عن ابن أبى إسحاق، وغيره ، من مصنفاته في النحو: الإكمال، والجامع، توفى سنة (١٤٩هـ)٠
ترجمته في : بغية الوعاة (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨) .

[٢] **هو** أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبى، أخذ عن أبى عمرو، وغيره، واجه العرب فسمع منهم حتى غدا مرجع الأدباء والنحويين ، توفى فى البصرة سنة (١٨٢هـ) ٠ تنظر ترجمته فى: طبقات النحويين واللغويين (٥١ . ٥٣) ، وبغية الوعاة (٢/ ٣٦٥).

[٣] **هذا مثل** يضرب لمن يتعرض لشيء ليس من شأنه . وروى في مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم (عيسى الحلبى وشركاه (٣/ ٧٤٧): "معترض لعنن لم يعنه" وروى في لسان العرب لابن منظور ـ تحقيق الأستاذ / عبدالله على الكبير ، وآخرين (دار المعارف ـ (عنن ٤/ ٣١٤٠): "معرض لعنن لم يعنه"٠والعنن : من عن له الشيء يعن ، أي : ظهر أمامه واعترض٠

[٤] الكتاب (١/ ٢٧١، ٢٧٢) ٠

[٥] المفصل فى علم العربية للزمخشرى (دار الجيل . بيروت . ط: الثانية . (٦٥) ٠

ويحذف وجوبًا مع عامله في أربع صور:

الأولى : إذا كانت الحال تدل على زيادة تدريجية، أو نقص تدريجي ، **قال سيبويه:** " ... وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدًا ، أو فذهب الثمن صاعدًا"[١].

وقال الزمخشري : "ومنه أخذته بدرهم فصاعدًا، أو بدرهم فزائدًا ، أي: فذهب الثمن صاعدًا ، أو زائدًا"[٢].

وشرحه ابن يعيش قائلاً: " "فصاعدًا"، و"زائدًا" نصب على الحال ، وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفًا ؛ لكثرة الاستعمال ، والتقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا ، فالثمن صاحب الحال ، والفعل الذى هو "ذهب" العامل في الحال، وكذلك : أخذته بدرهم فزائدا، تقديره: أخذته بدرهم فذهب الثمن زائدًا ... " [٣] .

الثانية : إذا وقعت الحال بعد استفهام يراد به التوبيخ، أو غير التوبيخ، ودلت على تلون ، وتحول.

قال سيبويه: " ... وذلك قولك : "أقائمًا وقد قعد الناس"، و"أقاعدًا وقد سار الركب"، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدًا علم الله وقد سار الركب، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام ، أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائمًا، وأتقعد قاعدًا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[٤].

وقال أيضًا : " ... وذلك قولك : "أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى" وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون، وتنقل، فقلت: أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى، كأنك قلت : أتتحول تميميًا مرة وقيسيًا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه، ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك"[٥].

الثالثة: إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها .

---

[١] الكتاب (١ / ٢٩٠) .

[٢] المفصل (٦٥) .

[٣] شرح المفصل (٢ / ٦٨ ، ٦٩) .

[٤] الكتاب (١ / ٣٤٠ ، ٣٤١) .

[٥] المصدر السابق (١ /٣٤٣) .

قال سيبويه: " ... وأما "هو" فعلامة مضمر، وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد "هذا"، وذلك قولك : "هو زيد معروفًا" فصار المعروف حالاً، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانًا كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: أثبته، أو الزمه معروفًا ..."[١].

الرابعة: إذا كانت الحال سادة مسد الخبر .

قال الزمخشري : " ... ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : .. ضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا ... "[٢].

وشرحه ابن يعيش قائلاً: "وأما قولهم: "ضربي زيدًا قائمًا" ... "ضربي": مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و"زيدًا": مفعول به، و"قائمًا": حال ، وقد سد مسد خبر المبتدأ؛ ولا يصح أن يكون خبرًا فيرتفع ... ولا يصح أن يكون حالاً من "زيد" ... وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدرًا فيه ضمير فاعل يعود إلى "زيد" وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، فـ"إذا" هي الخبر ..... "[٣].

وفي آية المسألة ذكر أبو حيّان أن أبا البقاء لم يبين صاحب الحال فرد عليه السمين الحلبي قائلاً : " أما أبو البقاء فقد بين ذا الحال فقال : " يقولون " حال من ضمير الفاعل في " عرفوا " فقد صرح به ، ومتى عرف ذو الحال عرف العامل فيها لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها " [٤] .

قال ابن يعيش : " ... فكما أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ... "[٥].

واختاره أبو حيّان، فقال: " ومذهب الأكثرين: أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره، خلافًا لمن أجاز ألا يكون عاملاً في ذي الحال"[٦].

وجاء في الهمع: "اختلف: هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟ فالجمهور: لا، كالصفة والموصوف"[٧].

---

[١] الكتاب (٢/ ٧٨ ، ٧٩) .

[٢] المفصل (٦٥) .

[٣] شرح المفصل (١/ ٩٦، ٩٧) .

[٤] الدر المصون ٥٩٥/٢ .

[٥] شرح المفصل (٢/ ٥٧) .

[٦] ارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠٠) .

[٧] همع الهوامع (٢/ ٢٤٢) .

وخالف ابن مالك[١] جمهور النحاة فأجاز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها، إلا أنه جعل ذلك قليلاً ٠

جاء في التسهيل: " وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافًا لمن منع"[٢]٠

إلا أن أبا حيّان كما تقدم منع كون جملة (يقولون) حالاً سواء من الضمير في أعينهم أو من ضمير الفاعل فيه (عرفوا) وحجته في منع كونها حالاً من الضمير في أعينهم . أن المضاف إليه معمول بالإضافة أو بلام مقدرة وكلاهما لا يعمل في الحال .

أما حجته في منع كونها حالاً من الضمير في (عرفوا) فلأنها تكون قيدًا في العرفان وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها وقد رد عليه السمين الحلبي إذ يقول : " وأما قوله (يلزم التقييد) فالجواب إنه إنما ذكرت هذه الحال لأنها أشرف أحوالهم فخرجت مخرج المدح لهم " [٣] .

وممن ذهب إلى الحالية فيها ولم يعين صاحب الحال النحاس [٤] والقرطبي [٥].

أما ما ذهب إليه أبو حيان من أنها مستأنفة فقد وافقه فيه أبو السعود [٦] و الألوسي [٧] .

إلا أنهما جعلاها استئنافًا مبنيًا على السؤال نشأ من حكاية حالهم عند سماع القرآن كأنه قيل: ماذا يقولون فأجيب (يقولون ربنا آمنا) .

أما صاحب الحال فقد جوز السمين أن يكون الضمير في (أعينهم) أو الضمير في عرفوا[٨].

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو أن تكون جملة (يقولون) حالاً من الضمير في (عرفوا)، والله أعلم .

---

[١] شرح التسهيل (٢/ ٢٥٤، ٢٥٥) ٠

[٢] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق الأستاذ/ محمد كامل بركات (دار الكاتب للطباعة والنشر . ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م) (١١١) ٠

[٣] الدر المصون ٢/ .٥٩٥ .

[٤] إعراب القرآن ٣٧/٢ .

[٥] تفسير القرطبي ١٦٧/٣ .

[٦] تفسير أبي السعود ٣ /٧٢ .

[٧] روح المعاني ٦/٧ .

[٨] الدر المصون ٥٩٥/٢ .

المسألة السابعة

إعراب يخادعون

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (يخادعون الله) هي حال من الضمير في قوله بمؤمنين . والعامل فيها اسم الفاعل . والتقدير : وما هم بمؤمنين في حال خداعهم ، ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين لأن ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع [2] .

قال أبو حيان : وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً والعامل فيها اسم الفاعل ... وهذا إعراب خطأ [3].

المناقشة والتحليل :

ذكر أبو البقاء في جملة (يخادعون الله) وجهين :

أحدهما : لا موضع لها من الإعراب [4] ، ولم يفصل أبو البقاء في هذا الوجه وذكر أبو حيّان في هذا الوجه احتمالين :

١- أن تكون جملة استئنافية.

٢- أن تكون بدلاً من قوله (يقول آمنا) [5] وهي جملة لا محل لها لأنّها صلة الموصول .

والثاني : هي في موضع نصب على الحال ، وذكر أبو البقاء في صاحب الحال والعامل فيها وجهين :

أحدهما : هي حال من الضمير في (يقول) وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه .

والثاني : هي حال من الضمير في قوله : (بمؤمنين) والعامل فيها اسم الفاعل، والتقدير (وما هم بمؤمنين) في حال خداعهم . وقد خالفه أبو حيان في هذا الوجه وذهب إلى أنّ هذا الإعراب خطأ ؛ لأن (ما) دخلت على الجملة وزعم أن ذلك يوجب أحد أمرين :

أحدهما : انتفاء القيد فقط وهو الحال ويكون إذ ذاك قد ثبت العامل في ذلك القيد .

---

[1] البقرة ٩ .

[2] التبيان ١٨٩/١ .

[3] البحر المحيط ٩١/١-٩٢ .

[4] وقد سبقه إلى القول بهذا الوجه النحاس في إعرابه للقرآن ١٨٧/١ .

[5] وقد سبقه إلى القول بهذين الاحتمالين الزمخشري في الكشاف ٦٦/١ وتبعهما أبو السعود في تفسيره ٤٠/١ .

والثاني : انتفاء القيد وانتفاء العامل فيه .

وقد ذكر الألوسي [1] هذا الوجه فقال – مصححًا رأى أبي البقاء ورادًا على أبي حيان –: " وجوز ... أبو البقاء أن تكون حالاً من الضمير المستتر في (مؤمنين) ولعل النفي متوجه للمقارنة لا لنفس الحال ؛ كما في (ما جاءني زيد وقد طلع الفجر) وكما في قوله تعالى : ﴿ **وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون** ﴾ [2] " .

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو أن تكون جملة (يخادعون الله) حالاً من الضمير في (بمؤمنين)، والله أعلم .

---

[1] روح المعاني ١٤٩/١ .

[2] الأنفال ٣٣ .

المسألة الثامنة

ما يحتمل الحالية والخبر

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (شهداء) خبر ثان ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قوامين [2] .

قال أبو حيان : وانتصب شهداء على أنّه خبر بعد خبر .ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في قوامين كأبي البقاء فقوله ضعيف [3] .

المناقشة والتحليل :

جوز أبو البقاء في قوله : (شهداء) وجهين :

الأول : أن يكون خبراً ثانياً ، وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه .

الثاني : أن يكون حالاً من الضمير في قوامين ، وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه كما تقدم .

وقد سبق أبا حيان إلى تضعيف هذا الوجه **ابن عطية** إذ يقول : " وقوله (شهداء) نصب على أنه خبر بعد خبر ، والحال فيه ضعيفة في المعنى لأنها تخصيص القيام بالقسط إلى معنى الشهادة فقط " [4] .

وهذا الوجه الذي ذكره أبو البقاء وضعفه ابن عطية وأبو حيان لم ينفرد به أبو البقاء بل سبقه إليه كل من : النحاس [5] ، وابن الأنباري [6] ، والقرطبي [7] والسمين الحلبي [8] ، وأبو السعود[9]، والألوسي [10] .

---

[1] النساء ١٣٥ .

[2] التبيان ٣٩٧/١ .

[3] البحر المحيط ٣/ ٣٨٤ .

[4] المحرر الوجيز ١٢٢/٢ .

[5] إعراب القرآن ٤٩٤/١ .

[6] البيان ٢٦٩/١ .

[7] تفسير القرطبي ٢٦٤/٥-٢٦٥ .

[8] الدر المصون ٤٣٩/٢ .

[9] تفسير أبي السعود ٢٤٣/٢ .

[10] روح المعاني ١٦١/٥ .

يقول النحاس : " (شهداء) : نعت لقوامين ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وأجود من هذين أن يكون نصبا على الحال ، بما في قوامين من ذكر الذين آمنوا ؛ لأنه يصير المعنى: كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم ، وحين شهادتكم " [1] .

ويقول السمين الحلبي منصفاً أبا البقاء وراداً على أبي حيّان : " شهداء فيه وجهان :

أحدهما : أنّه خبر ثان لـ (كان) وهذا فيه خلاف ...

والثاني : أنّه حال من الضمير المستكن في (قوامين) ، فالعامل فيها (قوامين) ، وقد رد الشيخ هذا الوجه بأنّه يلزم منه تقييد كونهم قوامين بحال الشهادة . وهم مأمورون بذلك مطلقًا، وهذا الرد ليس بشيء ؛ فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال –رضي الله عنهما – : " كونوا قوامين بالعدل في الشهادة على من كانت له " وهذا هو معنى الوجه الصائر إلى جعل شهداء حالاً " [2].

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو جواز أن تكون كلمة (شهداء) حالاً، والله أعلم .

---

[1] إعراب القرآن ٤٩٤/١ .

[2] الدر المصون ٤٣٩/٢ .

المسألة التاسعة

ما يحتمل الحالية والنعت

قال الله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (ليس له ولد) : الجملة في موضع الحال من الضمير في هلك وله أخت جملة حالية أيضًا [2] .

واعترض عليه أبو حيّان في ذلك ومنع أن تكون جملة (ليس له ولد) حالية فقال : والذي يقتضيه النظر أن ذلك ممتنع [3] .

المناقشة والتحليل :

ذهب أبو البقاء إلى أن جملة (ليس له ولد) في موضع الحال من الضمير في هلك واعترض عليه أبو حيّان في ذلك كما تقدم .

ويقوم اعتراض أبي حيان على ما يأتي :

١- أن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له .

٢- أن الجملة المفسرة لا موضع لها من الإعراب فصارت كالمؤكِّدة لما سبق .

٣- إذا تجاذب الاتباع والتقييد مؤكِّد ومؤكَّد فالحكم إنما هو للمؤكد إذ هو معتمد الإسناد الأصلي .

وفي اعتراض أبي حيّان ما يأتي :

أولاً : قوله : " ومنع الزمخشري أن يكون قوله : (ليس له ولد) جملة حالية من الضمير في هلك فقال : ومحل (ليس له ولد) الرفع على الصفة لا النصب على الحال ..." فالزمخشري لم يقل كذلك؛ أي لم يمنع كونها حالا من الضمير في هلك بل منع حاليتها على العموم كما هو ظاهر قوله . قال السمين : " ويحتمل أنه أراد منع حاليتها من (امرؤ) لأنه نكرة " [4] .

ثانيًا : إن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له ليس بصحيح؛ إذ لا يلزم أن يكون القيد للمسند إليه حقيقة ؛ ففي نحو قولنا : (زيد يأتي ماشياً) يعرب ماشياً حالاً من الضمير العائد على زيد لا من زيد مع أنه المسند إليه حقيقة .

---

(١) النساء ١٧٦ .

[2] التبيان ٤١٣/١ .

[3] البحر المحيط ٤٢٣/٣ .

[4] الدر المصون ٤٧٣/٢ .

ثالثًا : قوله : إن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، خالف في هذا أبو علي الشلوبين . وقد أورد أبو حيان رأيه في الارتشاف حيث قال : " وقال الأستاذ أبو علي التحقيق على أنّها على حسب ما تفسر ، فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب ، وإلّا فلا . فمثل: (زيداً ضربته) لا موضع لها من الإعراب ومثل : ﴿ **إنّ كل شيء خلقناه بقدر** ﴾ [١] له موضع من الإعراب؛ لأنّ المفسر في موضع خبر (إنّ) فالمفسر في موضع رفع ، وعلى هذا مسألة أبي علي : (زيد الخبز أكله فأكله) مفسر للعامل في الخبز وله موضع لكونه خبراً عن زيد . فكذلك مفسره ، وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسر ، وكذلك مسألة الكتاب (إن زيدا تكرمه يكرمك) فتكرمه تفسير للعامل في زيد وقد ظهر الجزم "[٢] .

رابعًا : حمله جملة التفسير على جملة التوكيد وليستا سواء إذ إن جملة التوكيد لا تفيد سوى التوكيد أما المعنى الأصلي فمفهوم من الجملة السابقة ، أما الجملة المفسرة في باب الاشتغال فالمعنى الأصلي مفاد منها ، ولعل هذا ما جعل الأخفش [٣] والفراء [٤] يعدانها خبرًا عن الاسم الظاهر قبلها.

خامسًا : في إعراب أبي حيان الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المفسرة ، وقد ضعف ابن الحاجب [٥] الفصل بالجملة المفسرة لأنها أجنبية . **وذهب جمهور النحاة** إلى أنه لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي محض[٦]، فلا يجوز: "الدار لزيد الحسنة القرشي"؛ لما فيه من الفصل بين المنعوت "زيد" ونعته "القرشي" بأجنبي عنهما، وهو "الحسنة"؛ لأنه صفة الدار . والصواب أن يقال : "الدار الحسنة لزيد القرشي" بإتباع كل موصوف صفته، أو يقال: "الدار لزيد القرشي الحسنة"[٧] بجمع الصفتين ، وجعل أولاهما لثاني الاسمين . وثانيتهما لأول الاسمين ٠

---

[١] القمر ٤٩ .

[٢] الارتشاف ٢/٣٧٤-٣٧٥ .

[٣] شرح الكافية للرضي ١/١٧٧ .

[٤] المرجع السابق .

[٥] المغني ٩٨ .

[٦] المقرب ومعه مثل المقرب (٣٠٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٠٨ ، ٢٢١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٤٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣٥)، والبحر المحيط (٢/ ١٧٨)، (٥/ ٤٠٤)، و(٨/ ٤٥٨)، وهمع الهوامع (٣/ ١١٥) .

[٧] البحر المحيط (٥/ ٤٠٤)، والدر المصون (٧/ ٦٨ ، ٦٩) ٠

ولا يجوز:" جاءني رجل على فرس راكب أبلق"[1]؛ لما فيه من الفصل بين المنعوت "فرس" والنعت "أبلق" بأجنبي عنهما، وهو "راكب" لأنه صفة "رجل". والصواب أن يقال : "جاءني رجل راكب على فرس أبلق"، أو يقال : "جاءني رجل على فرس أبلق راكب".

وأجازه ابن هشام مستدلاً بآية المسألة [2]. **والحق أنّ ما ذهب إليه أبو البقاء** – من أن جملة (ليس له ولد) حال من الضمير في هلك – وجه جائز لعدم وجود المانع ، وممن جوز هذا الوجه البيضاوي [3].

---

[1] البحر المحيط (٢/ ١٧٨) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣٥)، وهمع الهوامع (٣/ ١١٥) .

[2] المغني ٩٨ .

[3] تفسير البيضاوي ١٣٢/٢ .

المسألة العاشرة

جواز حذف الحال إذا تعلق به الجار والمجرور

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (عما جاءك) في موضع الحال ؛ أي عادلاً عمّا جاءك [2] .

قال أبو حيان : وهذا ليس بجيد – لأنّ عن حرف ناقص لا يصلح أن يكون حالاً من الجثة[3].

المناقشة والتحليل :

الظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف في عدة مواضع [4] منها إذا وقعا حالاً . وهذا المحذوف إما أن يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً ، فإن كان كوناً مطلقاً فحذفه واجب [5] . نحو قوله تعالى : ﴿ **وخرج على قومه في زينته** ﴾[6] أي : كائناً في زينته ، وإن كان كوناً مقيداً لم يجز حذفه إلّا بدليل نحو قوله تعالى : ﴿ **فطلقوهن لعدتهن** ﴾ [7] قال الزمخشري : " أي مستقبلات لعدتهن " [8] فقدر حالاً محذوفة . ووافقه ابن هشام [9] . ورده أبو حيّان كما رد إعراب أبي البقاء المتقدم في صدر المسألة إذ يقول : وتقدير الزمخشري هنا حالاً محذوفة يدل عليها المعنى يتعلق بها المجرور ، أي مستقبلات لعدتهن ، ليس بجيد؛ لأنّه قدر عاملاً خاصاً ولا يحذف العامل في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً ، بل إذا كان كوناً مطلقاً " [10] .

وحمله على حذف مضاف أي لاستقبال عدتهن . **وقد رد عليه ابن هشام** إذ يقول بعد أن ذكر إعراب الزمخشري : " ورده أبو حيّان توهماً منه أنّ الخاص لا يحذف ... وقد بينا فساد تلك الشبهة " [11] والبيان الذي يشير إليه ابن هشام هو قوله : " وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول، فكيف

---

[1] المائدة ٤٨ .

[2] التبيان ٤٤١/١ .

[3] البحر المحيط ٥١٤/٣.

[4] تفصيل ذلك في المغني ٥٨١–٥٨٣ .

[5] شرح ابن عقيل ١٦٨/١–١٩٦ .

[6] القصص ٧٩ .

[7] الطلاق ١ .

[8] الكشاف ٥٤٠/٤ .

[9] المغني ٥٨٥ .

[10] البحر المحيط ١٩٦/٨ .

[11] المغني ٥٨٥–٥٨٦ .

يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنّه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل ؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنّما هو لوجود الحذف ، لا لجوازه " [1] . **وقد سبق ابن جني** إلى إجازة الكون الخاص إذا دلّ عليه دليل ، يقول في قوله تعالى: ﴿ **فمن شهد منكم الشهر فليصمه**﴾[2]، أي: فمن شهده صحيحاً بالغاً ، فطريقه أنّه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأمّا لو عُرِّيت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[3].

بل إنّ أبا حيّان نفسه قد أجاز حذف الكون المقيد لوجود الدليل في قوله تعالى: ﴿**الحر بالحر**﴾[4] فجعل الجار والمجرور خبراً متعلقا بكون خاص إذ يقول : " ويتعلق بكون خاص لا بكون مطلق ، وقام المجرور مقام الكون الخاص لدلالة المعنى عليه ، إذ الكون الخاص لا يجوز حذفه إلا في مثل هذا ؛ إذ الدليل على حذفه قوي إذ تقدم القصاص في القتلى ، فالتقدير : الحر مقتول بالحر ... " [5] .

والخبر والحال في هذا سواء إذ الحال خبر في الأصل وإجازة حذف الكون المقيد إن دل عليه دليل أولى من المنع مطلقاً . حتى لا نضطر إلى التقديرات الكثيرة . كما أنّ الحذف عند وجود الدليل مذهب شائع في كثير من أبواب النحو . والدليل في آية المسألة مفهوم من قوله : ﴿ **ولا تتبع أهواءهم** ﴾ إذ اتباع أهوائهم عدول عن الحق ، وممن جوز تعلق الجار والمجرور في آية المسألة بكون مقيد السيوطي [6] .

والقول الراجح هو قول أبي البقاء وهو أن قوله تعالى: (عما جاءك)، في موضع الحال، والله أعلم .

---

[1] المرجع السابق ٥٨٥.

[2] البقرة ١٥٨ .

[3] الخصائص لابن جني ـ تحقيق الأستاذ / محمد على النجار (المكتبة العلمية ـ ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م) ٣٧٨/٢ –٣٧٩ .

[4] البقرة ١٧٨ .

[5] البحر المحيط ١٤٨/٢ .

[6] تفسير الجلالين ١٣٥ .

المسألة الحادية عشرة

موقع ظرف الزمان من الإعراب إذا جاء بعد الجثة

قال الله تعالى: ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَافِرِينَ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : " قوله تعالى : (من قبلكم) هو متعلق بسألها ، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم ، ولا حالاً ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة ، ولا حالاً منها ، ولا خبرًا عنها " [2] .

قال أبو حيّان : قال أبو البقاء العكبري (من قبلكم) متعلق بسألها ، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم ، ولا حالاً ، لأنّ ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة ، ولا حالاً منها ، ولا خبراً عنها . انتهى . وهذا الذي ذكره صحيح في ظرف الزمان المجرد من الوصف . أمّا إذا وصف فذكروا أنّه يكون خبراً تقول : نحن في يوم طيب ، وأمّا (قبل) و (بعد) فالحقيقة أنّهما وصفان في الأصل. فإذا قلت : جاء زيد قبل عمرو ، فالمعنى جاء زيد زماناً ، أي : في زمان متقدم على زمان مجيء عمرو ، ولذلك صح أن يقع صلة للموصول ولو لم يلحظ فيه الوصف ، وكان ظرف زمان مجرداً لم يجز أن يقع صلة . قال تعالى : ﴿والذين من قبلكم﴾ [3] ، ولا يجوز : والذين اليوم " [4] .

المناقشة والتحليل :

قال ابن مالك في ألفيته :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا [5]

وهو بذلك متفق مع أبي حيّان في عدم المنع المطلق، حيث قال أبو حيّان في موضع آخر:"وما لزم موضعين من الإعراب كـ " قبل " ، و" بعد " لا ينعت ، ولا ينعت به " [6] .

وقال الألوسي : " وقال أبو حيان – وهو تحقيق بديع غفلوا عنه – : هذا المنع إنما هو في الزمان المجرد عن الوصف ، أمّا إذا تضمن وصفًا فيجوز كـ " قبل " ، و " بعد " فإنهما وصفان في الأصل ، فإذا قلت : جاء زيد قبل عمرو ، فالمعنى جاء في زمان قبل زمان مجيئه ، أي متقدم عليه ، ولذا وقع صلة للموصول ، ولو لم يلحظ فيه الوصف ، وكان ظرف زمان مجرداً لم يجز

---

[1] المائدة ١٠٢ .

[2] التبيان ٣٦٤/١ .

[3] البقرة ٢١ .

[4] البحر المحيط ٣٧/٤ .

[5] ألفية ابن مالك، باب المبتدأ والخبر ١٧/١ .

[6] ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ .

أن يقع صلة ، ولا صفة . قال تعالى : ﴿ **والذين من قبلكم** ﴾ ، ولا يجوز والذين اليوم ، وما نحن فيه من المتضمن لا المجرد ، وهو ظاهر " [١] .

وقال الألوسي أيضًا : " وما قيل من أنّه ليس من المتنازع فيه من شيء ؛ لأنّ الواقع صفة هو الجار والمجرور لا الظرف نفسه ، ليس بشيء ؛ لأنّ دخول الجار عليه إذا كان (من) ، أو (في) لا يخرجه عن كونه في الحقيقة هو الصفة ، أو نحوها فليفهم " [٢] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيان من عدم المنع المطلق والله أعلم .

---

[١] روح المعاني ٤١/٧ .

[٢] المرجع السابق .

المسألة الثانية عشرة

مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيها

قال الله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (تجري من تحتهم) : الجملة في موضع الحال من الضمير المجرور بالإضافة ، والعامل فيها معنى الإضافة [2] .

قال أبو حيّان : " وهذا لا يصح ؛ لأن معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا كانت إضافة يمكن للمضاف أن يعمل إذا جرد من الإضافة رفعاً ، أو نصباً فيما بعده ، والظاهر أنه خبر مستأنف عن صفة حالهم " [3] .

المناقشة والتحليل :

المضاف إليه مكمل للمضاف ، وواقع منه موقع التنوين، ولهذا **ذهب جمهور النحاة**[4] إلى أنّه لا يكون صاحب حال ، كما لا يكون صاحب خبر[5].

واستثنوا من ذلك ثلاث صور يجوز فيها أن يكون المضاف إليه صاحب حال، وهي:

١ – أن يكون المضاف ممّا يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، نحو: هذا ضارب هند مجردة ، وأعجبني قيام زيد مسرعاً ، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [6]، وقول الشاعر :

تقول ابنتي إنّ انطلاقك واحداً إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا[7]

---

[1] الأعراف ٤٣ .

[2] التبيان ٥٦٩/١ .

[3] البحر المحيط ٣٠٢/٤ .

[4] ارتشاف الضرب (١٥٨٠/٣)، وشرح التسهيل (٣٤٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٠، ٧٥١)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ـــ تحقيق الأستاذ / محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م . (٢٣٧ ، ٢٣٨)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٢٤، ٣٢٥)،وشرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق الأستاذ / بركات يوسف عبود ، ومراجعة الأستاذ / يوسف الشيخ محمد البقاعي (دار الفكر ، بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) (٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥)، وشرح ابن عقيل(٢/ ٢٦٦ . ٢٦٩) ، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٤، ٢٣٥)

[5] شرح التسهيل (٢/ ٣٤٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٤) .

[6] المائدة / ٤٨ .

[7] **البيت** من الطويل ، قاله: مالك بن الريب في ديوانه ص٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٥؛ ونسب لسلامة بن جندل في ديوانه ص١٩٨، والشعر والشعراء: لابن فتيبية، دار الحديث، القاهرة=

٢ – أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [١] ، ويصح أن يستغنى عن المضاف بالمضاف إليه، فلو قيل في غير القرآن : "ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً" لصح[٢] . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٣].

٣ – أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [٤] فـ(حنيفاً) حال من (إبراهيم)، ويصح أن يقال في غير القرآن : أن اتبع إبراهيم حنيفاً[٥].

وإلى هذه الصور الثلاث أشار ابن مالك بقوله :

ولا تجز حالاً من المضاف له إلّا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا[٦]

وعلّلوا لجواز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه الصور بأنّ الحال لابد لها من عامل، وأنّ العامل فيها ينبغي أن يكون هو العامل في صاحبها ، ولا يتحقق هذا إلا في هذه الصور ؛ لأنّه إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال وفي صاحبه الذي هو المضاف إليه، كما أنّ المضاف لو كان جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، ويصير صاحب الحال هو نفس المضاف ، فيصح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال ؛ لأنه عامل في صاحبها حكماً، بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف [٧] .

١٤٢٣هـ. ١/ ٢٧٩، وبلا نسبة في : شرح التسهيل (٢/ ٣٤٢)، وشرح ابن الناظم (٢٣٧)، وشرح ابن عقيل (٢٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٢/ ١٧٩) .

[١] الحجر / ٤٧ .

[٢] شرح التسهيل (٢/ ٣٤٢)، وشرح ابن الناظم (٢٣٨)، وشرح شذور الذهب (٣٢٥)، وهمع الهوامع (٢٣٥/٢) .

[٣] الحجرات / ١٢ .

[٤] النحل / ١٢٣ .

[٥] شرح التسهيل (٢/ ٣٤٢)، وشرح ابن الناظم (٢٣٨)، وشرح شذور الذهب (٣٢٥) .

[٦] متن ألفية ابن مالك تحقيق الأستاذ/ محمد عبدالعزيز العبد (دار الصحابة ، طنطا ، ط: الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩١م) (٢١) .

[٧] المتبع (١/ ٣٤١ ، ٣٤٢)، وشرح ابن الناظم (٢٣٧ ، ٢٣٨)، والتصريح (٣٨٠/١)، (١٧٨،١٧٩/٢).

وحكم أبو البقاء على مجيء الحال من المضاف إليه بالضعف، والقلة ، ومن ثم قال : " فأمّا الحال من المضاف إليه فضعيفة ، قليلة ؛ لتعذر العامل، ألا ترى أنّك إذا قلت : "رأيت غلام هند جالسة" فالعامل في "غلام" الفعل ، و"هند" مجرورة بالاسم، وليس في "الغلام" معنى فعل حتى يعمل في الحال، ولا يمكن أن يعمل فيه "الرؤية"؛ لأنّ الجلوس لهند ، ولم يعمل "الرؤية" فيها، والعامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحب الحال ..."[١].

وذهب الفارسي [٢] إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، أي: سواء أكان على صورة ممّا سبق ، أم لا .

وذهب أبو حيّان إلى أنّه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان معمولاً للمضاف رفعاً ، أو نصباً ، وهى الصورة الأولى من الصور الثلاث التي تقدم ذكرها . أمّا إذا كان المضاف جزءاً ، أو كجزء من المضاف إليه فلا يجوز مجيء الحال منه ؛ لأنّ العامل فيه حينئذ لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال، ومن ثم رد ما استشهد به النحاة على جواز ذلك ، وأوله على غير ما ذكروه ، فقال في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [٣] " (حنيفا) ذكروا أنّه منصوب على الحال من (إبراهيم) أي: في حال حنيفيته ... وتقدير الفعل: نتبع حنيفاً ، وأنّه منصوب على القطع... أمّا الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه ، أو كالجزء ، أو غير ذلك"[٤].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [٥] : " ... قال بعضهم: إنّه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه كهذا ؛ لأنّ الصدور بعض ما أضيفت إليه . وكالجزء كقوله: ﴿ واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [٦] جاءت الحال من المضاف (إليه) وقد قررنا أن ذلك لا يجوز ، وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، فتأويله هنا أنّه منصوب على المدح، والتقدير: أمدح إخواناً..."[٧] .

---

[١] المتبع (١/ ٣٤١ ، ٣٤٢) .

[٢] أمالي ابن الشجري (١/ ٢٠٦)، و(٣/ ٩٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٦٩)، والتصريح (١/ ٣٨٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٤).

[٣] البقرة / ١٣٥ .

[٤] البحر المحيط (١/ ٤٠٦) .

[٥] الحجر / ٤٧ .

[٦] النساء / ١٢٥ .

[٧] البحر المحيط (٥/ ٤٥٧) . و (٦ / ١١٩) ، و(٨ / ٣٣ ، ١١٥) .

قال الرضي في حديثه عن العامل في المضاف إليه : " وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة، وليس بشيء ؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل ، والمفعول أيضاً : النسبة التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف : " العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل " [١] .

وقال السهيلي[٢] في حديثه عن العامل في الحال : " ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنّه أضعف من لام الإضافة ، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ، ولا حال ، فمعناها – إذا لم يلفظ بها – أضعف وأجدر ألّا يعمل " [٣] .

يقول السهيلي أيضًا: " وقد يجوز أيضاً الحال من المضاف إليه نحو : " رأيت وجه هند قائمة " ؛ لأنّ البعض يجري عليه حكم الكل ، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله : " ذهبت بعض أصابعه " [٤] .

ويقول ابن مالك : " وإنّما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه ، أو كجزئه صاحب حال ؛ لأنّه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنّه لو قيل في الكلام : نزعنا ما فيهم من غل إخواناً، واتبع إبراهيم حنيفاً ، لحسن " [٥] .

فمن هنا يظهر أنّ السهيلي وابن مالك أجازا مجيء الحال من المضاف إذا كان المضاف بمعنى الفعل .

وأجاز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً [٦] .

وأجاز الأخفش مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزأه ، أو كجزئه [٧] .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء و السهيلي وابن مالك وهو أنّ المضاف جزء من المضاف إليه ، فيعمل في الحال ما يعمل في المضاف .

---

[١] شرح الكافية ٢٥/١ .

[٢] **هو** أبو القاســـم، وأبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله ، ولد بمالقة، وأخذ عن ابن الطراوة، وغيره ، من مصنفاته: نتائج الفكر، والروض الأنف، توفى في مراكش سنة (٥٨٣هـــ)٠تنظر ترجمته في : إنباه الرواة (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤)، وشذرات الذهب (٤/ ٢٧١) ٠

[٣] نتائج الفكر للســهيلي تحقيق الشــيخين / عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م) ٣١٦ .

[٤] نتائج الفكر ٣١٦ .

[٥] شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .

[٦] الكتاب ٤٩/٢ ، المقتضب ٢٦١/٣ همع الهوامع ٢٣/٤.

[٧] همع الهوامع ٢٣/٤ .

المسألة الثالثة عشرة

ما يحتمل الحالية و البدلية

قال تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [١] .

قال أبو البقاء : " (مثنى وثلاث ورباع) نكرات لا تنصرف للعدل و الوصف ، وهي بدل من (ما) . وقيل : هي حال من (النساء) " [٢] .

قال أبو حيّان : " وإذا أعربنا (ما) من (ما طاب) مفعولة وتكون موصولة ، فانتصاب مثنى وما بعده على الحال منها . وقال أبو البقاء : حال من النساء . وقال ابن عطية : موضعها من الإعراب نصب على البدل من (ما طاب) وهي نكرات لا تنصرف ؛ لأنّها معدولة وصفه انتهى . وهما إعرابان ضعيفان : أمّا الأول فلأنّ المحدث عنه هو ما طاب ، ومن النساء جاء على سبيل التبيين وليس محدثاً عنه ، فلا يكون الحال منه وإن كان يلزم من تقييده بالحال تقييد المنكوحات . وأمّا الثاني : فالبدل هو على نية تكرار العامل ، فيلزم من ذلك أن يباشرها العامل . وقد تقرر في هذه المفردات أنّها لا يباشرها العامل . و أيضًا فإنّه قال : إنّها نكرة وصفة وما كان نكرة وصفة فإنّه جاء تابعاً لنكرة كان صفة لها ... " [٣] .

المناقشة والتحليل :

قال أبو حيّان[٤] : " وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد إلى أنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل ، هو ظاهر كلام سيبويه في بعض كلامه " [٥] .

وفي مجيء النكرة بدلاً من المعرفة يقول ابن مالك : " واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في : (الناصية) و (ناصية) ، والعرب لا تلتزم ذلك ، ومن الحجج عليهم قول الشاعر :

ولم يلبث العصران يوم وليلة إذا طلبا أن يدركا ما تيمما[٦]

ومنها قول الشاعر :

فلا و أبيك خير منك إني ليؤذنني التحمحم والصهيل[٧]

---

[١] النساء ٣ .

[٢] التبيان ٣٨٨/١ .

[٣] البحر المحيط ١٧١/٣ .

[٤] شرح التسهيل ٣٣١/٣ .

[٥] ارتشاف الضرب ٦١٩/٢ .

[٦] البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٨ .

[٧] البيت لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ١٧٩/٥ ، ١٨٠ .

من هنا يظهر أنّ كلا الإعرابين صحيح ، فإعراب البدل الذي أجازه أبو البقاء وابن عطية قال به كثير من النحاة منهم : الزجاج [١] ، والنحاس [٢] ، وأبو علي [٣] ، ومكي بن أبي طالب[٤]، وابن الأنباري [٥] .

أمّا إعراب الحال الذي ذهب إليه أبو حيان فقد أجازه كثير من معربي القرآن منهم: الزمخشري[٦] ، والقرطبي [٧] ، وأبو السعود [٨] والألوسي [٩] .

---

[١] معاني القرآن ٩/٢ ، ١٠ .

[٢] إعراب القرآن ٤٣٤/١ .

[٣] تفسير القرطبي ١٢/٥ .

[٤] المشكل ١٨٩/١ .

[٥] البيان ٢٤٠/١ .

[٦] الكشاف ٤٥٧/١ .

[٧] تفسير القرطبي ١٢/٥ .

[٨] تفسير أبي السعود ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

[٩] روح المعاني ٤٠١/٢ .

المسألة الرابعة عشرة

تعدد الحال لعامل واحد

قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[1]

قال أبو البقاء: " العامل لا يعمل في حالين "[2].

قال أبو حيان : " ومنع أبو البقاء أن يكون (في طغيانهم) و (يعمهون) حالين من الضمير في (يمدهم)، قال لأن العامل لا يعمل في حالين انتهى كلامه . وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى تقييد "[3].

المناقشة والتحليل:

الحال تشبه الخبر، والنعت ؛ ولهذا ذهب جمهور النحاة[4] إلى أنّها مثلهما في جواز أن تتعدد لعامل واحد، وصاحبها مفرد، أو متعدد ٠

جاء في التسهيل : " يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها ، واتحاد صاحبها، أو تعدده بجمع، أو تفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلّا لمانع"[5]٠

وجاء في شرح التسهيل[6]**:** " وينبغي عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس ؛ لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، واغتفر انفصال الثاني وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين؛ إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ . وأما إذا جعل أول الحالين لأول الاسمين، وأخراهما لثانيهما فإنه يلزم انفصال الموضعين معاً ، والأصل اتصالهما معاً، لكنّه متعذر فيهما ممكن في أحدهما، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلّا إذا منع مانع ، وأمن اللبس ، كقول امرئ القيس :

خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرحل[7]

---

[1] البقرة ١٥ .

[2] التبيان ١/٢٠٨،٢٠٧ .

[3] البحر المحيط ١/٢٠٤ .

[4] أوضح المسالك (٢/ ٣٣٥ . ٣٣٧)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٤) ، وهمع الهوامع (٢/٢٤٣) .

[5] التسهيل (١١١) ٠

[6] شرح التسهيل (٢/ ٣٥٠) ٠

[7] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في : ديوانه (١٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٥٠)، واللسان (نير ٦/ ٤٥٩٢)، والتصريح (١/ ٣٨٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٣)، وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب=

... وعلى ما ينبغي جاء قول عمر ابن كلثوم :

وإنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا[1]

وخالف ابن عصفور جمهور النحاة في تعدد الحال لعامل واحد وصاحبها واحد أيضاً ، فقال : " ولا يقضى العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة، أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون "أفعل" التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان، أو المكان، وفى حالين من ذي حال واحدة، نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا"[2].

واتفق معهم في جواز تعدد الحال لعامل واحد إذا تعدد صاحبها .

قال ابن عصفور : " فإن كان الحالان من ذوى حال جاز ذلك في كل عامل، نحو قولك : لقى عمرو زيداً مصعداً منحدراً ، إذا كان اللاقي مصعداً ، والملقي منحدراً ، وإن كان أحد الطرفين مشتملاً على الآخر جاز ذلك أيضاً . في كل عامل، نحو قولك : "لقيت زيداً يوم الجمعة غدوة"، فتنصب يوم الجمعة ، وغدوة بـ"لقيت" على أنّهما ظرفان"[3].

ورد عليه ابن مالك قائلاً : " قد تقدم أنّ للحال شبهًا بالخبر، وشبهًا بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد ، والنعت الواحد خبران فصاعداً ، ونعتان فصاعداً ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً ، فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً ، كما يقال في الأخبار: زيد راكب مفارق عامراً مصاحب عمراً . وفى النعت : مررت برجل راكب مفارق زيداً مصاحب عمراً . وزعم ابن عصفور أنّ فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد؛ قياساً على الظرف، وقال : كما لا يقال: قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً ... قلت: تنظير ابن عصفور "جاء زيد ضاحكاً مسرعاً " بـ"قمت يوم الخميس يوم الجمعة" لا يليق بفضله ، ولا يقبل من مثله ؛ لأنّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال . وإنّما نظير "قمت يوم الخميس يوم

(٣/ ١٥٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٦١)، ومغنى اللبيب (٥٣١)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٣٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٤٤) .

[1] **البيت** من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه (٧٧) للدكتور/ على أبو زيد (دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٥٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٦٩)، وحاشية الصبان على الأشموني (٢/ ١٨٥) . وبلا نسبة في : شرح كافية ابن الحاجب للرضى (٥٢/٢) .

[2] المقرب ومعه مثل المقرب (٢٢٢) .

[3] المقرب ومعه مثل المقرب (٢٢٢).

الجمعة": "جاء زيد ضاحكاً باكياً" ؛ لأنّ وقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ... على أنّه يجوز أن يقال: "جاء زيد ضاحكاً باكياً" إذا قصد أن بعض مجيئه في حال ضحك، وبعضه في حال بكاء"[1].

وقال الرضى : " وجوز الجمهور . وهو الحق . أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة، متضادة كانت ، نحو "اشتريت الرمان حلواً حامضاً"، أو غير متضادة، كقوله تعالى: ﴿ **اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُومًا مَّدْحُورًا** ﴾ [2]؛ كما تجيئان في خبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك في الحال، متضادة كانت أو لا ، قياسًا على الزمان والمكان ، فجعل نحو (مدحوراً) حالاً من ضمير (مذؤومًا)، واستنكر مثله في المتضادة، فمنعها مطلقاً . ولا وجه للقياس ؛ وذلك لأن وقوع الفعل في زمانين ، أو مكانين مختلفين محال ، نحو: "جلست خلفك أمامك"، و"ضربت اليوم أمس"، بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز ؛ لدلالته على تكرار الفعل، نحو: جلست خلفك وأمامك، وكذا يجوز إن لم يتباين المكان، أو الزمان، نحو: "جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار"، وأما تقيد الحدث بقيدين مختلفين ، كما في قوله تعالى : ﴿ **مَذْؤُومًا مَّدْحُورًا** ﴾ ، أو بمتضادين في محلين غير ممتزجين، كما في "اشتريته أبيض أسود"، أو ممتزجين، كما في "اشتريته حلوا حامضا" فلا بأس به"[3] .

وقال ابن الناظم : "الحال شبيهة بالخبر ، والنعت ، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد، وأن تتعدد وصاحبها متعدد ، فالأول نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً . ومنع ابن عصفور جواز تعدد الحال في هذا النحو قياساً على الظرف ، وليس بشيء ، والثاني نحو : جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعداً منحدراً ... "[4].

وذهب أبو البقاء في كتابه (اللباب) إلى ما عليه الجمهور من جواز تعدد الحال لعامل واحد ، وصاحب واحد ، وعدم العطف ، ومن ثم قال : " العامل الواحد يعمل في أكثر من حال، كقولك : جاء زيد راكباً ضاحكاً ؛ لأن الحال كالظرف ، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان ، والمعنى لا يتناقض..."[5].

والقول الراجح هو قول أبي حيان، وهو أن العامل الواحد يعمل في أكثر من حال، والله أعلم.

---

[1] شرح التسهيل (٢/ ٣٤٨ ، ٣٤٩) .

[2] الأعراف / ١٨ .

[3] شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ٥١، ٥٢) .

[4] شرح ابن الناظم (٢٤١ ، ٢٤٢) .

[5] اللباب (١ / ٢٩٢) .

المسألة الخامسة عشرة

البدل من المفعول به الأول

قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ [١] .

جوز أبو البقاء في هذه الآية أن يكون المفعول الأول (شركاء) و (الجن) بدلاً منه و(الله) المفعول الثاني . [٢] .

قال أبو حيان : " وأجاز الحوفي و أبو البقاء فيه أن يكون (الجن) بدلاً من (شركاء) و(الله) في موضع المفعول الثاني و (شركاء) هو المفعول الأول وما أجازاه لا يجوز ، لأنّه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً . ولو قلت : (وجعلوا لله الجن) لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا " [٣] .

المناقشة والتحليل :

رد السمين الحلبي اعتراض شيخه أبي حيان السابق بقوله : " وهذا معنى صحيح أعني كون البدل مفسرا ، فلا معنى لرد هذا القول " [٤]

وقال أبو حيان في موضع آخر : " لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه ، ألا ترى إلى تجويز النحويين : زيد مررت به أبي عبد الله ، ولو قلت زيد مررت بأبي عبد الله لم يجز ذلك عندهم إلا على رأي الأخفش " [٥] .

ويقول الألوسي عن المبدل منه هنا : " أنه ليس في حكم الساقط بالكلية " [٦] .

يتبين لنا أن ما ذهب إليه أبو البقاء هو **القول الراجح**؛ لأن كثيرًا من النحاة و معربي القرآن الكريم قالوا به ومنهم : الفراء [٧]، والزجاج [٨] ، والنحاس [٩] ، ومكي بن أبي طالب [١٠] ،

---

[١] الأنعام ١٠٠.

[٢] التبيان ٥٢٦/١ .

[٣] البحر المحيط ١٩٦/٤.

[٤] الدر المصون ١٤٥/٣ .

[٥] البحر المحيط ٤١٨/٤ .

[٦] روح المعاني ٢٢٧/٢ .

[٧] معاني القرآن للفراء ٣٤٨/١ .

[٨] معاني القرآن للزجاج ٢٧٧/٢ .

[٩] إعراب القرآن ٨٧/٢ .

[١٠] مشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١ .

والزمخشري [١] ، وابن عطية [٢] ، وابن الأنباري [٣] ، والحوفي[٤] ، والسمين الحلبي [٥]، والألوسي[٦].

---

[١] الكشاف ٢/٥٠ .

[٢] المحرر الوجيز ٢/٣٢٩ .

[٣] البيان ١/٣٣٣ .

[٤] البحر المحيط ٤/٦٠٢ .

[٥] الدر المصون ٣/١٤٤ ، ١٤٥ .

[٦] روح المعاني ٧/٢٢٧ .

المطلب الثالث : المجرور من الأسماء
وفيه تسع مسائل .

المسألة الأولى: الإضافة إلى أفعل التفضيل .

المسألة الثانية : الفصل بين الجار والمجرور بالاستثناء .

المسألة الثالثة : ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر

المسألة الرابعة : إعراب أن يوصل .

المسألة الخامسة : متعلق منهم .

المسألة السادسة : إعراب من النعم .

المسألة السابعة : متعلق كالذين .

المسألة الثامنة : متعلق منكم .

المسألة التاسعة : متعلق من البقر .

المسألة الأولى

أفعل التفضيل إذا كان جمعًا لازمته الألف واللام أو الإضافة إلا إذا أجري مجرى الأسماء

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾ [1] .

أجاز أبو البقاء [2] أن يكون (أكابر) المفعول الأول لجعل ، و (في كل قرية) الثاني و(مجرميها) بدل من أكابر .

واعترض عليه أبو حيّان في ذلك فمنع كون (مجرميها) بدلاً من (أكابر) وذهب إلى أن (مجرميها) مضاف إليه إذ يقول : " وجعلنا بمعنى صيرنا ومفعولها الأول (أكابر مجرميها) و(في كل قرية) المفعول الثاني و (أكابر) على هذا مضاف إلى (مجرميها) .

وأجاز أبو البقاء أن يكون (مجرميها) بدلاً من(أكابر) ، وأجاز ابن عطية [3] أن يكون (مجرميها) المفعول الأول و (أكابر) المفعول الثاني والتقدير : مجرميها أكابر . وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية ، وهو أنّ أفعل التفضيل إذا كان بـ (من) ملفوظاً بها أو مقدرة أو مضافاً إلى نكرة كان مفرداً مذكراً دائماً ، سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع ، فإذا أنث أو ثني أو جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه أحد أمرين : إما الألف واللام أو الإضافة إلى معرفة ، وإذا تقرر هذا فالقول بأنّ (مجرميها) بدل من (أكابر) أو أنّ (مجرميها) مفعول أول خطأ ؛ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعاً وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة وذلك لا يجوز "[4].

المناقشة والتحليل :

اسم التفضيل وأفعل التفضيل كلاهما اسم للمسمى نفسه وهما من باب الأسماء المشتقة من الأفعال أو المصدر ، واسم التفضيل هو" الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا** ﴾ [5] والمعنى أكثر حبًّا .

ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون مجرداً من (أل) و(الإضافة) وحينها يجب له حكمان :

---

[1] الأنعام : ١٢٣ .

[2] التبيان ٥٣٦/١ .

[3] المحرر الوجيز ٣٤١/٢ .

[4] البحر المحيط ٢١٧/٤ .

[5] يوسف ٨ .

١- أن يكون مفرداً مذكراً دائمًا نحو : زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو .

٢- أن يؤتي بعده بـ (من) جاره للمفضول فتقول: زيد أفضل من عمرو .

الحالة الثانية: أن يكون اسم التفضيل مقرونا بـ (أل) وحينها يجب له حكمان :

١- أن يطابق موصوفه من التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى والزيدان الأفضلان.

٢- أن لا يؤتي معه بـ(من) و(أل) يتعاقبان ولا يجتمعان .

الحالة الثالثة : أن يكون اسم التفضيل مضافاً وللإضافة هيئتان :

١- أن يضاف إلى معرفة نحو: زيد خير الرجال .

٢- أن يضاف إلى نكرة نحو : زيد خير رجل .

فإن كان مضافاً إلى معرفة ، فاسم التفضيل يطابق مفضولة؛ أي المضاف إليه فنقول : زيد أفضل الرجال ، وهند فضلى النساء ، أما إن كان مضافًا إلى نكرة وهذا محور الخلاف في مسألتنا، فإليك بيانه إن شاء الله :

نص جمهور النحاة على أنّ اسم التفضيل إن كان مضافاً إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره، وسواء أكان تابعاً لمذكر أم لمؤنث ، لمفرد أم لمثنى أم لجمع نحو: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو ، **يقول ابن هشام**[١] : " فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران، التذكير والتوحيد". ويقصد بالتوحيد لزوم الإفراد وهو مذهب المرادي[٢]وأبي حيان[٣] والأزهري[٤].

وفي المقابل فإن الفراء يجيز عكس ذلك **وهذا ما أشار إليه السيوطي** إذ يقول :" حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فصله ، واقتضى حين إذن أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأه تقصدنا" [٥].

---

[١] أوضح المسالك٣/٢٩٧ .

[٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ـــ تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية . ط: الثانية ٢/٩٣٨ .

[٣] ارتشاف الضرب ٢٣٢٣ .

[٤] شرح التصريح ٢/١٠٠ .

[٥] همع الهوامع ٣/٧٦ .

وما أجازه أبو البقاء من كون (مجرميها) بدلاً من أكابر تبعه فيه البيضاوي [١] والشهاب الخفاجي [٢] وأبو السعود [٣] والألوسي [٤] . ورد الشهاب على أبي حيّان بأن (أكابر) في الآية أُجري مجرى الأسماء لكونه بمعنى الرؤساء ، وما ذكره أبو حيان من وجوب إضافته لأنّه جمع إنّما هو إذا بقي على معناه الأصلي .

ويؤيد ما ذهب إليه الشهاب ما ذكره الطبري إذ يقول : " وحكي عن العرب سماعاً الأكابرة والأصاغرة والأكابر والأصاغر بغير الهاء على نية النعت ، كما يقال : هو أفضل منك ، وكذلك تفعل العرب بما جاء من النعوت على أفعل ، إذا أخرجوها إلى الأسماء مثل جمعهم الأحمر والأسود : الأحامر والأحامرة ، والأساود والأساودة " [٥] .

كما ذكر الطبري – أيضاً – أنّ (أكابر) قد يكون جمع (كبير) إذ يقول " ولو قيل هو جمع كبير ، فجمع أكابر ؛ لأنّه قد يقال أكبر ، كما قيل : ﴿ **قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالاً** ﴾[٦] واحدهم الخاسر لكان صواباً [٧] " وبهذا يسقط اعتراض أبي حيان لأن (أكابر) على هذا ليس جمع أكبر الذي هو للتفضيل .

وإن كان أبو حيّان يوجب هنا إضافة (أكابر) إلى (مجرميها) فإننا نجد الواحدي والخازن يمنعون الإضافة هنا .

نقل السمين الحلبي عن الواحدي[٨] قوله : " والآية على التقديم والتأخير تقديره : جعلنا مجرميها أكابر ، ولا يجوز أن يكون (الأكابر) مضافة لأنّه لا يتم المعنى ، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل ، لأنّك إذا قلت : جعلت زيداً ، وسكت ، لم يفد الكلام حتى تقول : رئيساً

---

[١] تفسير البيضاوي ١/٢٠٦-٢٠٧ .

[٢] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : الخفاجي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) (دار صادر . بيروت ٤/١٢٢ .

[٣] تفسير أبي السعود ٣/١٨١ .

[٤] روح المعاني ٨/٢٦٤ .

[٥] تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ، ٨/٢٤-٢٥ .

[٦] الكهف : ١٠٣ .

[٧] تفسير الطبري ٨/٢٤ .

[٨] هو العلامة الأستاذ أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، إمام علماء التأويل، توفي سنة (٤٦٨ هـ). شذرات الذهب لابن العماد ٣/ ٣٣٠.

أو ذليلاً أو ما أشبه ذلك ، ولأنّك إذا أضفت (الأكابر) فقد أضفت النعت إلى المنعوت وذلك لا يجوز عند البصريين " [١] .

ويقول الخازن[٢] : " ولا يجوز أن يكون مضافاً لأنه لا يتم المعنى " [٣] .

وقد ردّ السمين الحلبي على الواحدي منصفاً أبا حيّان إذ يقول : " هذان الوجهان اللذان ردّ بهما الواحدي ليسا بشيء . أمّا الأول فلا نسلم أنا نضمر المفعول الثاني ، وأنّه يصير الكلام غير مفيد ، وما أورده من الأمثلة فليس مطابقا لأنّا نقول : إن المفعول الثاني هنا مذكور مصرح وهو الجار والمجرور السابق . أما الثاني فلا نسلم أنه من باب إضافة الصفة لموصوفها لأن المجرمين: أكابر ، وأصاغر ، فأضاف للبيان ، لا لقصد الوصف " [٤] .

والقول الراجح هو ما أجازه أبو البقاء كما أن هناك وجهًا ثالثاً هو أرجح من الوجهين السابقين وهو أن يكون (في) ظرفاً متعلقاً بالفعل قبله و (مجرميها) المفعول الأول ، و (أكابر) مفعولاً ثانيًا، ذكره مكي بن أبي طالب [٥] ، وابن عطية [٦] ، وابن الأنباري [٧] ، وأبو البقاء [٨] ، والقرطبي [٩] ، والسمين [١٠] ، والبيضاوي [١١] ، وأبو السعود [١٢] ، وهو ظاهر كلام الطبري [١٣] .

---

[١] الدر المصون ١٧١/٣ .

[٢] هو علي بن محمد بن إبراهيم الشيحي علاء الدين المعروف بالخازن ، كان خازن الكتب بالمدرسة السميساطية ، واشتهر بالخازن بسبب ذلك، أشهر كتبه لباب التأويل في معاني التنزيل. ولد عام ٦٧٨هـ وتوفي ٧٤١هـ. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر ٩٧/٣.

[٣] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل : للخازن ، تحقيق : محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤١٥ هـ . ١٧٩/٢ .

[٤] الدر المصون ١٧١/٣ .

[٥] مشكل إعراب القرآن ٢٦٨/١ .

[٦] المحرر الوجيز ٣٤١/٢ .

[٧] البيان ٣٣٨/١ .

[٨] التبيان ٥٣٦/١ .

[٩] تفسير القرطبي ٥٢/٧ .

[١٠] الدر المصون ١٧١/٣ .

[١١] تفسير البيضاوي ٢٠٦/١ .

[١٢] تفسير أبي السعود ١٨١/٣ .

[١٣] تفسير الطبري ٢٤/٨ .

المسألة الثانية

الفصل بين الجار والمجرور ومتعلقهما بالاستثناء

قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۚ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (من قبل) : متعلق بـ (حرم) [2] .

قال أبو حيّان : " قال أبو البقاء (من) متعلقه بـ (حرم) يعني في قوله : ﴿ **إلا ما حرم إسرائيل على نفسه** ﴾ ، ويبعد ذلك ؛ إذ هو من الإخبار بالواضح ؛ لأنه معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة ؛ لتباعد ما بين إسرائيل وإنزال التوراة ، ويظهر أنه متعلق بقوله : ﴿ **كان حلا لبني إسرائيل** ﴾ ، أي : من قبل أن تنزل التوراة ، وفصل بالاستثناء ، إذ هو فصل جائز ، وذلك على مذهب الكسائي ، وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، أو حالاً ، نحو : ما حبس إلّا زيد عندك ، وما أوى إلّا عمرو إليك ، وما جاء إلّا زيد ضاحكاً ، وأجاز الكسائي ذلك في منصوب مطلقاً ، نحو : ما ضرب إلّا زيد عمراً ، وأجاز هو وابن الأنباري ذلك في مرفوعه ، نحو : ما ضرب إلّا زيداً عمرو. وأما تخريجه على مذهب غير الكسائي وأبي الحسن ، فيقدر له عامل من جنس ما قبله تقديره هنا: حل من قبل أن تنزل التوراة " [3] .

المناقشة والتحليل :

يقول ابن مالك في كتابه التسهيل : " ولا يعمل ما بعد إلّا فيما قبلها مطلقاً ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلّا أن يكون مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابعاً له ، وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل " [4] .

وخالف الكسائي جمهور النحاة في ذلك ، فأجاز إعمال ما قبل إلّا فيما بعدها سواء أكان المعمول مرفوعاً ، أم منصوباً ، أم مجروراً ، واحتج بالسماع[5] .

فمن شواهد المرفوع قول الشاعر :

---

[1] آل عمران ٩٣ .

[2] التبيان ٢٧٩/١ .

[3] البحر المحيط ١١/٣ .

[4] التسهيل١٠٥ .

[5] همع الهوامع ٢٧٦/٣ .

تزودت من ليلى بتكليم ســـــاعــة فمــا زادنــي إلا غرامــا كـلامـهــا[1]

ومن شواهد المنصوب قول الشاعر:

مــا عــاب إلا لئيم فعـل ذي كرم ولا جـفــا قـط إلا جـبــأ بـطـلا[2]

ومن شواهد المجرور قوله تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر** ﴾ [3] .

ووافق الكسائي ابن الأنباري في المرفوع فقط [4] . ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال [5] .

قال الألوسي معتذرًا عن أبي البقاء : " واعتذر عنه بأن فائدة ذلك بيان أن التحريم مقدم عليها، وأن التوراة مشتملة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجاً و تضييقاً " [6] .

والقول الراجح هو قول أبي حيان، وهو عدم جواز عمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان الاستثناء تامًا، والله أعلم .

---

[1] البيت لمجنون بني عامر في ديوانه ١٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨١، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٦١، ٢٣٠.

[2] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٦١. والتصريح ٢٨٤/١، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٠.

[3] النحل ٤٤ .

[4] التسهيل ١٠٥ ، همع الهوامع ٢٧٧/٣ .

[5] همع الهوامع ٢٧٧/٣ .

[6] روح المعاني ٢٢٠/٢ .

المسألة الثالثة

ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر

قال الله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ﴾ [1].

قال أبو البقاء : (من شيء) : من زائدة ، وموضعه رفع بالابتداء ، وفي الخبر وجهان : أحدهما : (لنا) ، فـ (من الأمر) على هذا حال ، إذ الأصل : هل شيء من الأمر .

والثاني : أن يكون (من الأمر) هو الخبر ، و (لنا) تبيين(أي: تمييز) ، وبه تتم الفائدة ، كقوله: ﴿ **لم يكن له كفوًا أحد** ﴾ [2] " [3] .

قال أبو حيّان : (من شيء) في موضع مبتدأ ؛ إذ (من) زائدة ، وخبره في (لنا) ،(ومن الأمر) في موضع الحال ، لأنّه لو تأخر عن (شيء) لكان نعتاً له ، فيتعلق بمحذوف ، وأجاز أبو البقاء أن يكون (من الأمر) هو الخبر ، و (لنا) تبيين ، وبه تتم الفائدة ، كقوله تعالى: ﴿**لم يكن له كفواً أحد** ﴾ وهذا لا يجوز ؛ لأنّ ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر ، وتقديره ، (أعني لنا) هو من جملة أخرى ؛ فيبقى المبتدأ والخبر جملة لا تستقل بالفائدة ، وذلك لا يجوز ، وأمّا تمثيله بقوله : ﴿ **لم يكن له كفواً أحد** ﴾ فهما لا سواء ؛ لأنّ (له) معمول لـ (كفواً) ، وليس تبيينًا؛ فيكون عامله مقدراً ، والمعنى : ولم يكن أحد كفواً له ، أي : مكافيًا له . فصار نظير لم يكن له ضاربًا لعمرو ، فقوله : لعمرو ليس تبييناً بل معمول لـ (ضارب) " [4] .

المناقشة والتحليل :

أجاز أبو البقاء في (من) من قوله تعالى (من شيء) أن تكون من زائدة ، وموضعه رفع بالابتداء ، وذكر أبو البقاء في الخبر وجهين :

١- (لنا) ، فـ (من الأمر) على هذا حال ؛ إذ الأصل : هل شيء من الأمر .

٢- أن يكون (من الأمر) هو الخبر ، و (لنا) تبيين ، وبه تتم الفائدة ، كقوله : ﴿ **لم يكن له كفواً أحد** ﴾.

واعتراض أبي حيان كان على الوجه الثاني ووافقه فيه السمين الحلبي[5].

جاء في اللباب في علوم الكتاب : " قوله: ﴿ **يقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأمر مِن شَيْءٍ** ﴾ (من) في-(مِن شَيْءٍ)- زائدة في المبتدأ، وفي الخبر وجهانِ:

---

[1] آل عمران ١٥٤ .

[2] الإخلاص ٣ .

[3] التبيان ٣٠٣/١ .

[4] البحر المحيط ٩٥/٣ .

[5] التبيان ٣٠٣/١ .

أحدهما – وهو الأصحُّ –: أنّه (لَنَا) فيكون (مِنَ الأمر) في محل نصبٍ على الحالِ من (شَيءٍ) لأنّه نعتُ نكرة، قدم عليها، فنصب حالاً، وتعلق بمحذوفٍ.

الثاني: – أجازه أبو البقاء – أن يكون (مِنَ الأمر) هو الخبر، و (لنا) تبيين، وبه تتم الفائدةُ كقوله: ﴿ **لم يكن له كفواً أحد** ﴾ [1].

وهذا ليس بشيء؛ لأنّه إذا جعله للتبيين فحينئذٍ يتعلق بمحذوفٍ، وإذا كان كذلك فيصير (لَنَا) من جملة أخرى، فتبقى الجملةُ من المبتدأ والخبر غير مستقلةٍ بالفائدةِ، وليس نظيراً لقوله: ﴿ **لم يكن له كفواً أحد** ﴾ فإن (لَهُ) فيها متعلق بنفس (كُفُواً) لا بمحذوفٍ، وهو نظيرُ قولكَ: لم يكن أحدٌ قاتلاً لبكرٍ. فـ (لبكر) متعلق بنفس الخبر " [2] .

و**القول الراجح** هو ما ذهب إليه أبو حيّان والله أعلم.

---

[1] الإخلاص ٤ .

[2] اللباب في علوم الكتاب ٥/٦١٥ .

المسألة الرابعة

إعراب (أن يوصل)

قال الله تعالى: ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [1].

قال أبو البقاء : " (أن يوصل) : في موضع جر بدلاً من الهاء ، أي : بوصله ، ويجوز أن يكون بدلاً من (ما) بدل الاشتمال ، تقديره : ويقطعون وصل ما أمر الله به ، ويجوز أن يكون في موضع رفع ، أي : هو (أن يوصل) " [2].

قال أبو حيّان : " (أن يوصل) : في موضع جر بدل من الضمير في (به) ، تقديره : به وصله ، أي : ما أمرهم الله بوصله ، نحو قول الشاعر :

أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص فتقصر عنها حقبة وتبوص[3]

أي : أمن ذكر سلمى نأيها .

وأجاز المهدوي [4] ، وابن عطية أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله ، وقدره المهدوي كراهية أن يوصل فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن يوصل ، وحكى أبو البقاء وجه المفعول من أجله ، وقدره : لئلا ، وأجاز أبو البقاء أن يكون أن يوصل في موضع رفع ، أي : هو أن يوصل ، وهذه الأعاريب كلها ضعيفة ، ولولا شهرة قائليها لضربت عن ذكرها صفحاً ، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام ، بله أفصح الكلام ، وهو كلام الله " [5]

المناقشة والتحليل :

أجاز أبو البقاء في (أن يوصل) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون في موضع جر بدلاً من الهاء ، أي : بوصله .

---

[1] البقرة ٢٧ .

[2] التبيان ٤٤/١ .

[3] البيت لامرئ القيس وهو له في ديوانه ص ١٢٢ . (نأتك) أي هجرتك، (تنوص) أي تتحول. «فتقصر عنها خطوة» أي تتأخر عنها «أو تبوص» البوص السبق والفوت، أي تسبقها. أي أنك لا توافقها في السير معها.

[4] هو أحمد بن عمار المهدوي نسبة إلى "المهدية: بينها وبين القيروان مرحلتان. أستاذ مشهور له مؤلفات منها: "التفسير المشهور" توفي بعد سنة "٤٣٠" انظر "طبقات المفسرين" للداودي٥٦/١-٧٥.

[5] البحر المحيط ٢٧٣/١ .

الثاني : أن يكون بدلاً من (ما) بدل اشتمال . وذكر هذا الوجه جماعة من معربي القرآن ، ومفسريه ، منهم : مكي بن أبي طالب [١] ، وابن الأنباري [٢]،والسمين الحلبي [٣] .

الثالث : أن يكون في موضع رفع خبر ، والمبتدأ محذوف ، أي : هو أن يوصل ، وذكره السمين الحلبي وقال عنه "إنّه بعيد جداً " [٤] .

و**القول الراجح** هو قول أبي حيان، وهو أن تكون في موضع جر بدلاً من الضمير، والله أعلم.

كما قال أبو البقاء : " (ما) بمعنى (الذي) ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة " [٥] .

ورد عليه أبو حيّان قائلاً : " و (ما) موصولة بمعنى الذي ... و أجاز أبو البقاء أن تكون ما نكرة موصوفة ، وقد بينا [٦] ضعف القول بأن (ما) تكون موصوفة خصوصًا هنا ، إذ يصير المعنى : ويقطعون شيئًا أمر الله به أن يوصل ، فهو مطلق ، ولا يقع الذم البليغ والحكم بالفسق والخسران بفعل مطلق ما " [٧] .

وذكر في المراد بـ (ما) هنا خمسة أقوال [٨] ، وهي :

١- أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعوه بالتكذيب والعصيان .

٢- القول . أمر الله أن يوصل بالعمل فقطعوا بينهما .

٣- التصديق بالأنبياء جميعًا ، فقطعوه بتكذيب بعضهم .

٤- الرحم والقرابة .

٥- أنه على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل .

وقال أبو حيان في الوجه الخامس : " وهذا هو الأوجه ؛ لأن فيه حمل اللفظ على مدلوله من العموم ، ولا دليل واضحًا على الخصوص .

وهذا يرجح ما ذهب إليه أبو البقاء، والله أعلم .

---

[١] مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ .

[٢] البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٦٧ .

[٣] الدر المصون ٢٣٦/١ .

[٤] الدر المصون ٢٣٦/١ .

[٥] التبيان ٤٤/١ .

[٦] البحر المحيط ٦٩/١ .

[٧] البحر المحيط ٢٠٧/١ .

[٨] البحر المحيط ٢٠٧/١ .

المسألة الخامسة

متعلق منهم

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[1] .

قال أبو البقاء : " و (منهم) : الضمير للرسل ؛ فيكون (منهم) : متعلقًا بـ (سخروا) ؛ لقوله : (فيسخرون منهم) . ويجوز في الكلام سخرت به ، ويجوز أن يكون الضمير راجعاً إلى المستهزئين ؛ فيكون (منهم) حالاً من ضمير الفاعل في (سخروا) " [2] .

قال أبو حيّان : " والظاهر أن الضمير في (منهم) عائد على الرسل ، أي : (فحاق بالذين سخروا) من الرسل ، وجوز الحوفي ، وأبو البقاء أن يكون عائداً على غير الرسل . قال الحوفي: في أمم الرسل . وقال أبو البقاء : على المستهزئين ، ويكون (منهم) حالاً من ضمير الفاعل في (سخروا) ، وما قالاه ، وجوزاه ليس بجيد ، أمّا قول الحوفي فإن الضمير يعود على غير مذكور، وهو خلاف الأصل ، وأمّا قول أبي البقاء فهو أبعد . لأنّه يصير المعنى : (فحاق بالذين سخروا) كائنين من المستهزئين فلا حاجة لهذه الحال ؛ لأنها مفهومة من قوله : (سخروا) [3] .

المناقشة والتحليل:

أجاز أبو البقاء في (منهم) وجهين :

الأول : أن يكون الضمير للرسل ، فيكون (منهم) متعلقًا بـ (سخروا) .

الثاني : أن يكون الضمير راجعًا إلى المستهزئين فيكون (منهم) حالاً من ضمير الفاعل في (سخروا) .

قال الألوسي مجيباً على اعتراض أبي حيّان : " و أجيب بأن هذا مبني على أن الاستهزاء والسخرية بمعنى ، وليس بلازم ، فلعل من جعل الضمير للمستهزئين ، يجعل الاستهزاء بمعنى طلب الهزء فيصح بيانه ، ولا يكون في النظم تكرار . فعن الراغب الاستهزاء : ارتياد الهزء ، وإن كان قد يعبر به عن تعاطي الهزء ، كالاستجابة في كونها ارتياداً للإجابة ، وإن كان قد يجري مجرى الإجابة " [4] .

والقول الراجح هو قول أبي البقاء، وهو أن (منهم) عائد على المستهزئين، والله أعلم .

---

[1] الأنعام ١٠ .

[2] التبيان ٤٨٣/١ .

[3] البحر المحيط ٤/ ٨٥ .

[4] روح المعاني ٩٧/٧ .

المسألة السادسة

إعراب (من النعم)

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : " وأما (من النعم) ففيه أوجه :

أحدها : أن تجعله حالاً من الضمير في (قتل) ؛ لأن المقتول يكون من النعم .

والثاني : أن يكون صفة لجزاء إذا نونته [2] ، أي ، جزاء كائن من النعم .

والثالث : أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضفته[3] . لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلاً بين الصلة والموصول .

وكذلك إن نونت الجزاء ، ونصبت (مثلاً) [4] ؛ لأنه عامل فيهما ، فهما من صلته ، كما تقول : يعجبني ضربك زيدًا بالسوط " [5] .

قال أبو حيّان معترضاً على الوجه الأول : " ووهم أبو البقاء في تجويزه أن يكون (من النعم) حالاً من الضمير في (قتل) يعني من الضمير المنصوب المحذوف في (قتل) العائد على (ما)، قال : " لأن المقتول يكون من النعم ، وليس المعنى على ذلك ؛ لأن الذي هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم ، ولأن النعم لا تدخل في اسم الصيد " [6] .

المناقشة و التحليل :

قال السمين الحلبي بعد أن ذكر وجه أبي البقاء : " وهذا وهم ؛ لأن الموصوف بكونه من النعم إنما هو جزاء الصيد المقتول ، و أما الصيد نفسه فلا يكون من النعم " [7] .

وذكر الأصمعي ، و أبو عبيدة أن النعم كما تطلق على الأهلي في اللغة ، تطلق على الوحشي [8] .

---

[1] المائدة ٩٥ .

[2] إعراب القراءات السبع ١٤٩/١ .

[3] الطبري ٤٣/٧ .

[4] إعراب النحاس ٤٠/٢ .

[5] التبيان ٤٦١/١ .

[6] البحر المحيط ١٣/٤.

[7] الدر المصون ٦٠٨/٢ .

[8] روح المعاني ٢٤/٧ .

وقال الألوسي مستبعداً ما ذكره الأصمعي ، وأبو عبيدة : " وهو مع بعد إرادته من النظم الكريم خلاف المتبادر في نفسه ، فإنّ المشهور أنّ النعم في اللغة : الإبل ، والبقر ، والغنم دون ما ذكر " [١]

وقال الزجاج : " والنعم في اللغة هي : الإبل ، والبقر ، والغنم ، وإن انفردت الإبل منها قيل لها : نعم ، وإن انفردت الغنم ، والبقر ، لم تسم نعماً " [٢] .

وجاء في لسان العرب : " النعم : واحد الأنعام ، وهي المال الراعية ، قال ابن سيدة : النعم: الإبل ، والشاء . وقال ابن الأعرابي : النعم : الإبل خاصة ، والأنعام : الإبل ، والبقر ، والغنم . وقال الفراء : العرب إذا أفردت النعم لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها : الإبل، والبقر ، والنعم " . [٣] .

والقول الراجح هو قول أبي حيان، وهو عدم جواز أن يكون (من النعم) حالاً من الضمير في (قتل)، والله أعلم .

---

[١] روح المعاني ٢٤/٧ .

[٢] إعراب القرآن ٢٠٧/٢ .

[٣] لسان العرب مادة نعم ٥٨٥/١٢ .

المسألة السابعة

متعلق كالذين

قال الله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً ﴾ [1].

قال أبو البقاء : " كالذين " : الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، وفي الكلام حذف مضاف تقديره : وعدا كوعد الذين " [2] .

قال أبو حيّان : وقال أبو البقاء : ويجوز أن تكون متعلقة بـ (يستهزئون) . وهذا فيه بعد "[3].

المناقشة والتحليل :

ذكر في قوله : (كالذين) ثلاثة أوجه :

الأول : أن (كالذين من قبلكم) يتعلق بـ (يستهزئون) وهو قول أبي البقاء .

الثاني : أن محل الكاف نصب على أنه نعت لمصدر محذوف وفيه وجهان :

١- تقديره : وعدا مثل وعد الذين من قبلكم أي : وعد الله المذكورين على الكفر والنفاق وعداً كوعد الذين من قبلكم . قاله مكي بن أبي طالب [4] ، والزجاج [5] ، والنحاس[6] ، وابن الأنباري [7] ، وأبو البقاء .

٢- أن يكون التقدير : فعلتم كأفعال الذين من قبلكم ، وهو تقدير الفراء [8] .

الثالث : أن محل الكاف الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي : أنتم مثل الذين من قبلكم . أجازه الزمخشري [9] .

و**القول الراجح** هو ما ذهب إليه أبو البقاء وكثير من المعربين في الوجه الثاني والله أعلم .

---

[1] التوبة ٦٩ .

[2] التبيان ٢/ ٦٥٠ .

[3] البحر المحيط ٦٩/٤ .

[4] المشكل ٣٣٢/١ .

[5] معاني القرآن وإعرابه ٤٦٠/٢ .

[6] إعراب الفرآن ٢٧٧/٢ .

[7] البيان ٤٠٣/١ .

[8] معاني القرآن ٤٤٦/١ .

[9] الكشاف ٢٧٩/٢ .

المسألة الثامنة

متعلق منكم

قال الله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء و منكم حال من ضمير الفاعل "[2] .

قال أبو حيان : " ومنكم في موضع الحال من الضمير المستكن في (شهد) فيتعلق بمحذوف تقديره كائنا منكم ، وقال أبو البقاء : منكم حال من الفاعل وهي متعلقة بشهد فتناقض " [3] .

المناقشة والتحليل :

رد السمين الحلبي اعتراض شيخه أبي حيان بقوله : " ويمكن أن يجاب عن اعتراض الشيخ عليه بأن مراده التعلق المعنوي فإن كائنًا الذي هو عامل في قوله (منكم) هو متعلق بشهد وهو الحال حقيقة " [4] .

وهذا يرجح ما ذهب إليه أبو البقاء والله أعلم .

---

[1] البقرة ١٨٥ .

[2] التبيان ١٥٢/١ .

[3] البحر المحيط ٤٨/٢ .

[4] الدر المصون ٤٦٨/١ .

المسألة التاسعة

متعلق من البقر

قال الله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ ﴾[1].

قال أبو البقاء : " (ومن البقر) : معطوف على (كل) . وجعل : (حرمنا عليهم شحومهما) تبيينا للمحرم من البقر .

ويجوز أن يكون (من البقر) متعلقا بـ حرمنا الثانية " [2] .

قال أبو حيّان : " ويتعلق من بـ (حرمنا) المتأخرة ولا يجب تقدمها على العامل ، فلو كان التركيب وحرمنا عليهم من البقر والغنم شحومهما لكان تركيباً غريباً ، كما تقول : من زيد أخذت ماله ، ويجوز أخذت من زيد ماله ، والإضافة تدل تأكيد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام: من البقر والغنم حرمنا عليهم الشحوم ، لكان كافياً في الدلالة على أنّه لا يراد إلا شحوم البقر والغنم ، ويحتمل أن يكون و (من البقر والغنم) معطوفاً على (كل ذي ظفر) فيتعلق من بـ (حرمنا) الأولى ثم جاءت الجملة الثانية مفسرة ما أبهم في من التبعيضية من المحرم فقال : (حرمنا عليهم شحومهما) وقال أبو البقاء : لا يجوز أن يكون من البقر متعلقًا بحرمنا الثانية بل ذلك معطوف على كل و (حرمنا عليهم) تبيين للمحرم ... وأما عن المفعول فغير مسلم ... "[3].

المناقشة والتحليل :

في رواية أبي حيّان أنّ أبا البقاء قال : " لا يجوز أن يكون من البقر متعلقا بحرمنا الثانية ". غير أنّ أبا البقاء لم يقل هذا في التبيان ، و إنّما قال : " ويجوز أن يكون من البقر متعلقًا بحرمنا الثانية " . **وهذا يدفع اعتراض أبي حيّان .**

---

[1] الأنعام ١٤٦ .

[2] التبيان ٥٤٥/١ .

[3] البحر المحيط ٢٤٦/٤ .

المبحث الثاني : المعرب من الأفعال

وفيه مسألة واحدة وهي:

اقتران الفعل المضارع الواقع حالاً بالواو

اقتران المضارع الواقع حالاً بالواو

قال الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (ويعلمكم الله) : مستأنف لا موضع له . وقيل : موضعه حال من الفاعل في اتقوا ، تقديره : واتقوا الله مضموناً لكم التعليم أو الهداية . ويجوز أن يكون حالاً مقدرة " [2] .

قال أبو حيان بعد أن ذكر قول أبي البقاء : " وهذا القول – أعني الحال – ضعيف جداً ؛ لأنّ المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه واو الحال إلّا فيما شذ من نحو : قمت و أصك عينه ، ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ " [3] .

المناقشة والتحليل :

الأصل في الحال الإفراد ، وقد تقع جملة ، وهذه الجملة قد تكون اسمية، أو فعلية فعلها ماض، أو مضارع، وكلتاهما إمّا أن تكون مثبتة، أو منفية ٠

فإن كانت الجملة الواقعة حالاً فعلية ، وفعلها مضارع مثبت امتنع دخول الواو عليها ؛ فلا تربط إلا بالضمير ، وهذا بشرط أن يكون هذا الفعل غير مقترن بـ "قد"

قال ابن خروف: "فإن كان الفعل مضارعًا لم تدخله الواو ، ولزم الضمير، نحو: "جاء زيد يضحك"، فإن دخلت الواو كانت على تقدير الجملة، وصارت الجملة اسمية"[4].

وجعل ابن عصفور دخول الواو على الفعل المضارع الواقع حالاً في الشعر ضرورة ، فقال: " ... وإن كان مثبتاً لم يكن بد من الضمير، ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ ؛ فيحفظ ، ولا يقاس عليه ، نحو قولهم : "**قمت وأصك عينه**" أو في ضرورة ، نحو قوله:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا [5]

وقال ابن الناظم: "... فإن كانت مصدرة بفعل مضارع مثبت، خالٍ من "قد" لزم الضمير وترك الواو ، تقول: جاء زيد يضحك ، وقدم عمرو تقاد الجنائب بين يديه ، ولا يجوز: جاء زيد ويضحك،

---

[1] البقرة ٢٨٢ .

[2] التبيان ٢٣٢/١ .

[3] البحر المحيط ٣٧٠/٢ .

[4] شرح الجمل لابن خروف تحقيق الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب (المملكة العربية السعودية . جامعة أم القرى . معهد البحوث العلمية . ط: الأولى ١٤١٩هـ) (١/ ٣٨٥) ٠

[5] البيت من المتقارب قاله: عبد الله بن همام السلولي وهو في خزانة الأدب ٣٦/٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧ وهمع الهوامع ٢٤٩/٢.

ولا قدم عمرو وتقاد الجنائب بين يديه ٠وإن ورد ما يشبهه حمل على أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة على جملة اسمية... "[١]٠

وقال ابن مالك في ألفيته :

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرًا ومن الواو خلت

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا[٢]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ ﴾ [٣] .

يكاد النحاة يجمعون على أنّ الجملة الواقعة حالاً إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو. وعلّلوا هذا المنع بأنّ الفعل المضارع شبيه باسم الفاعل فكأنك إذا قلت : جاء زيد يضحك قلت : جاء زيد ضاحكاً ، وأنت لا تقول جاء زيد وضاحكاً ، فلا تقول جاء زيد ويضحك .

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك نحو قولهم : " قمت وأصك عينه " وقوله:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا[٤]

فأغلب النحاة كابن مالك [٥] ، والرضي [٦] ، وابن عقيل [٧] ، والسيوطي [٨] ، يتأوّلونه على إضمار مبتدأ ، بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ، أي : و أنا أصك وأنا أرهنهم .

وذهب بعضهم إلى أنّ الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي ، عدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية وهو قول الشيخ عبد القاهر الجرجاني[٩].

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنّه ضرورة [١٠] .

أمّا أبو حيان فله منه موقفان متناقضان :

---

[١] شرح ابن الناظم (٢٤٥) ٠

[٢] متن الألفية (٢١) ٠

[٣] البقرة / ٢٨٢ ٠

[٤] تقدم تخريجه في الصفحة السابقة ١١٣.

[٥] شرح التسهيل ٣٦٧/٢ .

[٦] شرح الكافية للرضي ٢١٢/١ .

[٧] شرح ابن عقيل ٥٢١/٢ .

[٨] همع الهوامع ٤٦/٤ .

[٩] دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجانى ، تحقيق الأستاذ / محمود محمد شاكر (مكتبة الخانجي . القاهرة. ١٥٩-١٦٠ .

[١٠] البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨١٥/٢ .

الموقف الأول : أنّه يحكم على ما جاء من ذلك في لسان العرب بالشذوذ ويمنع حمل القرآن على ذلك الشاذ كما تقدم في صدر المسألة .

الموقف الثاني : أنّه يتناول هذه الشواهد على إضمار مبتدأ ، ويقبل مجيء مثل ذلك في القرآن إذ يقول: " المضارع إن كان مثبتاً أو منفياً بلا فسمع دخول الواو فيهما نحو " قمت وأصك عينه " وقرأ ابن ذكوان : ﴿ **فاستقيما ولا تتبعان** ﴾ [١] بتخفيف النون ، ويؤول على إضمار مبتدأ ، أي : (وأنا أصك) و (أنتما لا تتبعان) [٢] .

وعند قوله تعالى : ﴿ **قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه** ﴾ [٣] قال : ويكفرون جملة استؤنف بها الإخبار عنهم ، أو جملة حالية العامل فيها قالوا " [٤] .

وعند قوله تعالى:﴿ **فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم** ﴾ [٥]. قال: وجوزوا في إعراب (ويستبشرون) أن يكون معطوفًا على فرحين ... كقوله : (صافات ويقبضن)[٦] أي قابضات وأن يكون على إضمار (هم) . والواو للحال ، فتكون حالية من الضمير في فرحين، أو من ضمير المفعولين في آتاهم ، أو للعطف .ويكون مستأنفًا من باب عطف الجملة الاسمية أو الفعلية على نظيره " [٧] .

والحق أنه لا مانع من مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مقترنة بواو الحال؛ على أن تؤول على حذف مبتدأ ولا ينبغي الحكم عليها بالشذوذ لورود ذلك في عدة آيات – خرجت على الحالية أو جوز ذلك فيها – ولوروده في كلام العرب شعراً ونثراً .

فمن أمثلة ذلك في القرآن ما سبق أن ذكرنا ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ **ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله** ﴾ [٨] قال الزمخشري : " الواو في (وتؤمنون) للحال وانتصابها من " لايحبّونكم " أي : لايحبّونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كله .. " [٩] .

ومن الشعر قول عنترة:

---

[١] يونس ٨٩ .

[٢] الارتشاف ٣٦٧/٢ .

[٣] البقرة ٩٢ .

[٤] البحر المحيط ٧٤٢/٢ .

[٥] الأعراف ١٧٠.

[٦] الملك ١٩ .

[٧] البحر ٤٣١/٣ .

[٨] آل عمران ١١٩ .

[٩] الكشاف ٤٥٩/١ .

علقتها عرضا وأقتل قومها زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم[1]

وقول عبد الله بن همام السلولي:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا[2]

وقول زهير:

بلين وتحسب آياتهن ن عن فرط حولين رقا محيلا[3]

ومن أمثالهم: " تنهانا أمّنا عن الغي ، وتغدو فيه " .[4]

ومن أمثالهم أيضاً : " كيف تبصر القذى في عين أخيك ، وتدع الجذع المعترض في عينك"[5].

ومن النثر قول العرب : " قمت وأصك عينه " وحمل هذه الشواهد مع كثرتها على الشذوذ. كما أنه لم يحكم عليها أحد بالشذوذ إلا أبا حيان وابن أبي الربيع الذي ذهب إلى أن ذلك ضرورة.

وما دمنا نستطيع تأويل هذه الشواهد بتأويل صحيح لتتسق مع القاعدة فلا ينبغي الحكم عليها بالشذوذ .

والقول الراجح هو قول أبي البقاء والله أعلم .

---

[1] البيت في ديوانه ١٤٣ وهو من شواهد التسهيل ٣٦٧/٢ . والتصريح ٣٩٢/١ .

[2] تقدم تخريجه ص ١١٣ .

[3] في شرح ديوانه للأعلم ٩٦ وهو من شواهد التسهيل ٣٦٧/٢ .

[4] الأمثال للميداني جـ ١ ص ١٢٧ .

[5] الأمثال للميداني جـ ١ ص ١٥٥ .

الفصل الثاني : اعتراضات أبي حيان على العكبري في المبنيات
وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : المبني من الأسماء

المبحث الثاني : المبني من الأفعال

المبحث الثالث : الحروف

المبحث الأول : المبني من الأسماء
وفيه مسألتان .

المسألة الأولى : حذف الضمير المنصوب العائد من الجملة الواقعة خبرًا .

المسألة الثانية : تركيب من مع ذا وتصييرهما اسمًا واحدًا .

المسألة الأولى

حذف الضمير المنصوب العائد من الجملة الواقعة خبرًا

قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : "(ذلك) في موضع نصب بـ(جزيناهم) . وقيل: مبتدأ، والتقدير: جزيناهموه. وقيل: هو خبر المحذوف، أي: الأمر ذلك" .وقيل: مبتدأ، وخبره (جزيناهم)، أى: جزيناهموه[2].

قال أبو حيّان : " ... وقيل: مبتدأ، والتقدير: جزيناهموه ، وهذا ضعيف؛ لضعف "زيد ضربت"[3].

المناقشة والتحليل :

ذهب جمهور النحاة[4] إلى أنه لا يجوز حذف الضمير المنصوب، العائد من الجملة الواقعة خبرًا إلى المبتدأ مطلقًا، أي: سواء أكان منصوبًا بفعل تام، متصرف، نحو: محمد كافأته، أم جامد، نحو: وجهك ما أجمله، أم ناقص، نحو: الصديق كانه زيد، أم بوصف، نحو: بكر أنا ضاربه، أم بحرف، نحو: محمد إنه قائم، والصديق كأنه محمد .

فمذهب البصريين : أنه يجوز ولكن على قلة وضعف .

قال ابن الشجري : "وأما حذف الهاء من خبر المبتدأ فقد جاء، وهو ضعيف، قالوا فيما رواه النحويون: زيد ضربت..." [5]

وقال ابن يعيش: "فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت: "زيد ضربت" جاز عند البصريين على ضعف ؛ لأنَّ الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها". [6]

وقال ابن مالك: "فلو كان المبتدأ غير "كل" والضمير مفعول به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً .." . [7]

وقال السمين الحلبى: " والبصريون يجيزون : زيد ضربت ، أي: ضربته ..." .[8]

---

[1] الأنعام / ١٤٦ .

[2] التبيان ١/ ٢٦٤

[3] البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ . الدر المصون ٥/ ٢٠٧، ٢٠٨ .

[4] همع الهوامع ١/ ٣١٦ .

[5] أمالي ابن الشجري ٢/٧٢ .

[6] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠ .

[7] شرح التسهيل ١/٣١٢ .

[8] الدر المصون ٤/٢٩٧ .

وقال سيبويه : "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام ، قال أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع[1]

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع . وقال امرئ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر[2]

..... وقال :

ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله رابعة تعود[3]

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر، والأعرف: النصب، وإنما شبهوه بقولهم: الذى رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن ؛ لأنّ "رأيت" تمام الاسم ، به يتم، وليس بخبر، ولا صفة ، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول "اشهياب" فقالوا: اشهباب، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر، وهو على ذلك ضعيف، ليس كحسنه بالهاء ... وذلك قولك: هذا رجل ضربته، والناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته، كأنّه قال: هذا رجل مضروب، والناس رجلان: رجل مكرم، ورجل مهان ، فإن حذفت الهاء جاز، وكان أقوى مما يكون خبراً"[4].

وقد أفاد من كلام سيبويه كثير من النحاة كابن جنى، وابن الشجري، وابن يعيش :

---

[1] البيت من الرجز، وهو مطلع أرجوزة له في ديوانه ١٥٠تحقيق الدكتور: سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م ، والكتاب ٨٥/١، شرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٤، ٣٤٥) .

[2] البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٩تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة، والكتاب (١/ ٨٦)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق الدكتور: محمد على سلطاني (مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م) (١/ ٣٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٧٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٩) .

[3] البيت من الوافر، لم أقف على قائله، وهو من شواهد: الكتاب (١/ ٨٦) وأمالي ابن الشجري (١/ ١٣٩)، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي (٣٣٧) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ٢١٠)، وشرح التسهيل (١/ ٣١١)،

[4] الكتاب (١/ ٨٥ . ٨٧) .

قال ابن جني معلقاً على بيت أبى النجم : "كله لم أصنع": " ... فهذا يؤنسك بأنّه ليس للضرورة مطلقة ، بل لأنّ له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال، أو الصفة، وهو إلى الصلة أقرب ؛ لأنّها ضرب من الخبر، فالصفة كقولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت، ورجل أهنت، أي: أكرمته، وأهنته . والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد ، أي: يضربها زيد فحذف عائد الحال، وهو في الصفة أمثل؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم : أكرمت الذى أهنت، أي : أهنته . ومررت بالتي لقيت، أي : لقيتها ... " .[1]

وقال ابن الشجري : "وقد شبهوا العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف ، فحذفوه، وهو ضعيف" . [2]

و مذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين [3] : أنه يجوز في الاختيار حذف الضمير المنصوب، العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، قياساً، وبكثرة.

قال الفراء: "وأكثر العرب تقول: وأيهم لم أضرب، وأيهم إلّا قد ضربت" رفعًا ؛ للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام ، وألا يسبقها شيء . ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذى يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت ؛ وذلك لأنّ في "كل" مثل معنى: هل أحد إلّا ضربت، ومثل معنى : أي رجل لم أضرب، و أي بلدة لم أدخل ، ألا ترى أنك إذا قلت : "كل الناس ضربت" كان فيها معنى: ما منهم أحد إلّا قد ضربت، ومعنى: أيّهم لم أضرب ..... "[4].

قال ابن مالك: "فلو كان المبتدأ غير "كل" والضمير مفعولاً به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار"[5].

وقال الرضى : "وأما في المنصوب فيشترط كونه بفعل لفظاً ، قال :

فـأقبلـت زحفـاً علـى الركبتين فـثـوب لـبســـت وثـوب أجـر[6]

---

[1] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ـــ تحقيق الأستاذ/ على النجدى ناصف، وآخرين (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م) (١/ ٢١١) .

[2] أمالي ابن الشجري (١/ ٨)، و(٢/ ٧١، ٧٢) . شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٨٩ ، ٩٠) .

[3] معانى القرآن للفراء (١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٤٢)، وشـــرح كافية ابن الحاجب للرضـــى (١/ ٢٠٩) وارتشـــاف الضـــرب (٣/ ١١١٩)، والبحر المحيط (٨/ ٢١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣١٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٤٩) .

[4] معانى القرآن للفراء (١/ ١٣٩) ، و (١/ ٢٤٢) .

[5] شرح التسهيل (١/ ٣١٢) .

[6] تقدم تخريجه ص ١٢٠.

أو بصفة محلاً ، نحو : أنا زيد ضارب ، ولا يختص مع كونه سماعياً بالشعر خلافاً للكوفيين"[١].

وخالف هشام الضرير[٢] الفراء، ومن وافقه من الكوفيين ، فأجاز حذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ إذا كان منصوباً بفعل تام، متصرف، ولم يكن المبتدأ "كلا"، أو اسماً له صدر الكلام، وجعل هذا الحذف كثيراً ، مطرداً في الاختيار ٠

وهو في ذلك مخالف للبصريين أيضاً حيث أجازوا هذا الحذف على قلة .

قال أبو حيّان: " وذهب هشام إلى أنّه يجوز " زيد ضربت " في الاختيار"[٣].

وقال السيوطي : "وقيل: يجوز ذلك بكثرة، وعليه هشام من الكوفيين ، نحو: زيد ضربت"[٤].

وفي آية المسألة فقد أجاز فيها العكبري أوجهاً، منها: أن يكون اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ، وجملة (جزيناهم) في محل رفع خبر، والعائد محذوف، والتقدير: جزيناهموه وهو في هذا ينهج نهج البصريين الذين أجازوه على قلة، وضعف، وهشام الكوفي الذى أجازه بكثرة ٠

وهذا الوجه اقتصر عليه أبو البركات الأنباري في حال الرفع، فقال : " ... ولا يجوز الرفع إلا على وجه ضعيف، وهو أن يكون التقدير فيه: جزيناهموه، فيكون كقولك: زيد ضربت، أي : ضربته٠ وهذا لا يجوز إلا على ضعف"[٥].

وأجاز النحاس ، ومكى بن أبي طالب ، والعكبري ، أن يكون (ذلك) مرفوعاً على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر ذلك ٠

قال النحاس: " (ذلك جزيناهم) أي : الأمر ذلك"[٦] .

وقال مكى: "(ذلك) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، التقدير : الأمر ذلك..."[٧].

وقال العكبري: " ... وقيل: هو خبر المحذوف، أي: الأمر ذلك"[٨]. **وقيل:** إنّ (ذلك) في موضع نصب، ثم اختلف في ذلك، فقيل: في موضع نصب على المصدر المؤكد لعامله ، والإشارة

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ٢١١) ٠

[٢] **هو:** هشـــام بن معاوية أبو عبدالله، الضـــرير، الكوفي ، من أنبه تلاميذ الكســـائي ،ألف في النحو : الحدود ، والمختصر، والقياس ، توفي في خلافة المأمون سنة (٢٠٩هـ) .

ترجمته في : وإنباه الرواة (٣/ ٣٦٤) ، وبغية الوعاة (٣٢٨/٢)٠ وانظر رأيه في ارتشاف الضرب (٣/ ١١١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣١٧)،

[٣] ارتشاف الضرب (٣ / ١١١٩) ٠

[٤] همع الهوامع (١/ ٣١٧) ٠

[٥] البيان (١/ ٣٤٨) ٠

[٦] إعراب القرآن (٢/ ١٠٤) ٠

[٧] مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٧٧) ٠

[٨] التبيان (١/ ٢٦٤) . وينظر : روح المعاني (٨ / ٤٩) ٠

إلى الجزاء، والتقدير: ذلك الجزاء جزيناهم[1]. **وقيل:** في موضع نصب على أنه مفعول ثان لـ (جزى) ، والإشارة إلى التحريم، والتقدير: ذلك التحريم جزيناهم[2] .

وأرجح هذه الأقوال ما ذكره العكبري ومن معه من النحاة : من أن (ذلك) مرفوع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (الأمر ذلك).

---

[1] الكشاف (٢/ ٧١) ، والبحر المحيط (٤/ ٢٤٥)، والدر المصون (٥/ ٢٠٧ ، ٢٠٨) ، وتفسير أبى السعود (٣/ ٩٥)، وروح المعاني (٨/ ٤٨) .

[2] البيان (١ / ٣٤٨) ، والدر المصون (٥/ ٢٠٩)، وتفسير أبى السعود (٩٥/٣)، وروح المعاني (٨/ ٤٨) ، والتحرير والتنوير (مـ٥ ـ جـ٨ / صـ١٤٣ ، ١٤٤) .

المسألة الثانية

تركيب (من) مع (ذا) وتصييرهما اسمًا واحدًا

قال الله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : لا يجوز أن تكون (من) و (ذا) بمنزلة اسم واحد ، كما كانت (ماذا)؛ لأن (ما) أشد إبهامًا من (من) ؛ إذ كانت (من) لمن يعقل [2] .

قال أبو حيّان : " ومنع أبو البقاء أن تكون : (من) ، و (ذا) ، بمنزلة اسم واحد ، كما كانت (ما) ، مع (ذا) قال : لأنّ (ما) أشد إبهاماً من (من) إذا كانت (من) لمن يعقل . وأصحابنا يجيزون تركيب (من) مع (ذا) في الاستفهام وتصييرهما كاسم واحد ، كما يجيزون ذلك في (ما) و (ذا) ، فيجيزون في : من ذا عندك ، أن يكون : (من ذا) بمنزلة اسم الاستفهام " [3] .

المناقشة والتحليل :

منع أبو البقاء تركيب من مع ذا وتصييرهما اسمًا واحدًا كما كانت ما مع ذا ؛ لأن هناك فرقًا بين ما ومن ، ف(ما) أشد إبهامًا من (من) فهي تجانس (ذا) في شدة الإبهام، فناسب أن تركب معهما ، وليست كذلك (من) ، فهي لمن يعقل ؛ فليس فيها إبهام (ما) [4] .

وقد سبق أبا البقاء إلى هذا المنع جماعة من العلماء منهم ثعلب [5] ، والنحاس [6] ، ومكي ابن أبي طالب [7] ، وابن الأنباري [8] ، ووافقه القرطبي [9] ، وابن هشام [10] .

---

[1] البقرة ٢٤٥ .

[2] التبيان ١٩٣/١-١٩٤ .

[3] البحر المحيط ٢٦١/٢ .

[4] اللباب : ٢ / ١٢٣ .

[5] مجالس ثعلب : ٥٢٦ .

[6] إعراب القرآن ١ / ٣٣٠ .

[7] مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٢ .

[8] البيان ١٦٤/١ .

[9] تفسير القرطبي ١٧٨/٣ .

[10] المغني ٤٣٢ .

يقول ثعلب في مجالسه : " وإنّما لم يجعلوا (من) مع (ذا) حرفاً واحداً ؛ لأن (من) للناس خاصاً ، (وذا) لكل شيء ، فإذا قالوا : من ذا أخوك ، لم تكن (من) مع (ذا) حرفاً واحداً [١] .

ويقول النحاس : " ولا يجوز أن تكون (ذا) زائدة كما زيدت مع (ما) لأنّ (ما) مبهمة فزيدت (ذا) معها لشبهها بها [٢] " .

ويقول ابن هشام في المغني : " (ما) أكثر إبهاماً ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأنّ التركيب خلاف الأصل ، وإنّما دل عليه الدليل مع (ما) ، وهو قولهم : لماذا جئت ، بإثبات الألف [٣] .

واعترض أبو حيّان على أبي البقاء في هذا المنع ، وذكر أن أصحابنا يجيزون تركيب (من) مع (ذا) وجعلهما اسماً واحداً ، حيث أجازه : ابن عصفور [٤] ، وابن مالك [٥] ، وتبعهما السمين الحلبي [٦] ، والدماميني [٧] .

واختار أبو حيّان التركيب في مواضع من تفسيره ، واستبعد جعل (من) مبتدأ و (ذا) خبره . قال عند قوله تعالى : ﴿ **من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه** ﴾ [٨] : " و (من) رفع على الابتداء ... وخبر المبتدأ قالوا : ذا ويكون الذي نعتاً لذا ، أو بدلاً منه ، وعلى هذا الذي قالوا يكون (ذا) اسم إشارة ، وفي ذلك بعد ؛ لأن (ذا) إذا كان اسم إشارة وكان خبراً عن (من) استقلت بهما الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى الموصول بعدها والذي يظهر أن (من) استفهامية ركب معها (ذا) [٩] ".

ويرد على أبي حيان تعليله هذا أنه أجاز في بعض المواضع جعل (من) مبتدأ و (ذا) خبره مع احتياج الجملة إلى الموصول بعدها كما في آية المسألة .

---

[١] المجالس : ٥٢٦ .

[٢] إعراب القرآن ٣٣٠/١ .

[٣] مغني اللبيب : ٤٣٢ .

[٤] شرح الجمل ١٧٨/٢ .

[٥] شرح التسهيل ١٩٦/١ .

[٦] الدر المصون ٥٩٤/١ .

[٧] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق الدكتور / محمد بن عبدالرحمن المفدى (ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٣م) ١٩٨/٢ .

[٨] سورة البقرة : ٢٥٥ .

[٩] البحر المحيط ٦١٠/٢-٦١١ ، وانظر : ٤٦٢/٨ .

وكما في قوله تعالى : ﴿**أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن**﴾ [1] . ذهب إلى أنّ (من) في موضع رفع على الابتداء ، (وهذا) خبر [2] ، مع أن الجملة محتاجة إلى الموصول بعدها.

وعلى هذا فإنّ **القول الراجح** هو قول أبي البقاء ومن معه من النحاة الذين يرون عدم جواز تركيب (من) مع (ذا) وتصييرهما اسماً واحداً .

---

[1] سورة الملك : ٢٠ .

[2] البحر المحيط ٢٢٨/٨ .

المبحث الثاني : المبني من الأفعال

وفيه عشر مسائل

المسألة الأولى : هل لكان الناقصة مصدر

المسألة الثانية : عمل كان الناقصة في الجار والمجرور

المسألة الثالثة : المعطوف على جملة الشرط يجب أن تكون جملة فعلية

المسألة الرابعة: عطف جملة وبشر .

المسألة الخامسة: إعراب جملة مكناهم .

المسألة السادسة : الفصل بين المتعاطفين بجملة .

المسألة السابعة: تأويل الفعل بالمصدر .

المسألة الثامنة : إلحاق قطع بظن

المسألة التاسعة : حذف كان مع اسمها

المسألة العاشرة : تعليق تفكر

المسألة الأولى

هل لكان الناقصة مصدر.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : وما هنا مصدرية وصلتها يكذبون وليست كان صلتها لأنها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر " [2] .

قال أبو حيّان : " ... و(ما) مصدرية، أي: بكونهم يكذبون ... ومن زعم أن "كان" الناقصة لا مصدر لها فمذهبه مردود، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر "كان" الناقصة، والأصح أنه لا يلفظ به معها، فلا يقال: كان زيد قائما كونا ... "[3] .

وقال أبو حيّان : " وزعم أبو البقاء أن كون (ما) موصولة أظهر قال لأن الهاء المقدرة عائدة إلى الذي دون المصدر ، ولا يلزم أن يكون ثم هاء مقدرة " [4] .

المناقشة والتحليل:

تنقسم " كان " وأخواتها إلى ثلاثة أقسام [5] :

القسم الأول: ما لا يتصرف مطلقًا، وهو : ليس ، ودام، على الراجح.

القسم الثاني : ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو : زال، وبرح، وفتئ ، وانفك ، حيث يستعمل منها الماضي، والمضارع ، واسم الفاعل، ولا يستعمل منها أمر، ولا مصدر .

القسم الثالث: ما يتصرف تصرفًا تامًا ، فيأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، وهو بقية أفعال هذا الباب، وهى: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وبات ، وظل ، وصار .

---

[1] البقرة : ١٠ .

[2] التبيان ٢٧/١ .

[3] البحر المحيط (١ / ١٩٥) .

[4] البحر المحيط ١٩٨/١ .

[5] شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٦ ، ٣٨٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٣٨، ٢٣٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٨ . ٢٧١) ، والتصريح (١/ ١٨٦، ١٨٧)، وهمع الهوامع (١/ ٣٦٤ ، ٣٦٥) ،

أمّا (كان) التامة فقد اتفق النحاة [١] على أن لها مصدراً، وأنها تدل على الحدث، ومعانيها متعددة: تكون بمعنى: ثبت ، نحو: ما شاء الله كان . وبمعنى : وجد ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ** ﴾ [٢]، وبمعنى: حضر، نحو : كان لبن، أي: حضر ٠ وبمعنى: حدث نحو : كان أمر، أي: حدث، وبمعنى: كفل، نحو: كنت الصبى، أي: كفلته. وبمعنى: غزل، نحو: كنت الصوف، أي: غزلته ٠

و"كان" التامة تؤكد المصدر بلا خلاف، نحو: كان الأمر كوناً، أي: حدث حدوثًا ٠وكذلك اتفقوا على وجود المصدر لأخوات (كان) اللاتي يستعملن تامات ، وهن: أمسى، وأصبح ، وأضحى، بمعنى: دخل في الصباح، والمساء، والضحى، نحو: قوله تعالى: ﴿ **فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ** ﴾ [٣]، أي : حين تدخلون في الصباح والمساء، ونحو: أضحينا، أي : دخلنا في الضحى، و"دام" بمعنى : بقي، كقوله تعالى: ﴿ **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ** ﴾ [٤]، و"بات" بمعنى: نزل، نحو: بات القوم ، أي : نزل بهم ليلا و"ظل" بمعنى: دام ، واستمر، نحو: ظل اليوم، أي : دام ظله. و"صار" بمعنى: انتقل، نحو: صار الأمر إليك ، أي : انتقل٠

أما (كان) الناقصة، وأخواتها المتصرفات فهل لها مصدر تدل عليه، كما تدل على الزمان ؟

ذهب ابن مالك[٥] ، وجمهور المتأخرين من النحاة[٦] إلى أنّ لها مصدرًا تدل عليه .

---

[١] المقرب ومعه مثل المقرب (١٤٠)، وشرح التسهيل (١/ ٣٤١ ـــ ٣٤٣)، والتصريح (١/١٩٠ ، ١٩١) .

[٢] البقرة / ٢٨٠

[٣] الروم/ ١٧

[٤] هود/ ١٠٧، ١٠٨

[٥] شرح التسهيل (١/ ٣٣٨) ٠

[٦] شرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ١٧٨، ١٧٩) ، وشرح ابن الناظم (٩٤، ٩٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٥١)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠)، والتصريح (١/ ١٨٧)، وهمع الهوامع (١/ ٣٦٢) .

وذهب جماعة من متقدمي النحاة ، ومتأخريهم ، ومنهم : سيبويه ، والمبرد، وابن السراج، والفارسي[١] ، وابن جنّي[٢] ، وعبد القاهر الجرجاني[٣] ، وابن برهان[٤] ، وابن الخشاب[٥] ، وعلى ابن سليمان الحيدرة[٦] ، وأبو البقاء العكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، والشلوبين[٩] ، وابن أبى الربيع[١٠]، إلى أن هذه الأفعال لا مصادر لها؛ لأنها لا تدل على الحدث، بل على الزمان فقط .

---

[١] المسائل العسكرية للفارسي (٩٦) تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد (مطبعة المدني ـــ المؤسسة السعودية بمصر . القاهرة . ط: الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م) ،

[٢] اللمع في صنعة العربية لابن جني ــ تحقيق الدكتور / حسين محمد شرف (ط: الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م) (١١٩) ٠

[٣] المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان (الجمهورية العراقية . وزارة الثقافة والإعلام . دار الرشيد . ١٩٨٢م) (١/ ٣٩٨ . ٤٠١) ٠

[٤] **هو:** عبدالواحد بن على أبو القاسم العكبري ، كان أول أمره منجمًا، ثم نظر في النحو، واشتهر فيه، له: شرح اللمع، توفي في بغداد سنة (٤٥٦هـ) ٠ ترجمته في : إنباه الرواة (٢/ ٢١٣ ، ٢١٥)، وبغية الوعاة (٢/١٢٠، ١٢١) ٠ورأيه في : شرح اللمع لابن برهان (١/ ٤٩) تحقيق الدكتور/ فائز فارس (الكويت . ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) ٠

[٥] المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب . تحقيق الأستاذ / على حيدر (دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م). (١٢٥) ٠

[٦] **هو:** على بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم، أبو الحسن ، الملقب بحيدرة ، وبالبكيلي ، ولد ببكيل (من أعمال ذمار) من مصنفاته النحوية: كشف المشكل في النحو، توفى سنة (٥٩٩هـ) ٠

ترجمته في : بغية الوعاة (٢/ ١٦٨).

رأيه في : كشف المشكل في النحو له (١/ ٣٢٦) تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر (مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) ٠

[٧] اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٤ . ١٧١)، والمتبع (١/ ٢٥٨) ٠

[٨] شرح المفصل له (٧ / ٨٩ ، ٩٠) ٠

[٩] **هو:** عمر بن محمد بن عبدالله أبو على ، المعروف بالشلوبين (ويروى: الشلوبيني) ولد بأشبيلية، من مصنفاته النحوية: التوطئة، والتعليق على كتاب سيبويه، توفي بأشبيلية سنة (٦٤٥هـ) ٠

تراجع ترجمته في : بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥)، وينظر رأيه في : التوطئة له (٢١٠) تحقيق الأستاذ/ يوسف أحمد المطوع (دار التراث العربي . القاهرة ٠

[١٠] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (٢/ ٦٦٣ ، ٦٦٤) ٠

قال سيبويه: " ... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار، وما دام، وليس ، وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر ، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى"[١].

وقال المبرد: "اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر، وإنما دخلت "كان" لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك"[٢].

وصرح ابن السراج بأن هذه الأفعال أفعال لفظية، لا حقيقية، فهي تتصرف تصرف الأفعال، إلا أنها لا دلالة فيها على الحدث، فهي لمجرد الزمان فقط .

قال – رحمه الله تعالى – : "وأخوات "كان" : صار، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما أشبه ذلك مما يجئ عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن ؛ فشبهوها بالفعل لذلك ، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى ، وزمان ، نحو قولك : "ضرب" يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى الضرب الواقع فيه ، و"كان" إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط ، و"يكون" تدل على ما أنت فيه من الزمان، وعلى ما يأتي ، فهي تدل على زمان فقط ..."[٣].

وذهب ابن عصفور إلى أن هذه الأفعال مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، ومن ثم قال: "وفى هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين هل تدل على معنى الحدث أو لا ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث ، وإنما هي لمجرد الزمان ، ولذلك لم يلفظ لها بمصدر، لا يقال: كان زيد قائما كونا، ولا أمسى عبد الله ضاحكًا إمساء، وكذلك سائر أخواتها . والصحيح: أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع، ويهملون الأصول..."[٤].

---

[١] الكتاب (١ / ٤٥) .

[٢] المقتضب (٣/ ٩٧) .

[٣] الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) (١/ ٨٢) .

[٤] شرح الجمل (١/ ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

ورد ابن خروف[١] ، **وابن مالك، وغيره من المتأخرين** على سيبويه والمبرد، ومن تبعهما وأثبتوا وجود المصدر لـ"كان"، وأكدوا دلالتها على الحدث كسائر الأفعال الحقيقية، وإن كانت لا تؤكد بمصدرها كـ"كان" التامة .

قال ابن خروف متحدثًا عن هذه الأفعال: " ٠٠هى أفعال حقيقية، فأحكامها أحكام الأفعال في كل شيء ، إلا أنها لا تؤكد في مصادرها؛ لأنها لا فائدة في ذلك، وهى مأخوذة من أحداثها، بدليل أن أخواتها تستعمل استعمالها في الرفع ، والنصب بها ؛ تقول: أعجبني كون زيد عالما، وكون الخالق يخلق مستحيلا ..."[٢]٠

وقال أيضاً : " ... وليست "كان"، و"يكون" لمجرد الزمان ؛ بدليل قولهم : "**زيد كان أخاك**" ولا دلالة فيه على زمان، وكذلك "كون زيد أخاك ، أو منطلقًا" جنس، لا دلالة فيه على زمان أيضاً"[٣]٠

وساق[٤] **ابن مالك عشرة أدلة أكد بها دلالة** هذه الأفعال على الحدث، وأبطل بها دعوى من أنكر ذلك، وأهمها :

١ – أن من منع دلالتها على الحدث معترف بفعليتها، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث، والزمان معًا ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، وهذه الأفعال ليست مصادر ، ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر ٠

٢ – أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لما دخلت عليها "أن" المصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ** ﴾ [٥] لأن "أن" هذه وما وصلت به في تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحًا في قول الشاعر :

ببـذل وحلم سـاد في قومـه الفتى وكـونـك إيـاه عـلـيـك يسـيـر[٦]

٣ – أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث لما بنى منها اسم الفاعل، كما في قول الشاعر:

---

[١] **هو** أبو الحسن على بن محمد الحضرمي، الأندلسي، القرطبي، ولد في إشبيلية، وأخذ عن ابن طاهر، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي ، اختلف في وفاته، فقيل (٦٠٥هـ)، وقيل (٦٠٩هـ)، وقيل (٦١٠هـ)٠ تنظر ترجمته فى : إنباه الرواة (٤/ ١٩٢) ، وبغية الوعاة (٢٠٣/٢، ٢٠٤) ٠

[٢] شرح جمل الزجاجي (١/ ٤١٥) ٠

[٣] المصدر السابق (١/ ٤١٧) ٠

[٤] شرح التسهيل (١/ ٣٣٨ . ٣٤١) ٠

[٥] الأعراف / ٢٠ ٠

[٦] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣٣٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٢/١ .

وما كل من يبدى البشـــاشـــة كائنًا أخــاك إذا لم تلفــه لــك منجــدا[1]

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث، وما هو به قائم أو عنه صادر ٠

٤ – أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث لما بنى منها فعل الأمر ، كما في قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ [2]؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث ٠

٥ – أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث لا تتغير بالقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن؛ فكانت دلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان ٠

وقال الرضى متحدثاً عن هذه الأفعال، ومؤكداً دلالتها على المصدر: "إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلامًا ، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلامًا بالمرفوع دون المنصوب. وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء ؛ لأن "كان" في نحو : "كان زيد قائمًا" يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي : حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ، ثم قلت: حصل قيام ... فـ"كان" يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في "كان"... "[3]٠

وقال المرادي[4] : " ... وما سواه ناقص ، وهو الذى لا يكتفى بالمرفوع، ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة، لا لأنها سلبت الدلالة على المصدر ، خلافا لجمهور البصريين ؛ لوجود مصدرها عاملاً في قوله :

ببـذل وحلم ســـاد في قومـه الفتى وكونـك إيـاه علـيـك يســـير[5]"

وقال ابن عقيل[6]: " ... واختلف الناس في "كان" الناقصة، هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدرا، ومنه قوله :

---

[1] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣٤٠/١، وهمع الهوامع ٣٦٥/١ ٠

[2] النساء / ١٣٥ ٠

[3] شرح كافية ابن الحاجب (٤/ ١٧٨، ١٧٩) ٠

[4] توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٠٣) ٠

[5] تقدم تخريجه ١٣١ ٠

[6] شرح ابن عقيل (١ / ٢٧٠) ٠

ببـذل وحلم ســـــاد في قومــه الفتى وكـونــك إيــاه عـلـيــك يســـــيـر[1]

وقد أول كثير من المعربين الآية الكريمة التي يدور حديثنا حولها على أن "ما" مع ما دخلت عليه، وهو الفعل "كان" في تأويل مصدر، هو "الكون"، وهو مصدر "كان" الناقصة، ورد بعضهم على من منع ذلك، وعلى رأس هؤلاء المعربين: مكي بن أبى طالب، أبو البركات الأنباري ، وأبو حيان.

جاء في المشكل: " وقوله : (بما كانوا) الباء متعلقة بالاستقرار، أي : وعذاب مؤلم، مستقر لهم بكونهم يكذبون بما أتى به نبيهم ، و(ما) ، والفعل مصدر، و(يكذبون) خبر (كان)"[2].

وجاء في البيان: " الباء تتعلق بفعل مقدر، والتقدير: ولهم عذاب أليم استقر لهم بما كانوا يكذبون، و(ما) مع الفعل بعدها في تقدير المصدر، والتقدير: بكونهم يكذبون، و(يكذبون) جملة فعلية في موضع نصب؛ لأنّه خبر (كان)" [3].

وجاء في التحرير والتنوير: " .. و(ما) المجرورة بالباء مصدرية، والمصدر هو المنسبك من "كان"، أي : الكون"[4].

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيّان ومعظم النحاة من أنّ (كان) الناقصة لها مصدر، أمّا اعتراضه الثاني على كون (ما) ، موصولة فلم أعثر في التبيان على أنّ أبا البقاء قال إن ما موصولة .

---

[1] تقدم تخريجه ١٣١ .

[2] مشكل إعراب القرآن (١/ ٧٨) .

[3] البيان (١/ ٥٥) .

[4] التحرير والتنوير (مـ١ / جـ١ صـ٢٨٣) .

المسألة الثانية

عمل كان الناقصة في الجار والمجرور

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾[1].

قال أبو البقاء : (أن تموت) اسم كان ، و (إلا بإذن الله) الخبر ، واللام للتبيين متعلقة بـ (كان) [2] .

واعترض عليه أبو حيان بأنّ هذا لا يتم إلا إن كانت تامة [3] .

المناقشة والتحليل :

ذهب أبو حيان هنا إلى أن كان الناقصة لا تعمل في الجار والمجرور إلا أنّه في الارتشاف يرى غير ذلك ؛ فقد ذهب إلى أنّ عملها مترتب على دلالتها على الحدث من عدمها ، وقد رجّح دلالتها على الحدث إذ يقول : " واختلفوا هل تعمل في الظرف والمجرور والحال فقيل : لا تعمل وقيل تعمل وينبغي أن يكون هذا الخلاف مترتباً على دلالتها على الحدث أو لا تدل عليه " [4] .

ويقول أيضاً : كونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور ... هو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبي علي وهو ظاهر مذهب سيبويه والمشهور والمنصور أنّها تدل على الحدث والزمان " [5] .

ورجّح ابن هشام دلالتها على الحدث إذ يقول : " من زعم أنّه لا يدل على الحدث منع ذلك ... والصحيح أنّها كلها دالة عليه إلا ليس [6] .

غير أنّ هناك أمراً قد يضعّف إعراب أبي البقاء وهو أن لام التبيين لا تتعلق إلا في موضعين[7] ليس هذا منهما . وهما : أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهومين حباً أو بغضاً ، أمّا في غيرهما فتتعلق بمحذوف [8]

---

[1] آل عمران ١٤٥ .

[2] التبيان ٢٩٧/١.

[3] البحر المحيط ٨٨/٣.

[4] الارتشاف ٧٥/٢ .

[5] الارتشاف ٧٥/٢ .

[6] مغني اللبيب ٥٧٠ .

[7] مغني اللبيب ٢٩١-٢٩٢ والدر المصون ٢٢٣/٢ .

[8] مغني اللبيب ٢٩٢ .

والقول الراجح أن تكون اللام في (لنفس) للتبيين كما قال أبو البقاء ومن قبله النحاس[1] ومكي بن أبي طالب [2] وابن الأنباري [3] إلا أنها ليست متعلقة بـ (كان) كما ذهب أبو البقاء وإنما متعلقة بمحذوف تقديره أعني أو إرادتي .

---

[1] إعراب القرآن ١/٤١٠ .

[2] مشكل إعراب القرآن ١/١٧٥.

[3] البيان ١/٢٢٣ .

المسألة الثالثة

المعطوف على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية

قال الله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾[1] .

قال أبو حيّان : " وأجاز أبو البقاء أن يكون (أو به أذى من رأسه) معطوفاً على (كان) و(أذى) رفع بالابتداء ، و (به) الخبر ، متعلق بالاستقرار ، والهاء في (به) عائدة على (من)" [2] .

قال أبو حيّان : " وكان قد قدم أبو البقاء أن " من " شرطية ، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأ ؛ لأن المعطوف على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية ؛ لأن جملة الشرط يجب أن تكون فعلية ، والمعطوف على الشرط شرط ، فيجب فيه ما يجب في الشرط ، ولا يجوز ما قاله أبو البّقاء على تقدير أن تكون (من) موصولة لأنها إذ ذاك مضمنة معنى اسم الشرط ، فلا يجوز أن توصل على المشهور بالجملة الاسمية " [3] .

المناقشة والتحليل :

لقد نص النحاة على أن الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره [4] .و العطف بالواو ممّا يقتضي التشريك لفظًا ومعنى [5] .

ويقول ابن هشام في رده على من قال بمثل ما قال به أبو البقاء : " ومن الوهم قول بعضهم ... ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها " [6] .

ومنع ابن هشام أن يكون قوله تعالى : (أو به أذى من رأسه) معطوفاً على (كان) على جعل (من) موصولة فقال : " على أنّه لو قدر (من) موصولة لم يصح قوله أيضاً ؛ لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط " [7] .

---

[1] البقرة ١٩٦.

[2] البحر المحيط ٨٤/٢.

[3] البحر المحيط ٨٤/٢.

[4] الإنصاف ٢٦٠/٢ ، شرح التسهيل ٧٣/٤ ، شرح الرضي للكافية ٢٦٢/٢ ، ، أوضح المسالك ١٢٥/٣ .

[5] شرح التسهيل ٣٤٨/٣ .

[6] مغني اللبيب ٧٥٩ .

[7] المرجع نفسه .

غير أنّ أبا البقاء لم يقل ذلك في التبيان ، وعلى فرض صحته **فإنّ أبا حيّان محق** في اعتراضه ، كما وافقه فيه ابن هشام أيضاً .

وقال أبو حيّان في نفس هذه الآية أيضًا : " ومنكم : متعلق بمحذوف وهو في موضع الحال؛ لأنّه قبل تقدمه كان صفة لـ (مريضًا) فلما تقدم انتصب على الحال . ومن هنا للتبعيض ، وأجاز أبو البقاء أن يكون متعلقاً بـ (مريضاً) وهو لا يكاد يعقل " [1] .

وأيضًا لم يتطرق أبو البقاء إلى إعراب (منكم) في تبيانه .

---

[1] البحر المحيط ٢/ ٢٦٠ .

المسألة الرابعة

عطف جملة (وبشر)

قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [1].

وقال أبو حيّان : " الجملة من قوله : " وبشر " معطوفة على ما قبلها ، وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد و الإزهاق وبشر عمرا بالعفو والإطلاق ، قال هذا الزمخشري وتبعه أبو البقاء . فقال: الواو في(وبشر) عطف بها جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين ... وأجاز الزمخشري و أبو البقاء أن يكون قوله : (وبشر) معطوفًا على قوله : (فاتقوا النار) ليكون عطف أمر على أمر ... وهذا الذي ذهبا إليه خطأ لأن قوله : (فاتقوا) جواب للشرط وموضعه جزم ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن في قوله : (وبشر) ... " [2].

المناقشة والتحليل :

أجاز الزمخشري و أبو البقاء – إن صح ما نقل عن أبي البقاء – في جملة وبشر وجهين:

أحدهما : أن تكون معطوفة على ما قبلها وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين .

الثاني : أن يكون قوله : " وبشر " معطوفاً على قوله : (فاتقوا النار) ليكون عطف أمر على أمر .

ووافق أبو حيّان الزمخشري وأبا البقاء على الوجه الأول ، واعترض على الثاني ، ودافع ابن عاشور عن الوجه الثاني فقال : " وجوز صاحب الكشاف أن يكون قوله (وبشر) معطوفاً على قوله (فاتقوا) الذي هو جواب الشرط فيكون له حكم الجواب أيضاً ، وذلك لأن الشرط وهو (فإن لم تفعلوا) سبب لهما ؛ لأنهم إذا عجزوا عن المعارضة فقد ظهر صدق النبي فحق اتقاء النار وهو الإنذار لمن دام على كفره ، وحقت البشارة للذين آمنوا . وإنّما كان المعطوف على الجواب

---

[1] البقرة ٢٤-٢٥ .

[2] البحر المحيط ١/٢٥١-٢٥٣.

مخالفاً له ؛ لأنّ الآية سيقت مساق خطاب للكافرين على لسان النبي فلمّا أريد ترتب الإنذار لهم والبشارة للمؤمنين جعل الجواب خطاباً لهم ؛ لأنّهم المبتدأ بخطابهم وخطاباً للنبي ليخاطب المؤمنين إذ ليس للمؤمنين ذكر في هذا الخطاب فلم يكن طريقًا لخطابهم إلا الإرسال إليهم " [١]

والقول الراجح أنّ جملة (وبشر الذين آمنوا) معطوفة على جملة (أعدت للكافرين) وإن كانت أولاهما خبرية والثانية إنشائية فذلك جائز وله نظائر وأجازه جماعة من النحاة منهم الصفار [٢]، وابن هشام [٣].

---

[١] التحرير والتنوير ٣٥٢/١ .

[٢] همع الهوامع ٢٧٣/٥ .

[٣] مغني اللبيب ٥٣٥/٢ .

المسألة الخامسة

إعراب جملة مكنّاهم

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [1]

قال أبو البقاء : " (مكناهم) : في موضع جر صفة لـ (قرن) وجمع على المعنى " [2] .

قال أبو حيّان : " والضمير في (مكناهم) عائد على (كم) مراعاة لمعناها ؛ لأن معناها جمع ، والمراد بها الأمم . وأجاز الحوفي و أبو البقاء أن يعود على (قرن) وذلك ضعيف ؛ لأن (من قرن) تمييز لـ (كم) فـ (كم) هي المحدث عنها بالإهلاك فتكون هي المحدث عنها بالتمكين فما بعده ؛ إذ (من قرن) جرى مجرى التبيين ولم يحدث عنه ... والظاهر أن قوله (مكناهم) جواب لسؤال مقدر " [3] .

المناقشة والتحليل :

أبطل أبو حيّان اعتراضه بنفسه حيث قال في آخر المسألة : " وقال أبو البقاء : (مكنّاهم) في موضع جر صفة لـ (قرن) ، وجمع على المعنى ، وما قاله أبو البقاء ممكن " .

---

[1] الأنعام ٦ .

[2] التبيان ١/٨٠ .

[3] البحر المحيط ٤/٤٣٨-٤٣٩ .

المسألة السادسة

الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : " (وأرجلكم) : يقرأ بالنصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : هو معطوف على الوجوه و الأيدي ، أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز بلا خلاف ، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك .

والثاني : أنه معطوف على موضع (برؤوسكم) ، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع " [2] .

قال أبو حيّان : " واختلفوا في تخريج هذه القراءة فقيل : هو معطوف على قوله : وجوهكم و أيديكم إلى المرافق و أرجلكم إلى الكعبين ، وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض بل هي منشئة حكمًا . وقال أبو البقاء : هذا جائز بلا خلاف ، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور [3] – وقد ذكر الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه – قال و أقبح ما يكون ذلك بالجمل ، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج " [4] .

المناقشة والتحليل :

الأصل في التابع أن يتصل بمتبوعه ؛ لأنه مكمل ومبين له ، وأجاز النحاة الفصل بين المتعاطفين بغير أجنبي محض، كالظرف، نحو: جاء محمد اليوم وعمرو، والمصدر، نحو قول الشاعر :

فصـــلقنـا فـي مـراد صـــلقـة وصـــداء ألحقتهم بـالثَّلـل[5]

---

[1] المائدة ٦ .

[2] التبيان ٤٢٢/١ .

[3] شرح الجمل ٢٥٩/١ .

[4] البحر المحيط ٤٥٢/٣ .

[5] **البيت** من الرمل، قاله لبيد بن ربيعة في : ديوانه (١٤٦)، والخصائص (٢/ ٣٩٦)، والمحتسب (٢/ ٢٥٠)، واللسان (ثلل ١/ ٥٠١) ، و(صلق ٤/ ٢٤٨٥) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٢٢ ، ٢٥٩) ، والثلل المراد الثلال وهو جمع ثلة من الغنم، والصلقة هو الصياح والولولة والصوت الشديد.

قال ابن عصفور : "ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فتقول : "قام زيد اليوم وعمرو " ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف؛ لأنه ليس بأجنبي من الكلام، ومن ذلك قوله:

فصـــلقنـا فـي مـراد صـــلقـة وصـــداء ألحقتهم بـالثلـل[1]

ففصل بين مراد وصداء بالمصدر ، وهو صلقة ؛ لأنه ليس بأجنبي ..."[2].

ومما أجازوا الفصل به أيضاً معمول المصدر ، والتوكيد اللفظي ، أو المعنوي للضمير المرفوع المتصل المستتر ، أو البارز عند العطف عليه. **قال ابن مالك:** "إن كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العاطف بضمير مرفوع منفصل، كقوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ**﴾ [3] ، أو بتوكيد إحاطي ، كقول الشاعر:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا[4]

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول، أو غيره، كقوله تعالى: ﴿ **يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ** ﴾[5]، ويتناول غير المفعول التمييز، كقول الشاعر :

ملئت رعباً وقوم كنت راجيهم لما دهمتك من قومي بآساد[6]

والنداء ، كقوله :

لقد نلت عبد الله وابنك غاية من المجد من يظفر بها فاق سوددا"[7]

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي فلا يجوز، ومن ذلك الفصل بالجملة غير الاعتراضية؛ ولهذا اختلف المعربون في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ [8] ، حيث أجاز **مكى ، وابن**

---

[1] تقدم تخريجه ١٤٢ .

[2] شرح الجمل (١/ ٢٥٩) .

[3] الأنبياء / ٥٤ .

[4] **البيت** من الوافر ، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٣) ، والمساعد (٤٦٩/٢)، والتصريح (٢/ ١٥٠) .

[5] الرعد / ٢٣ .

[6] البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٧٣/٣، وهمع الهوامع١٨٨/٣ .

[7] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل (٣٧٣/٣)، وهمع الهوامع (١٨٨/٣).

[8] المائدة / ٦ .

عطية[١] ، **وأبو البقاء، والبيضاوي** [٢] أن يكون: **(وأرجلكم)** معطوفاً على: **(فاغسلوا وجوهكم وأيديكم)** على الرغم مما فيه من الفصل بجملة **(وامسحوا برؤوسكم)** ٠

قال مكى: "قوله : **(وأرجلكم)** من نصبه عطفه على الأيدي والوجوه ... "[٣]٠

وقال أبو البقاء: " **(وأرجلكم)** يقرأ بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما : هو معطوف على الوجوه والأيدي ، أي : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز في العربية بلا خلاف ... والثاني : أنه معطوف على موضع **(برؤوسكم)** ، والأول أقوى؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع ... "[٤]٠

ورد أبو حيّان على هؤلاء قائلاً : " ... وقرأ نافع[٥] والكسائي وابن عامر[٦] وحفص[٧] **(وأرجلكم)** بالنصب، واختلفوا في تخريج هذه القراءة، فقيل: هو معطوف على قوله : **(وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)** وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي منشئة حكمًا، وقال أبو البقاء: هذا جائز بلا خلاف. وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال : "وأقبح ما يكون ذلك بالجمل" ، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج"[٨]٠

وقال ابن عصفور : "فصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه ، وهو (وجوهكم) بالجملة، وهى (وامسحوا برؤوسكم)؛ لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء، ولأجل واو

---

[١] المحرر الوجيز (٥/ ٤٧) ٠

[٢] تفسير البيضاوي (١٤٢) ٠

[٣] مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٩) ٠

[٤] التبيان (١/ ٢٠٨) ٠

[٥] **هو** نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم المدني ، أحد القراء السبعة ، أخذ عن جماعة من تابعي المدينة، وروى عنه قالون، وورش، توفى سنة (١٦٩ هـ)، تنظر ترجمته في : غاية النهاية (٢/ ٣٣٠ ، ٣٣٤) ٠

[٦] **هو** عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي، الشامي، أحد القراء السبعة، توفى في دمشق سنة (١١٨هـ)، تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/ ٤٢٣ . ٤٢٥).

[٧] **هو** حفص بن عمر بن عبدالعزيز الأزدي ، الدوري، أبو عمرو، إمام القراءة فى عصره، وأول من جمع القراءات، كان ضريرًا، وكان ثقة، ضابطًا، توفى سنة (٢٤٦هـ) ٠تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/ ٢٥٥)،

[٨] البحر المحيط (٣/ ٤٣٨) . الدر المصون (٤/ ٢١٠) ٠

العطف أيضًا . الداخلة على (امسحوا) ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها، وحروف العطف كلها مشركة في العامل" .[١]

قال الألوسي في إعراب هذه الآية : " لزوم الفصل بالجملة إنما يخل إذا لم تكن جملة (وامسحوا برؤوسكم) متعلقة بجملة المغسولات فإن كان معناها وامسحوا الأيدي بعد الغسل برؤوسكم فلا إخلال – كما هو مذهب كثير من أهل السنة – من جواز المسح ببقية ماء الغسل ، واليد المبلولة من المغسولات ومع ذلك لم يذهب أحد من أئمة العربية إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين ، أو معطوف ومعطوف عليه ، بل صرح الأئمة بالجواز ، بل نقل أبو البقاء إجماع النحويين على ذلك ، نعم توسط الأجنبي في كلام البلغاء يكون لنكتة وهي هنا ما أشرنا إليه ، أو الإيماء إلى الترتيب " [٢] .

وقال أبو حيّان في موضع آخر مجيزاً الفصل : " وقال الزمخشري : وقرئ : (وجناتٍ) بالنصب عطفًا على (نبات كل شيء) أي : وأخرجنا به جنات من أعناب ، وكذلك قوله : (والزيتون والرمان) انتهى . فظاهره أنه معطوف على نبات كما أن (وجنات) معطوف عليه"[٣].

وفي قوله تعالى : ﴿ **وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية ، وأعتدنا للظالمين عذابًا أليمًا ۞ وعادًا وثمودًا وأصحاب الرس وقرونًا بين ذلك كثيرًا** ﴾ [٤] قال : " والظاهر عطف (وعادا) على (قوم) " [٥] .

والقول الراجح هو ما قاله أبو البقاء من جواز الفصل بين المتعاطفين بالجملة غير الاعتراضية لقول كثير من النحاة به ومنهم : الفراء [٦] ، والطبري [٧] ، والزجاج [٨] ، والنحاس [٩]، وابن عطية[١٠]، وابن الأنباري [١١]، والألوسي [١٢].

---

[١] شرح الجمل (١/ ٢٥٩) ، همع الهوامع (٣/ ١١٥) .

[٢] روح المعاني ٢٤٨/٦ ، ٢٤٩ .

[٣] البحر المحيط ٥٩٩/٤ .

[٤] الفرقان ٣٧ ، ٣٨ .

[٥] البحر المحيط ١٠٦/٨ .

[٦] معاني القرآن ٣٠٢/١ .

[٧] تفسير الطبري ١٢٦/٦ .

[٨] معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢ .

[٩] إعراب القرآن ٩/٢ .

[١٠] المحرر الوجيز ١٦٣/٢ .

[١١] البيان ٢٨٤/١ .

[١٢] روح المعاني ٢٤٦/٦ .

المسألة السابعة

تأويل الفعل بالمصدر

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾[1].

قال أبو البقاء : اثَّاقلتم : الكلام فيها مثل الكلام في ادّارأتم والماضي هنا بمعنى المضارع ، أي : ما لكم تتثاقلون . وموضعه نصب ؛ أي : أي شيء لكم في التثاقل ، أو في موضع جر على رأي الخليل . وقيل : هو حال ، أي : ما لكم متثاقلين " [2] .

قال أبو حيّان : " وقرأ الأعمش : " تثاقلتم " وهو أصل قراءة الجمهور (اثَّاقلتم)... وقال أبو البقاء : الماضي هنا بمعنى المضارع أي : ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا. وموضعه نصب . أي : أي شيء لكم في التثاقل ، أو في موضع جر على مذهب الخليل. وهذا ليس بجيد ؛ لأنه يلزم منه حذف (أن) لأنه لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل، وحذف (أن) في هذا قليل جدًا أو ضرورة . وإذا كان التقدير في التثاقل فلا يمكن عمله في (إذا) لأن معمول المصدر الموصول لا يتقدم عليه " [3] .

المناقشة والتحليل :

رد أبو حيان قول أبي البقاء بحجة أنه يلزم منه حذف (أن)لأنه لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل. **ورد الرضي** على أبي حيان في ذلك فقال : وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه نحو قولك : اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار . قال تعالى : ﴿ **ولا تأخذكم بهما رأفة** ﴾[4] وقال ﴿ **بلغ معه السعي** ﴾[5] وفي نهج البلاغة : قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به ، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه " [6]

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو البقاء والرضي والله أعلم .

---

[1] التوبة ٣٨ .

[2] التبيان ٦٤٤/٢ .

[3] البحر المحيط ٤٠/٤ .

[4] النور ٢ .

[5] الصافات ١٠٢ .

[6] شرح الرضي على الكافية ١٩٥/٢ .

المسألة الثامنة

إلحاق (قطع) بـ (ظن) في نصب المفعولين

قال الله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ ﴾ [1] .

وأجاز أبو البقاء أن يكون "قطعنا" بمعنى: صيرنا وأن ينتصب (اثنتي عشرة) على أنه مفعول ثانٍ لـ (قطعناهم) [2].

قال أبو حيّان : (ولم يعد النحويون هذا الفعل من باب ظننت) [3] .

المناقشة والتحليل :

ألحق بعض النحاة بـ(صير) (ضرب) مع المثل[4]، نحو قوله تعالى : ﴿ **ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا**﴾[5]، وقوله (جل شأنه): ﴿ **وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ** ﴾ [6] حيث قالوا: إن (ضرب) متعدية إلى اثنين ، وهما في الآية الأولى : (مثلاً) ، و(عبدًا)، وفى الآية الثانية : (مثلاً)، و(أصحاب)، ويكون (مثلاً) هو المفعول الثاني، والمعنى: صيره مثلاً.

وقيل[7]: إن (ضرب) تلحق بـ(صير) مطلقًا، أي: مع المثل، ومع غيره، نحو: ضربت الفضة خاتمًا ، وضربت الطين خزفًا .

ورد ابن مالك ذلك ، فقال : " وألحق قوم بأفعال هذا الباب (ضرب) المتعلقة بالمثل، والصواب ألا تلحق بها؛ لقوله تعالى: ﴿ **ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ** ﴾ [8] فبنى (ضرب) المذكورة لما لم يسم فاعله، واكتفى بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب"[9].

وقال الرضى : "ويجوز أن يقال : معنى: "ضرب مثلاً" أي: بين، فهو متعد إلى واحد، والمنصوب بعده عطف بيان"[10].

---

[1] الأعراف / ١٦٠ .

[2] التبيان (١ / ٢٨٧) .

[3] البحر المحيط (٤/ ٤٠٥) .

[4] شرح التسهيل (٨٥/٢)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٧٠/٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٠٦)، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥) .

[5] النحل / ٧٥ .

[6] يس / ١٣ .

[7] ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٠٦) ، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥) .

[8] الحج / ٧٣ .

[9] شرح التسهيل (٢/ ٨٥) ، وتعليق الفرائد (٤/ ١٥٨) .

[10] شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ١٧٠) .

وألحق ابن أفلح[١] بـ(أصار) (أكان)، نحو: أكان زيد عمرًا قائمًا ٠

قال ابن مالك: "وما حكم به (أي: ابن أفلح) جائز قياسا، لكنّي لا أعلمه مسموعا"[٢]٠

وقال الرضى: "وأما "أكان" فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يجيء إلا بمعنى (صير)..." [٣]٠

وألحق هشام الكوفي[٤] بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر ٠

وألحق بها ابن درستويه[٥] : أصاب ، وصادف ، وغادر ٠

قال ابن مالك: " وألحق هشام الكوفي: "عرف" ، و" أبصر"، وألحق ابن درستويه "أصاب"، و"صادف" ، و" غادر"، ولا دليل على شيء من ذلك فلا يلتفت إليه"[٦]٠

والجمهور على أن المنصوب الثاني بعد هذه الأفعال منصوب على أنه حال ، بدليل التزام تنكيره[٧].

قال ابن عقيل : " فـ(قائمًا) في نحو : "عرفت زيدًا قائمًا، وأبصرته قائمًا ، وأصبته قائمًا، وصادفته قائمًا، وغادرته قائمًا" منصوب على الحال ، وكذلك ما أشبهه إذ لم يثبت كون هذه الأفعال يتعدى إلى أكثر من واحد وقد لزم تنكير المنصوب الثاني ؛ فلا يكون مفعولاً ثانيًا، خلافًا لمن ذكر"[٨]٠

وألحق[٩] بعضهم (خلق) بـ جعل ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ [١٠] ٠

---

[١] **هو** خلف بن أفلح أبو القاسم الطرطوشي مقرئ، نحوي، أخذ القراءات عن أبى عمرو الداني، وروى عنه أبو محمد عبدالله بن سعدون الوشقي. ترجمته في بغية الوعاة (١ / ٥٥٤) . وينظر رأيه في شرح التسهيل (٢/ ٨٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٤) ٠

[٢] شرح التسهيل (٢/ ٨٣) ٠

[٣] شرح كافية ابن الحاجب (٤/ ١٧٠) ٠

[٤] شرح التسهيل (٢/ ٨٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٠٦)، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥)،

[٥] هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، النحوي ، نشأ بفسا (من بلاد فارس) وأقام ببغداد، تلقى عن ابن قتيبة، والمبرد، وثعلب، وغيرهم، كان شديد التعصب للمذهب البصرى، من مصنفاته في النحو: الإرشاد، وأسرار النحو، وغيرهما، توفي في بغداد سنة (٣٤٧هـ) ٠

ترجمته في : بغية الوعاة (٢/ ٣٦)، والأعلام (٤/ ٧٦) ٠

وينظر رأيه في : شرح التسهيل (٢/ ٨٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٠٦) .

[٦] شرح التسهيل (٢ / ٨٥) ٠

[٧] شرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ١٧٠)، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥)٠

[٨] المساعد (١ / ٣٦٣) ٠

[٩] ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٠٦) ، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥) ٠

[١٠] النساء / ٢٨ ٠

قال أبو حيان: " ولا أعلم نحويًا ذهب إلى أن (خلق) يتعدى إلى اثنين ؛ فيكون من هذا الباب"[١].

وذهب جماعة من المتأخرين ، ومنهم : خطاب الماردي [٢] إلى أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى "صير"، ويجعل من هذا الباب ، نحو: حفرت وسط الدار بئرًا، وبنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا، والجلد نعلاً، وصبغت الثوب أبيض؛ لأن المعنى فيها : صيرت[٣].

وبناء على ما سبق يجوز في (قطع) أن تتضمن معنى (صير) كغيرها من الأفعال؛ فتتعدى إلى مفعولين، كما قال خطاب الماردي، وغيره من المتأخرين؛ ولهذا فقد أجاز كثير من المعربين في الآية الكريمة التي نتحدث عنها وجهين ، أحدهما: أن تكون (قطع) على أصل معناها؛ فتتعدى لمفعول واحد ، وهو الضمير (هم)، ويكون (اثنتي عشرة) حالاً من هذا المفعول ، والمعنى . والله أعلم . : فرقناهم معدودين بهذا العدد ٠

والثاني : أن تكون (قطع) متضمنة معنى (صير)؛ فتتعدى إلى اثنين ، أولهما: الضمير (هم). وثانيهما : (اثنتي عشرة) ٠

وقدم أبو البقاء الوجه الثاني فقال: "قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ ﴾ [٤] فيه وجهان :

أحدهما: أن (قطعنا) بمعنى (صيرنا)؛ فيكون (اثنتي عشرة) مفعولاً ثانيًا ٠

والثاني: أن يكون حالاً ، أي : فرقناهم فرقًا"[٥].

وقدمه البيضاوي أيضًا فقال: " **(وقطعناهم)** : وصيرناهم قطعًا متميزًا بعضهم عن بعض **(اثنتي عشرة)** مفعول ثان لـ قطع؛ فإنه متضمن معنى : صير ، أو حال، وتأنيثه للحمل على الأمة، أو القطعة"[٦] . و**القول الراجح** هو ما ذهب إليه الحوفي ، والعكبري ، وغيرهما من النحاة، والمعربين من أنّه يجوز أن تكون (قطع) في الآية الكريمة متضمنة معنى (صير) فتنصب مفعولين، وهما (هم)، و(اثنتي عشرة)٠

---

[١] ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٠٦)٠

[٢] **هو** خطاب بن يوسف بن هلال، أبو بكر الماردي، ولد ، ونشأ في ماردة (بالأندلس) من مصنفاته: مختصر الزاهر لابن الأنباري ، وكتاب الترشيح ، توفي سنة (٤٥٠هـ) ٠
تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/ ٥٥٣) ،

[٣] ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٨٥)، والأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق الأستاذ / محمد عبدالقادر الفاضلي (المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ــ ط: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (١١٤/١) ٠

[٤] الأعراف / ١٦٠ ٠

[٥] التبيان (١ / ٢٨٧) ٠

[٦] تفسير البيضاوي (٢٢٥)، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/ ٢٢٧)، وروح المعاني (٨٧/٩) ٠

المسألة التاسعة

حذف كان مع اسمها

قال الله تعالى:﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : " (أشد) : يجوز أن يكون مجرورًا عطفًا على (ذكركم) تقديره : أو كأشد؛ أي : أو كذكر أشد . ويجوز أن يكون منصوبًا عطفًا على الكاف ؛ أي : أو ذكرًا أشد . وذكرًا تمييز ، وهو في موضع مشكل ؛ وذلك أن أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها، كقولك : ذكرك أشد ذكر ووجهك أحسن وجه ؛ أي أشد الأذكار و أحسن الوجوه . و إذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها كقولك : زيد أفره عبدًا ، فالفراهة للعبد لا لزيد . والمذكور قبل أشد هاهنا هو الذكر ، فالذكر لا يذكر حتى يقال : الذكر أشد ذكرًا ، وإنما يقال : الذكر أشد ذكر بالإضافة ؛ لأن الثاني هو الأول . والذي قاله أبو علي وابن جني وغيرهما أنه جعل الذكر ذاكرًا على المجاز ، كما تقول : زيد أشد ذكرا من عمرو . وعندي أن الكلام محمول على المعني ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لآبائكم ، ودل على هذا المعنى قوله تعالى : (فاذكروا الله) أي : كونوا ذاكريه ، وهذا أسهل من حمله على المجاز . [2]

قال أبو حيّان : (أشد) جوزوا في إعرابه وجوهًا اضطروا إليها لاعتقادهم أن (ذكرًا) بعد أشد تمييز بعد أفعل التفضيل ، فلا يمكن إقراره تمييزًا إلا بهذه الوجوه التي قدروها . ووجه إشكال كونه تمييزًا أن أفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده فإنه يكون غير الذي قبله ، تقول : زيد أحسن وجهًا ؛ لأن الوجه ليس زيدًا ، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو : زيد أفضل رجل . فعلى هذا يكون التركيب في مثل : اضرب زيدًا كضرب عمرو وخالد أو أشد ضرب ، بالجر لا بالنصب؛ لأن المعنى أن أفعل التفضيل جنس ما قبله ، : ... الثالث : أنه منصوب بإضمار فعل الكون والكلام محمول على المعني ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكرًا لله منكم لآبائكم ...قاله أبو البقاء . وقال : وهذا أسهل من حمله على المجاز... . [3]

المناقشة و التحليل :

تعددت الأوجه الإعرابية في (أشد) فذكروا فيه الجر و النصب .

أما الجر فذكروا فيه وجهين :

---

[1] البقرة ٢٠٠ .

[2] التبيان ١٦٤/١.

[3] البحر المحيط ١١٢/٢.

١- أن يكون مجرورًا عطفًا على (ذكركم) فيكون التقدير أو كذكر أشد ذكرًا . فيجعل للذكر ذكرًا مجازًا . ذكره النحاس [١] ، وابن عطية [٢] وأبو البقاء وابن الأنباري [٣] وضعف أبو حيان هذا الوجه ؛ لأنه يؤدي إلى جعل الذكر ذاكرا .

٢- أنه مجرور عطفًا على الضمير المجرور بإضافة المصدر إليه . كما تقول : كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرًا . قاله الزمخشري [٤] . وضعف أبو حيان هذا الوجه أيضًا؛ لأن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، إلا أنه قد أبطل اعتراضه على هذا الوجه عند قوله تعالى : ﴿ **وصد عن سبيل الله وكفر به و المسجد الحرام** ﴾[٥]. حيث أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ورد على البصريين منعهم ذلك مستشهدًا بالسماع والقياس [٦] .

وأما النصب فذكروا فيه عدة أوجه :

١- أن يكون (أشد) معطوفًا على محل الكاف في : (كذكركم) أي : اذكروا الله ذكرًا كذكركم آباءكم أو ذكرًا أشد ذكرًا ، فيكون الذكر ذاكرًا مجازًا كقولهم : شعر شاعر ، وجن جنونه ، وهو قول أبي علي وابن جني [٧] .

٢- أن يكون معطوفًا على (آباءكم) قاله الزمخشري [٨] . ويصير المعنى على هذا الوجه : اذكروا الله كذكركم آباءكم أو قومًا أشد ذكرًا من ذكركم لآبائكم ، فيكون القوم مذكورين وهم- أيضًا – ذاكرون . ويقال في هذا الوجه ما قيل في الوجه الثاني من وجهي الجر .

٣- أن يكون (أشد) نعتًا لمصدر محذوف ، و(ذكرًا) تمييز. والمعنى على هذا الوجه : اذكروا الله كذكركم آباءكم ، أو اذكروه ذكرًا أشد ذكرًا من ذكركم آباءكم . وفيه وجها ضعف: أحدهما : إضمار الفعل و الفاعل و المفعول والمصدر . وثانيهما : ارتكاب المجاز وجعل الذكر ذاكرًا .

---

[١] إعراب القرآن ٢٩٧/١ .

[٢] المحرز الوجيز ٢٧٦/١ .

[٣] البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/١ .

[٤] الكشاف ٢٤٥/١ .

[٥] سورة البقرة ٢١٧ .

[٦] البحر المحيط ٣٨٧/٢ ، ٣٨٩ .

[٧] التبيان ١٦٤/١ ، والبحر المحيط ٣٠٧/٢ .

[٨] الكشاف ٢٤٥/١ .

وقريب من ذلك **قول مكي بن أبي طالب** [1] : إن أشد نعت لمصدر محذوف مؤول بالحال، والمعنى : اذكروا الله كذكركم آباءكم ، أو اذكروه ذكرا أشد ذكرا ، ولكنه أراد أن يفر من جعل الذكر ذاكرًا فأول المصدر بالحال ، أي (ذاكرين) لتتحقق له المغايرة.

٤- أن يكون (أشد) حالاً من (ذكرًا) ، (وذكرًا) معطوف على محل الكاف وهو أحد وجهين أجازهما أبو حيان . ويكون المعنى على هذا الوجه : اذكروا الله كذكركم آباءكم أو ذكرًا أشد. وفيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأن المطلوب الذكر الموصوف بالأشدية ، لا الذكر في حال الأشدية [2] .

٥- أن يكون (أشد) حالاً من (ذكرًا) و(ذكرًا) مصدر لـ (اذكروا) ويكون المعنى على هذا الوجه: اذكروا الله ذكرًا كذكركم آباءكم ، أو أشد . ولكنه أخر المصدر تجنبًا للتكرار ، وهو القول الثاني لأبي حيان .

٦- أن يكون (أشد) خبرًا لـ (كان) المحذوفة مع اسمها حملاً للكلام على المعنى ، يكون معناه: اذكروا الله كذكركم آباءكم أو كونوا أشد ذكرًا له منكم لآبائكم ، وهو قول أبي البقاء .

والقول الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيان في الرقم الخامس ، وأبو البقاء في الرقم السادس ؛ لوضوح المعنى عليهما، والله أعلم .

---

[1] مشكل إعراب القرآن ١٢٤ .

[2] روح المعاني ٩٠/١ .

المسألة العاشرة

تعليق تفكر

قال الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : في (ما) وجهان :

أحدهما : نافية ، وفي الكلام حذف ، تقديره : أولم يتفكروا في قولهم به جنة .

والثاني : أنها استفهام ؛ أي أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله؟ وقيل : هي بمعنى الذي ؛ وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم [2] .

قال أبو حيان : وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها ، وتفكر مما ثبت اللسان تعليقه فلا ينبغي أن يعدل عنه [3] .

المناقشة والتحليل :

جاء في التحرير والتنوير : " والمقصود من تعليق الفعل هو الانتقال من علم الظان إلى تحقيق الخبر المظنون وجعله قضية مستقلة، فيصير الكلام بمنزلة خبرين خبر من جانب الظان ونحوه، وخبر من جانب المتكلم دخل في قسم الواقعات فنحو قوله تعالى: ﴿ **لقد علمت ما هؤلاء ينطقون** ﴾ [4] هو في قوة أن يقال: لقد علمت لا ينطقون ما هؤلاء ينطقون، أي ذلك علمك وهذا علمي، وقوله هنا: أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة في قوة: أو لم يتفكروا صاحبهم غير مجنون، ما بصاحبهم من جنة. فتعليق أفعال القلب ضرب من ضروب الإيجاز، وأحسب هذا هو الغرض من أسلوب التعليق لم ينبه عليه علماء المعاني، وأن خصائص العربية لا تنحصر " . [5]

أجاز أبو البقاء في (ما) وجهين :

أحدهما : أن تكون نافية ، وفي الكلام حذف ، تقديره : أولم يتفكروا في قولهم : به جنة .

الثاني : أنها استفهام ؛ أي : أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله؟ وحكى وجهًا ثالثًا : وهو أن تكون ما موصولة بمعنى الذى ، ويكون الكلام خرج على زعمهم .

ووصف أبو حيان هذه الأوجه بالضعف ، وأنه ينبغي أن ينزه القرآن عنها .

---

[1] الأعراف ١٨٤ .

[2] التبيان ٦٠٥/١ .

[3] البحر المحيط ٤٢٩/٤ .

[4] الأنبياء: ٦٥.

[5] التحرير والتنوير ١٩٣/٩ .

وقدر أبو البقاء أن معمول يتفكروا محذوف ، أي : أولم يتفكروا في قولهم : به جنة ؛ لأن تفكر لا تعلق إلا مع الاستفهام ، كما ذكر ذلك ابن مالك [١] والسيوطي [٢] .

وذكر السمين الحلبي هذه الأوجه معترضًا على من منع التعليق فقال : " قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِمْ ﴾ : يجوز في (ما) أوجه، أحدُها: أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر (بصاحبهم) أي: أيُّ شيء استقر بصاحبهم من الجنون؟ فالجِنَّة مصدرٌ يُراد بها الهيئة كالرِّكبة والجِّلسة. وقيل: المراد بالجِنَّة الجنُّ كقوله :﴿ مِنَ الجنة والناس ﴾[٣] ولا بد حينئذ مِنْ حذف مضاف أي: مَسِّ جنة أو تخبيط جنة.

والثاني: أن (ما) نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مسُّ جِنّ. وفي هاتين الجملتين: أعني الاستفهاميةَ أو المنفية فيهما وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب بعد إسقاطِ الخافض لأنهما عَلَّقا التفكُّر لأنه من أفعال القلوب. والثاني: أن الكلامَ تمَّ عند قوله: «أو لم يتفكروا» ثم ابتدأ كلاماً آخر: إمَّا استفهامَ إنكار وإمَّا نفياً. وقال الحوفي: (إنَّ) ما بصاحبهم " معلقةٌ لفعلٍ محذوف دلَّ عليه الكلامُ، والتقدير: أو لم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم " . قال: (وتفكَّر) لا يُعَلَّقُ لأنه لم يدخل على جملة . وهذا ضعيفٌ، لأنهم نَصُّوا على أن فعلَ القلب المتعدِّي بحرفِ جر أو إلى واحد إذا عُلِّق هل يبقى على حاله أو يُضَمَّن ما يتعدَّى لاثنين؟

الثالث: أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي تقديره: أو لم يتفكروا في الذي بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. وعلى قولنا إنها نافية يكون (جنة) مبتدأ و (مِنْ) مزيدةٌ فيه و(بصاحبهم) خبره أي: ما جِنَّةٌ بصاحبهم " [٤] .

وذهب ابن عطية [٥] ، **والقرطبي** [٦] :إلى أن الوقف يكون على قوله (يتفكروا) وجملة (ما بصاحبهم من جنة) استئنافية .

وممن قال إنها مستأنفة **ابن عاشور** فقال : " والجملة مستأنفة، وهي ابتداء كلام في محاجتهم وتنبيههم بعد الإخبار عنهم بأنهم مستدرجون ومملى لهم " [٧].

---

[١] شرح التسهيل ٨٩/٢ .

[٢] الهمع ٢٣٥/٢ .

[٣] الناس ٦ .

[٤] الدر المصون ٥٣٥/٥ .

[٥] المحرر الوجيز ٤٨٢/٢.

[٦] تفسير القرطبي ٢٠٩/٧ .

[٧] التحرير والتنوير ١٩٣/٩ .

وأجاز أبو البقاء أن تكون ما استفهامية ، أي : أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله ؟ ، وإليه ذهب ابن مالك [1] ، وابن هشام [2] .

والقول الراجح هو قول أبي حيان والله أعلم .

---

[1] شرح التسهيل ٨٩/٢ .

[2] مغني اللبيب ٥٤٣-٥٤٤ .

المبحث الثالث : الحروف

وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : حذف حرف الجر

المسألة الثانية : (حتى) تأتي بمعنى (إلا أن)

المسألة الثالثة : إعمال أن المخففة

المسألة الرابعة : ما الكافة عن العمل

المسألة الخامسة : زيادة من

المسألة الأولى

حذف حرف الجر

قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : " (ماذا) : في موضع نصب بـ(أجبتم) و(ما) و(ذا) هنا بمنزلة اسم واحد ، ويضعف أن يجعل (ذا) بمعنى الذي ها هنا ؛ لأنّه لا عائد هنا ، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف " [2] .

قال أبو حيّان : " وما ذكره أبو البقاء أضعف ؛ لأنّه لا ينقاس حذف حرف الجر إنّما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة " [3] .

المناقشة والتحليل :

يكاد النحاة يجمعون على أن حرف الجر ينقاس حذفه مع (أنّ) ، و (أن) نحو : عجبت أنك ذاهب و أن قام زيد [4] .

وذكر ابن هشام أن النحويين أهملوا حذفه مع (كي) في نحو : (جئتك كي تكرمني)[5] .

أما مع غير (أنّ) و (أن) فمذهب الجمهور أنّه لا ينقاس بل يقتصر به على السماع [6].

ومما ورد من ذلك عن العرب قول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام [7]

والأصل : تمرون بالديار .

وقول النابغة :

فبت كأن العائدات فرشنني هراسًا به يعلى فراشي ويقشب [8]

والأصل : فرشن لي .

---

[1] المائدة ١٠٩ .

[2] التبيان ٤٧١/١ .

[3] البحر المحيط ٤٦٠/٣ .

[4] شرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ والمغني ٦٨١ .

[5] مغني اللبيب ٦٨١ .

[6] شرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ .

[7] البيت في ديوانه ٢٧٨، وشرح المفصل ٨/٨ .

[8] البيت في ديوانه ٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١، والهراس شجر كبير، انظر اللسان هرس.

وقول الآخر :

كـأنـي إذا أســـعى لأظفر طـائرًا مع النجم في جو السماء يصوب [1]

والأصل : لأظفر بطائر .

وقول المتلمس :

آليـت حـب العراق الـدهر أطعمـه والحب يأكله في القرية السـوس[2]

والأصل : على حب العراق .

واشترط ابن مالك لحذف حرف الجر مع (أنّ) و (أن) . تعين الحرف عند حذفه نحو : عجبت أن يبغض ناصح ، وطعمت أنك تقبل [3] .

كما اشترط لحذفه مع غيرهما الكثرة إذ يقول : " فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه ، وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه . فمن الذي كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك ، فيقاس على هذا دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة .

ومن المقتصر فيها على السماع توجه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان الظهر والبطن ، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها " [4] .

ونقل عن علي بن سليمان الأخفش أنّه يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه[5] . هذا إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر .

قال سيبويه : " ولم يُجيزوه في غير السَّهل والجبل، والظَّهر والبطن، كما لم يَجز دخلت عبد الله ، فجاز هذا في هذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلاّ في الأماكن، في مثل: دخلتُ البيتَ. واختُصَّت بهذا " [6].

أمّا إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر فذكر سيبويه أن حذف الحرف جائز من مفاعيل أفعال معينة ، وذكر منها : (اختار) نحو قوله تعالى: ﴿ واختار

---

[1] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٥١٣/٢ وشـرح التسـهيل لابن مالك ١٤٨/٢ .

[2] البيت للمتلمس في ديوانه ص٩٥، والجنى الداني ص٤٧٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، والكتاب ١/ ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٩٩.

[3] شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

[4] المرجع السابق ١٤٩/٢ .

[5] المرجع السابق ١٥٠/٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ .

[6] الكتاب ١٥٩/١ .

موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ [1] . و(سمى) نحو : سميته زيداً . و(كنى) نحو كنيت زيدا أبا عبد الله . و(دعا) بمعنى (سمى) نحو : دعوته زيداً . واستغفر نحو قول الشاعر :

استغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل[2]

و(نبأ) نحو : نبئت زيدا يقول ذاك ، أي عن زيد [3] .

وزاد غيره أفعالاً منها : زوج ، وصدق ، وعير ، وهدى ، وفزع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل ، وخشن [4] .

وذكر أبو حيّان أن ابن مالك نقل أن مذهب الأخفش الأصغر جواز الحذف سواء أكان الفعل متعدياً إلى واحد أم إلى اثنين : أحدهما بنفسه ، والآخر بالحرف ، ثم قال : " وأورد أصحابنا خلاف الأخفش هذا على غير ما أورده ابن مالك ، أوردوه فيما يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر " [5] .

وذكر أيضاً أن ابن الطراوة تبع الأخفش في جواز حذف حرف الجر فيما يتعدى إلى اثنين إذا تعين الحرف وتعين مكانه قياساً على ما ورد من ذلك [6] .

والمعنى بعد حذف الجار : أي إجابة أجبتم من قبل أممكم إجابة قبول أو إجابة رد . وقد ذكر الزمخشري هذين المعنيين وحمل الآية على المعنى الثاني ، إلا أنّه لم يحملها على هذا المعنى لأنّ (ماذا) منصوبة على نزع الخافض وإنّما هي عنده منصوبة على المصدر إذ يقول : "و(ماذا) منتصب بـ (أجبتم) انتصاب مصدره ، على معنى : أي إجابة أجبتم ولو أريد الجواب لقيل : بماذا أجبتم " [7] . **وما ذهب إليه الزمخشري وجه قوي** وافقه فيه: أبو حيان [8] ، والسمين الحلبي [9] ، وأبو السعود [10] ، والألوسي [11] ، **إلّا أنّه لا يمنع من صحة ما ذهب إليه أبو البقاء.**

---

[1] الأعراف ١٥٥ .

[2] البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ٣٧/١ . والمقتضب ٣٢١/٢ وشرح المفصل ٦٣/٧ .

[3] الكتاب ٣٧/١ -٣٩ .

[4] الارتشاف ٥٢/٣ .

[5] المرجع السابق .

[6] الارتشاف ٥٣/٣ .

[7] الكشاف ٦٧٥/١ .

[8] البحر المحيط ٤٠٢/٤ .

[9] الدر المصون ٦٤١/٢ -٦٤٢ .

[10] تفسيره ٩٣/٣ .

[11] روح المعاني ٥٣/٧ .

المسألة الثانية

(حتى) تأتي بمعنى (إلّا أن)

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [١] .

قال أبو البقاء : " (حتى يقولا) أي إلى أن يقولا والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولا :(إنما نحن فتنة). وقيل: حتى بمعنى إلا ؛ أي وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا"[٢].

قال أبو حيّان : " (حتى يقولا) حتى هنا حرف غاية ، والمعنى انتفاء تعليمها أو إعلامهما على اختلاف القولين في يعلمان ، إلى أن يقولا : إنّما نحن فتنة . وقال أبو البقاء : حتى هنا بمعنى إلا أن وهذا المعنى لـ (حتى) لا أعلم أحدا من المتقدمين ذكره وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه في غيره :

ليس العطاء من الفضـــول سـماحة حتـى تـجـود ومـا لـديـك قلـيـل[٣]

قال : يريد إلا أن تجود " [٤] .

المناقشة والتحليل :

قال أبو حيّان في الارتشاف : " وقول سيبويه في قولهم . (والله لا أفعل إلا أن تفعل) والمعنى (حتى تفعل) ليس بنص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن) لأنّ قوله ذلك تفسير معنى " [٥] .

وقال المرادي بمثل ذلك : " وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً وهو أن تكون بمعنى (إلا أن) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع كقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضـــول سـماحة حتـى تـجـود ومـا لـديـك قلـيـل

وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم . وقول سيبويه في قولهم : " والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل " والمعنى (حتى أن تفعل) ليس نصاً على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن) ؛ لأنّ ذلك تفسير معنى ولا حجة في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى " [٦] .

---

[١] البقرة : ١٠٢ .

[٢] التبيان : ٩٩/١ .

[٣] البيت للمقنع الكندي وهو في حاشية الصبان على الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية . ٢٩٧/٣ .

[٤] البحر المحيط ٤٩٩/١ .

[٥] ارتشاف الضرب ٤٠٤/٢ .

[٦] الجنى الداني في حروف المعاني ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

وأجاز جماعة من النحاة مجيء (حتى) بمعنى (إلا أن) منهم **ابن هشام الأنصاري** ، حيث **يقول في المغني** : " حتى : حرف يأتي لثلاثة معان : (انتهاء الغاية) وهو الغالب ، و(التعليل) و (بمعنى إلا) في الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره " [١] .

وقال أيضاً : " ولـ (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان ... وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل ... والظاهر في هذه الآية خلافه – أي خلاف قول أبي البقاء – وأن المراد معنى الغاية "[٢] .

و**القول الراجح** هو قول أبي حيّان من عدم جواز أن تأتي (حتى) بمعنى إلّا أن ، على الرغم من أنّ عدداً من النحاة قد ذكروا إمكانية مجيئه ، ولكن على قلة والله أعلم .

---

[١] مغني اللبيب ١٦٦ .

[٢] مغني اللبيب ١٦٩ .

المسألة الثالثة

إعمال أن المخففة

قال الله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : وأن هي المخففة من الثقيلة ؛ أي أنّه إذا سمعتم آيات الله " [2] .

قال أبو حيّان : " وما قدره أبو البقاء من قوله : أنكم إذا سمعتم ليس بجيد " [3] .

المناقشة والتحليل :

جاء في خزانة الأدب أَن إِعْمَال أَن المخففة فِي الضَّمِير البارز شَاذ. وَفِيه شذوذ آخر وَهُوَ كَون الضَّمِير غير ضمير الشَّأْن لأَنّهم قَالُوا: إِن أَن إِذا خففت وَجب أَن يكون اسْمهَا ضميراً غَائِبا وَأَن يكون ضمير شَأْن. [4]

قَالَ سِيبَوَيْهِ بعد قَول الْأَعْشَى: الْبَسِيط :

فِي فتيةٍ كسيوف الْهِنْد قد علمُوا أَن هالكٌ كلّ من يحفى وينتعل[5]

يُرِيد معنى الْهَاء وَلَا يُخَفف أَن إِلَّا عَلَيْهِ كَمَا قَالَ: قد علمت أَن لَا يَقُول ذاك ، أي: أَنّه لَا يَقُول وَقَالَ تَعَالَى ﴿ أفَلا يَرَوْنَ ألاَّ يرجعُ إِلَيْهِم قولاً ﴾ وَلَيْسَ هَذَا بِقَوي فِي الْكَلَام كقوة أَن لَا يَقُول لِأَن لَا عوض من ذهَاب الْعَلامَة. أَلا ترى أَنهم لَا يكادون يَتَكَلَّمُونَ بِغَيْر الْهَاء فَيَقُولُونَ قد علمت أَن عبد الله منطلق. انْتهى. [6]

وَقَالَ الْفراء [7]فِي تَفْسِيره من سُورَة الْحجر عِنْد الْكَلَام على حذف نون الْوِقَايَة: وَقد خففت الْعَرَب النُّون من أَن الناصبة ثمَّ أنفذوا لَهَا عَملهَا وَهِي أَشد من ذَا.

قَالَ الشَّاعِر: الطَّوِيل :

فَلَو أَنْك فِي يَوْم الرّخاء سَألتنِي فراقك لم أبخل وَأَنت صديق

---

[1] النساء ١٤٠ .

[2] التبيان ٣٩٨/١ .

[3] البحر المحيط ٣٨٩/٣ .

[4] خزانة الأدب ٤٢٦/٥ .

[5] البيت من البسيط من قصيدة للأعشى والرواية في الديوان ١٤٧"أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل"

[6] الكتاب ٧٤/٣ .

[7] معاني القرآن ٩٠/٢ .

فَمَـا ردّ تزويجٌ عَلَيْـهِ شـــهـادةٌ وَلَا ردّ مـن بـعـد الْـحـرار عَـتـيـق[1]

وَقَالَ الآخر: المتقارب :

وَقـد علـم الضّـــيف والـمرملـون إذا اغـبـرّ أفـقٌ وهـبّـت شـــمـالا

بـأنـك ربـيـعٌ وغـيـثٌ مـريـعٌ وقـدمـاً هُـنَـاكَ تـكـون الـثّـمـالا[2]

وَظَاهر كلامه أَنَّهَا تعْمل مُطلقًا كالمثقلة ".

كما جاء في خزانة الأدب أنّه نقل عن ابْن المستوفي فِي شرح أَبْيَات الْمفصل أنّه قال : " لم يسمع من الْعَرَب تَخْفيف أَن وإعمالها إِلَّا مَعَ المكني ؛ لِأَنَّهُ لَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب ، فَأَمّا مَعَ الظَّاهِر فَلَا. وَلَكِن وَمِنْه تعلم أَن نقل ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي عَن الْكُوفِيّين أَنّهم زَعَمُوا أَنَّهَا إِذا خففت لَا تعْمل شَيْئاً ، غير صَحِيح. وتحريره أَنّ اسْمهَا إِذا كَانَ ظَاهرا لَا تعْمل شَيْئًا. [3]

قال السمين الحلبي : " هكذا قال – أي : أبو حيّان – ولم أره أنا في إعراب أبي البقاء إلّا أنه بالهاء دون الكاف والميم " [4] .

ومن هنا فإنّ **اعتراض أبي حيان صحيح** من حيث القاعدة النحوية ، غير أنّ نقله عن أبي البقاء غير وارد في التبيان ، بل إنه وجد في التبيان (أي أنّه إذا سمعتم آيات الله) بالهاء دون الكاف كما قال السمين الحلبي .

---

[1] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسـبة في الأشـباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢، والإنصاف ١/ ٢٠٥، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢، وشرح ابن عقيل ص١٩٣، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ولسان العرب ٤/ ٨١ "حرر"، ١٠/ ١٩٤ "صدق"، ١٣/ ٣٠ "أنن"، ومغني اللبيب ١/ ٣١، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

[2] البيت من المتقارب قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلية من قصـيدة ترثي فيها أخاها عمرًا، وكان قد خرج غازيًا فنام في الطريق فهجم عليه نمران فأكلاه، والبعض ينسـبهما إلى أخته عمرة بنت العجلان، والقصـيدة في ديوان الهذليين ٣/ ١٢٢ وخزانة الأدب ٤/ ٣٥٣.المرملون: الفقراء من أرمل القوم نقد زادهم. المريع: الواسع.

[3] خزانة الأدب ٥/٤٢٦ .

[4] الدر المصون ٢/٤٤٢ .

المسألة الرابعة

ما الكافة عن العمل

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : " الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أي : إيمانا مثل إيمان الناس " [2] .

قال أبو حيّان : " وأجاز الزمخشري و أبو البقاء في ما ... أن تكون كافة للكاف عن العمل ... وينبغي ألا تجعل كافة إلا في المكان الذي تقدر فيه مصدرية " [3] .

المناقشة والتحليل :

تتصل (ما) بالكاف فتكفها عن عمل الجر ، ومن شواهد ذلك قول زياد الأعجم :

وأعلم أنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم[4]

وقول الشاعر :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه[5]

وقول الآخر :

لقد علمت سمراء أن حديثها نجيع كما ماء السماء نجيع[6]

وزعم علي بن مسعود الفرخان [7] أن الكاف لا تكف بما ، وهذا الرأي مرجوح عند أكثر النحاة [8].

---

[1] البقرة ١٣ .

[2] التبيان ٣٠/١ .

[3] البحر المحيط ١٩٩/١ .

[4] البيت من الوافر، قاله زياد بن الأعجم، وهو في المغني ١٩٤/١ . وخزانة الأدب ٢٠٦/١٠ .

[5] البيت من الطويل، قاله نشهل بن حري من أبيات يرثي بها أخاه مالكًا، وكان قتل بصفين مع الإمام على كرم الله وجهه، وهو في "ديوان الحماسة ١/ ٣٦٠ بشرح التبريزي" وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٧٢، وبلا نسبة أوضح المسالك ٣/ ٦٨، وشرح ابن الناظم ص٢٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨ و المغني ١٩٤/١ . الماجد: الشريف الكريم.

[6] البيت لعمرو بن حكيم بن معية وهو في ارتشاف الضرب ٤٣٨/٢ .

[7] هوعَلِيّ بن مَسْعُود بن مَحْمُود بن الحكم الفرخان القَاضِي كَمَال الدّين أَبُو سعد صَاحب الْمُسْتَوْفى فِي النَّحْو، أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ؛ وَسَماهُ هَكَذَا ابْن مَكْتُوم فِي تَذكرته. بغية الوعاة ٢٠٦/٢ .

[8] مغني اللبيب ١٩٤/١ .

وإذا دخلت (ما) على الكاف فإنّها تهيؤها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية . حيث نقل أبو حيان عن ابن الخباز في (الارتشاف) قوله : " وقد كفوا الكاف بما كما كفوا ربّ ، فتليها الجملة الاسمية والفعلية " [١].

ويقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك. فزعم أنّ (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربما " [٢].

وذكر الرضي ما تفيده الكاف إذا دخلت عليها (ما) الكافة ، قال في شرح الكافية : " وتجيء (ما) الكافة بعد الكاف فيكون لـ (كما) ثلاثة معان ، أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، كما كانت قبل الكاف لتشبيه المفرد بالمفرد . قال تعالى ﴿ **اجعل لنا إلها كما لهم آلهة** ﴾[٣]. قال :

فـإن الحمر من شـــر المطـايـا كمـا الحبطـات شـــر بني تميم[٤]

... وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل ، حكى سيبويه عن العرب : انتظرني كما آتيك أي لعلما آتيك ، قال رؤبة " لا تشتم الناس كما لا تشتم " ... وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك أدخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد قعد عمرو " [٥].

وذكر أبو حيّان أنّ أبا البقاء أجاز أن تكون (ما) كافة في قوله تعالى ﴿كما آمن الناس﴾، وتابعه في هذا النقل تلميذه السمين الحلبي [٦] . غير أن العكبري لم يقل ذلك في التبيان ، إنّما قال : " قوله (كما آمن الناس) : الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف ؛ أي إيمانًا مثل إيمان الناس " [٧].

---

[١] ارتشاف الضرب ٤٣٩/٢ .

[٢] الكتاب ١١٦/٣ .

[٣] الأعراف ١٣٨ .

[٤] البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص٩٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٦.الحبطات: أبناء الحارث بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم.

[٥] شرح الكافية ٣٤٤/٢ .

[٦] الدر المصون ١٤٣/١ .

[٧] التبيان ٣٠/١ .

وأجاز كثير من معربي القرآن الكريم أن تكون (ما) من قوله تعالى : (آمنوا كما آمن الناس) أن تكون كافة ، ومنهم البيضاوي [١]، و أبو السعود [٢]، والشهاب الخفاجي [٣]، والألوسي[٤].

وعليه فإنّ اعتراض أبي حيّان على العكبري يرد بقول العكبري في التبيان : (الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف) ولم يقل بأنّ (ما) كافة .

---

[١] تفسير البيضاوي ٨٤/١ .

[٢] تفسير أبي السعود ٤٤/١ .

[٣] حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٣٤/١ .

[٤] روح المعاني ١٥٤/١ .

المسألة الخامسة

زيادة من

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [1] .

قال أبو البقاء : (كم) استفهام بمعنى التعظيم ؛ فلذلك لا يعمل فيها (يروا) ، وهي في موضع نصب بـ (أهلكنا) ، فيجوز أن تكون (كم) مفعولاً به ، ويكون (من قرن) ، تبيينا لـ (كم) ويجوز أن تكون ظرفًا ، و (من قرن) مفعول (أهلكنا) ، ومن زائدة ؛ أي : كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرونًا . ويجوز أن يكون (كم) مصدرًا ، أي : كم مرة ، أو كم إهلاكًا ، وهذا يتكرر في القرآن كثيرًا " [2] .

قال أبو حيان : " وأجاز أبو البقاء أن يكون (كم) هنا ظرفًا ، وأن يكون مصدرًا ، أي : كم أزمنة أهلكنا ؟ أو كم إهلاكًا أهلكنا ؟ ومفعول أهلكنا من قرن على زيادة (من) وهذا الذي أجازه لا يجوز ؛ لأنه لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع ، بل تدل على المفرد ، لو قلت : كم أزمانًا ضربت رجلاً ، أو كم مرة ضربت رجلاً ؟ لم يكن مدلوله مدلول رجال ؛ لأن السؤال إنما هو عن عدد الأزمان ، أو المرات التي ضرب فيها رجل ؛ ولأن هذا الموضع ليس من مواضع زيادة (من) لأنها لا تزاد إلا في الاستفهام المحض ، أو الاستفهام المراد به النفي ، والاستفهام هنا ليس محضًا ، ولا يراد به النفي " [3] .

المناقشة والتحليل :

اشترط جمهور النحاة لزيادة (من) ثلاثة شروط [4] :

أحدهما : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وقيده أبو حيان [5] ، وابن هشام [6] بـ (هل) خاصة .

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة .

الثالث : أن يكون مجرورها إما فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ .

---

[1] الأنعام ٦ .

[2] التبيان ٤٨١/١ .

[3] البحر المحيط ٨١/٤ .

[4] المغني ٤٢٥ – ٤٢٦ ، همع الهوامع ٤/ ٢١٦ – ٢١٧ .

[5] الارتشاف ٤٤٥/٢ .

[6] مغني اللبيب ٤٢٥ .

والقياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لأنهما في الأصل خبر، وهي تدخل على المبتدأ كما علمنا. [1]

والقول الراجح هو قول أبي حيان والله أعلم .

---

[1] الجدول في الإعراب ٣٩٦/١٠ .

الفصل الثالث : منهج أبي حيان في اعتراضاته
وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول : تعريف الاعتراض .

المبحث الثاني : منهج أبي حيان في الاحتجاج لاعتراضاته .

المبحث الثالث: الأسس التي بنى عليها أبو حيان اعتراضاته .

المبحث الرابع : ألفاظ أبي حيان في الاعتراض .

المبحث الخامس: أسباب اعتراض أبي حيان على العكبري .

المبحث السادس : أدلة أبي حيان في الاعتراض .

المبحث السابع : موقف أبي حيان من المذاهب النحوية.

تعريف الاعتراض لغة واصطلاحًا

لغة:

ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة [١] ، منها المنع ، وعدم الاستقامة ، والإنكار ،جاء في المعجم الوسيط أن : " اعتراض الشيء صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق ، ويقال : اعترض دونه : حال ، واعترض له : منعه ، واعترض عليه : أنكر قوله أو فعله [٢] .

اصطلاحاً :

لم يبتعد المدلول الاصطلاحي كثيراً عن المعنى اللغوي ، وإن تعدد تعريفه عند العلماء فالاعتراض عند النحاة :" كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب ، لو أسقط لبقي الأول على حاله"[٣]، كأن تقول : (محمدٌ مجتهدٌ) فهي جملة تامة المعنى ، ولو قلت :(محمد_ والله _ مجتهد) فلو أزلت القسم لبقيت الجملة الأولى على حالها .

أما عند اللغويين فهو : " تقابل الدليلين على سبيل الممانعة ، بحيث يقتضي أحدهما ثبوت الأمر، والآخر انتفاءه " [٤]، أو " الإتيان في أثناء كلام أو كلامين معنى ، بشيء يتم الغرض الأصلي دونه ولا يفوت بفواته ، فيكون فاصلاً بين الكلام أو الكلامين ، لنكتة [٥].

أما في مجال التطبيق في العصر الحديث وعلى الخصوص في الرسائل العلمية فيقصد به : " ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده ؛ لعدم استقامته ، بإقامه حجة أو دليل عقلي أو نقلي"[٦].

ولعل التعريف الذي اعتمدته في هذا البحث هو : إنكار وجحود آراء العلماء من عالم متأخر لعلماء متقدمين وفقًا للعلم المدروس .

---

[١] الصـــحاح : للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم الملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م ، ١٠٨٢/٣ ، ولسان العرب ١٨٠/٦ . .

[٢] المعجم الوسيط : ٥٩٤/٢ . .

[٣] المثل الســـائر في أدب الكاتب والشـــاعر : ابن الأثير ، تحقيق : أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر ، القاهرة الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ م ، ٤٠/٣ . .

[٤] كتاب التعريفات ١٢٤ .

[٥] البرهان في علوم القرآن ٥٦/٣ .

[٦] منهج الألوســي النحوي في كتابه (روح المعاني في تفســير القرآن العظيم والســبع المثاني : إعداد الطالب علي جمعة الحشــاش ، إشــراف الدكتور : عبد الهادي برهوم ، الجامعة الإســلامية ، غزة ، ٢٠١٤ م . ٩٢ .

منهج أبي حيان في الاحتجاج لاعتراضاته

احتجاجه بالسماع

إن أهم أصل قامت عليه اعتراضات أبي حيان النحوية هو السماع ، فهو مدار الحكم عنده يأخذ به ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية وترجيح ما يراه صوابًا ، كما أنه استخدمه أصلاً من الأصول التي يرد بها على معارضيه ، ومن اهتمامه بالسماع قوله : وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع [١] ، و السماع يعضده والقياس يقويه [٢] ، و هم محجوجون بالسماع الثابت من العرب[٣] ، وهذا نص في المسألة [٤] ، وكثير على ذلك في كلام العرب وكلام الله [٥] ، الأولى منع ذلك إلا أن يدل على جوازه سماع من العرب [٦] ، لكنّ الأحفظ ألا يقال ذلك إلا بسماع [٧] ، وقد عرّف السماع بأنه " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت " [٨] . وعلى هذا الأساس يشمل السماع : القرآن الكريم ، والحديث الشريف، وكلام العرب.

١- **احتجاجه بالقرآن الكريم** : يعد احتجاج أبي حيان بالقراءات القرآنية وعدم تخطئة القراء من الأمور المهمة التي قامت عليها اعتراضاته ، فكما ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره (البحر المحيط) أن مما يحتاج إليه المفسر في تفسيره المعرفة بالقراءات ؛ لأنها من الأركان التي يقوم عليها تفسير كتاب الله – عز وجلّ – لإظهار معانيه العظيمة ، وما يشتمل عليه من دقيق الألفاظ وتناسبها . فيقول – رحمه الله – : " الوجه السابع اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص ، أو تغيير حركة ، أو إتيان لفظ بدل لفظ ، وذلك بتواتر و آحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات " [٩] ، وتفسير البحر المحيط ضم كثيرًا من هذه القراءات ، منها ما هو متواتر ومنها ما هو شاذ ، وسنتحدث عن كل منها باختصار .

---

(١) البحر المحيط ٤٦١/١ .
(٢) البحر المحيط ١٤٧/٢ .
(٣) البحر المحيط ٢٦٤/١ ، ٢/٢ .
(٤) البحر المحيط ٤٣٧/٣ .
(٥) البحر المحيط ١٧١/٤ .
(٦) البحر المحيط ٢٨٣/١ ، ٢٨٧/٧ .
(٧) البحر المحيط ٤٠١/١ .
(٨) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٥٢ .
(٩) البحر المحيط ٧/١ .

أولاً : القراءات المتواترة :

اعتمد أبو حيان على القراءات المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعض ، إذ هي في درجة ثابتة واحدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما دامت القراءات المتواترة على هذه الدرجة فلا يجوز ردها ولا الطعن فيها .

قال أبو حيّان : " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة ، ومروية ثابتة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة " [1] .

وقال أيضًا " وقد تقدم أني لا أرى شيئًا من هذه التراجيح ، لأنها كلها متواترة قرآنًا . فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى " [2] .

وقال أبو حيّان أيضاً : " وقد تقدم لنا غير مرة أنّا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين ، وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس ، فضلت الأقوى . ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى ، كان عالمًا بالنحو واللغة ، متدينًا ثقة " [3].

والطعن في القراءة لا يصدر إلا من غير عارف بالعربية ، فإنّ القراءة لا ترد ولها وجه في العربية ، **قال – رحمه الله –** بعد أن نقل قراءة من سكن الهاء في (يؤده) في قوله تعالى: ﴿ **ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك** ﴾ [4] : " وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ، ليس بشيء ؛ إذ هي قراءة في السبعة ، وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا ... وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه إنه لم يكن إمامًا في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها ، ورد الناس على أبي اسحاق في إنكاره ، ونقلوها من لغة العرب ... " [5] .

كما أن أبا حيان يرى أنه لا يجوز إنكار القراءات المتواترة ولا الطعن فيها ؛ لأن هذا الطعن في القراءة المتواترة يقرب من الردة ، ولذا عاب على النحاة الذين طعنوا في قراءة الحرميين وابن عامر (ليكة) بلام مفتوحة من قوله تعالى : ﴿ **كذب أصحاب الأيكة المرسلين**﴾[6].

---

[1] البحر المحيط ٢٦٥/٢ .
[2] البحر المحيط ٥٠٦/٢ .
[3] البحر المحيط ٨٧/٤ .
[4] آل عمران ٧٥ .
[5] البحر المحيط ٤٩٩/٢ ، ٥٠٠ .
[6] الشعراء ١٧٦ .

قال أبو حيّان : " وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو علي الفارسي والنحاس وتبعهم الزمخشري ، ووهّموا القراء ... وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله " [1] .

وكان لا يرجح قراءة متواترة على أخرى مثلها ، فمن ذلك : قرأ الجمهور (كلّه) بالنصب من قوله تعالى : ﴿ **قل إن الأمر كله لله** ﴾ [2] وقرأ أبو عمرو (كله) بالرفع ، ورد أبو حيان على ابن عطية الذي رجح قراءة الجمهور فقال أبو حيان : ولا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر ، والابتداء بكل كثير في لسان العرب " [3] .

وكان يحترم القراءات القرآنية فقال –رحمه الله– عند قوله تعالى : ﴿ **وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون** ﴾ [4] بعد ذكر قراءة النصب في (يكون) وذكر من لحنها : " وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة ، قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية".[5]

ويرى أبو حيان أنه يجب الأخذ بما صحت روايته من القراءات ، فهو يأخذ بقراءة القراء السبعة ويعتمد عليها ، ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءات ، ولو كانت مخالفة لنصوص النحويين وقواعدهم .فمن ذلك أنه رجح أن الأولى في اسم الفاعل العامل الإضافة ومع ذلك لم يعب الرأي الآخر الذي يرى أن الأرجح هو الإعمال لقراءة أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ **هل هن كاشفات ضره** ﴾ [6] حيث قرئ بتنوين (كاشفات) ونصب (ضره) وقرأ الجمهور بالإضافة قال أبو حيان عن هاتين القراءتين وما شابههما : " كلاهما فصيح " [7] .

وكان يرى أنه لا يجوز تلحين القراء وقراءاتهم ، أو الحكم عليها بالخطأ أو الغلط ؛ لأنهم لم يقرؤوا إلا بأثر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، مع موافقة لغة العرب على ذلك، أو أن لها وجهًا في العربية ، وهذا الصنيع قد يجر إلى الكفر . قال – رحمه الله – : " عند قوله تعالى : ﴿ **وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون** ﴾[8] ، بعد ذكر قراءة النصب في (يكون) وذكر من لحنها : : " وهذا قول خطأ ؛ لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع،

---

[1] البحر المحيط ٤٢٢/٣ .
[2] آل عمران ١٥٤ .
[3] البحر المحيط ٨٨/٣-٨٩ .
[4] البقرة ١١٧..
[5] البحر المحيط ٣٦٦/١ .
[6] الزمر ٣٨ .
[7] البحر المحيط ٤٣٢/١ .
[8] البحر المحيط ٤٣٢/١ .

وهو إمام الكوفيين في علم العربية . فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى " [١].

ومتى تطرق الغلط إلى القراء فيما نقلوه ، تطرق إليهم فيما سواه ، والقراءات المتواترة لا يمكن وقوع الغلط فيها [٢].

وتلحين القراءة المروية بأثر مع موافقة لغة العرب على ذلك منكر يجب الحذر منه ، يقول أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾ [٣] ، في قراءة من سكن الهمزة في (بارئكم) : " ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر ... " [٤].

قال أبو حيان عن مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول : وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح ، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى ابن العربي الصريح المحض ابن عامر ... [٥] .

ثانيا : القراءات الشاذة : كما وردت القراءات المتواترة في تفسير البحر المحيط وردت كذلك القراءات الشاذة ، أما أبو حيان فهو يستعرض القراءات الشاذة ولا يغلط قارئها ويوجهها على المعاني التفسيرية في معظم المواضع . غير أنه لا يبني عليها قاعدة ، ويوجه بعضها التوجيه الإعرابي الملائم وما ذلك؛ إلا أنه يرى القراءات جاءت على لغة العرب متواترها وشاذها . [٦]

٢- **احتجاجه بالحديث** : يراد بالحديث هنا أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وإقراره، وقد كثر الاستشهاد بالحديث في النحو و أصبحت هذه الكثرة من سمات نحاة الأندلس وخاصة عند كل من ابن خروف وابن مالك .

أما أبو حيان فقد رسم لنفسه منهجًا سار عليه في الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية ، فقد منع الاستشهاد بالحديث ، وذلك لأمرين :

أحدهما : جواز نقل الحديث بالمعنى .

والثاني : كثرة وقوع اللحن في من روى الحديث .

---

[١] البحر المحيط ٣٦٦/١ .
[٢] البحر المحيط ٣٢٤/٢ .
[٣] البقرة ٥٤ .
[٤] البحر المحيط ٢٠٦/١ .
[٥] البحر المحيط ٢٢٩/٤ .
[٦] البحر المحيط ١٤٧/٢ ، و٢٣١ ، و ١٩٠/٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥.

يقول أبو حيان في هذا الشأن معّرضاً بابن مالك : قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ... وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء . فقال : إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ... والأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روى في الحديث ... " [١] .

وإذا عدنا إلى البحر المحيط نراه يورد أحاديث قولية وفعلية كثيرة ، وقد تعددت مناسباتها والغرض من إيرادها .

وكان من بين هذه الأحاديث ما ورد ضمن أقوال المفسرين كابن عطية ، والزمخشري ، وأبي البقاء ، وهو يخص الجانب النحوي والصرفي . ونراه لا يتضح موقفه من الاستشهاد بالحديث في الجانب النحوي ، فقد يأتي بها لدعم قضية نحوية أو حكم من أحكام النحو ، أو تأصيل قاعدة نحوية ، غير أنه لم يرجح جانبًا أو مذهبًا من مذاهب النحاة أو يعارضهم بناء على هذه الأحاديث.

٣- **احتجاجه بكلام العرب** : يعد تفسير البحر المحيط من التفاسير الزاخرة بكلام العرب ، فكما يقول في اعتراضه على أبي البقاء في جعل (من) نكرة موصوفة : " ألا ترى جعل من نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب"[٢].

وتنوع احتجاج أبي حيان في تفسيره بكلام العرب نثره وشعره ، وسنتحدث باختصار عن كل منها :

أولاً : احتجاجه بالنثر : لما كان الشعر مجالاً للضرورات فإن النحاة لم يعتمدوا عليه وحده ما لم تقوه شواهد نثرية تعزز صحته ، فكانت هذه الشواهد موردًا خصبًا لبناء القواعد .

وقد اعتمد أبو حيان على الكثير من هذه الشواهد النثرية لتخريج بعض الأعاريب ، ومن هذه الشواهد : اللهم ضبعًا وذئبًا [٣] وقولهم : مطرنا ما زبالة فالثعلبية [٤] ، وكذلك مره يحفرها[٥] وقولهم بك الله نرجو الفضل [٦] وقول العرب : ما فيها غيره وفرسه [٧] وقد قالت العرب : ها أنت ذا قائمًا، وها أنا ذا قائمًا ، وقالت أيضًا : هذا أنا قائمًا ، وها هو ذا قائمًا [٨] قال الكسائي : العرب تقول:

---

[١] النحاة والحديث النبوي : د . حسن موسى الشاعر ٤٨ .
[٢] البحر المحيط ١٨٢/١ .
[٣] البحر المحيط ١٩/١ .
[٤] البحر المحيط ١٢٢/١ .
[٥] البحر المحيط ٢٨٣/١ .
[٦] البحر المحيط ٢٩٠/١ .
[٧] البحر المحيط ١٤٧/٢ .
[٨] البحر المحيط ١٦٥/٣ .

عال يعول ، وأعال يعيل كثر عياله [١] قول العرب : أنت ظالم إن فعلت [٢] قول العرب : ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيد [٣]والعرب تقول للرجل إذا سكت عن الجواب و أمسك : رد يده في فيه [٤] .

ثانيًا : احتجاجه بأشعار العرب : إن الشعر العربي مصدر غني ومهم من مصادر السماع ، والشعر يعد في معظمه حجة النحوي في تقرير صحة القواعد النحوية و إثباتها ، أو تجويز ما جاء مخالفًا للقياس ، أو الرد على المخالف ، وتفنيد رأيه ، أو إظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه .

والبحر المحيط غني بالأبيات الشعرية ، وتشكل الشواهد النحوية معظم تلك الأبيات ، وقد التزم أبو حيان بزمن الاحتجاج فلم يحتج بشعر المولدين ولا المحدثين الذين خرجوا عن زمن الاستشهاد .

وخلاصة القول : إن الشواهد النحوية في البحر المحيط لا تخلو من أحد الأمور :

- إما أن تكون لبناء قاعدة .
- وإما أن تكون ردًا على مذهب من المذاهب ، أو رأي من الآراء .
- وإما أن تكون للاستئناس .

والمسائل النحوية التي احتج لها أبو حيان بالشعر كثيرة نذكر لها مثالاً مسألة (عطف الجملة الإنشائية على الخبرية وبالعكس) حيث رجح ما نسبه إلى سيبويه ، وهو جواز العطف دون اشتراط الاتفاق بين الجملتين في الإنشاء والخبر ، واستدل على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب [٥].

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ۞ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات** ﴾[٦] .

ومن الشعر قول الشاعر :

تنـاغي غزالاً عنـد بـاب ابن عـامر وكحـل مـآقيـك الحســـان بـإثمـد[٧]

وقول امرئ القيس :

---

[١] البحر المحيط ٣/ ٣٠٠ . .
[٢] البحر المحيط ٣٤٠/١ . .
[٣] البحر المحيط ٣١٤/٢ .
[٤] البحر المحيط ١٧٢/٣ .
[٥] البحر المحيط ١١٠/١ ، ٢٠٤/٣ ، ٣٣١/٤ ، ٣٣٢ .
[٦] سورة البقرة ٢٤ ، ٢٥ .
[٧] البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣٤، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٨٣.

وإن شـــفـائي عبرة إن ســـفحتهـا وهل عند رســـم دارس من معوّل[١]

احتجاجه بلهجات العرب : إن الحديث عن لهجات العرب في تفســـير البحر المحيط طويل جدًا ، وليس هذا الموضع مجاله ، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى بعض ما أورد من لهجات ومن تلك اللهجات على سبيل المثال لا الحصر :

لهجة بلحارث بن كعب [٢] لهجة بني تميم [٣] ، لهجة الأزد [٤] لهجة ربيعة [٥] لهجة هذيل[٦]، لهجة سليم [٧] لهجة كلب [٨] ، لهجة عقيل [٩] ، ولهجة قيس [١٠] ، لهجة قريش[١١]، ومعظم ما أورده احتجاجًا بهذه اللهجات يختص بالأصوات والبنية ، وكان لا يحتج بلهجات القبائل التي كانت تسكن أطراف جزيرة العرب لاختلاط ناطقيها بالأعاجم، وكان لا يفضل لهجة على أخرى ، غير أنه كان يفضل اللهجة القرشية لأنها أفصح اللهجات وبها كتب المصحف ، ونزل معظم القرآن عليها [١٢] .

يقول أبو حيان في مقدمة البحر المحيط : " وقد حفظت في صغري في علم اللغة كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني ، واللغات المحتوى عليها دواوين مشاهير العرب الستة : امرئ القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة وديوان الأفوه الأودي ، لحفظي عن ظهر قلب لهذه الدواوين ، وحفظت كثيرًا من اللغات المحتوى عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة ، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس ... " [١٣] .

ففي مسألة (إعمال (إن) مخففة) اختار مذهب البصريين ومن تبعهم القائلين بجواز إعمالها، حيث قال :" وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب ، وهو قولهم (إنْ عمرًا لمنطلق) ..."[١٤].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨؛ ٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ١١/ ٢٩٢، والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ "عول"، ٧٠٩ "هلل"، والمنصف ٣/ ٤٠؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٤٠

(٢) البحر المحيط ٢٥٥/٢ .

(٣) البحر المحيط ١٦٢/٤ ، ٢٣٥ .

(٤) البحر المحيط ٤١٨/٣ .

(٥) البحر المحيط ١٨٤/٤ .

(٦) البحر المحيط ٦١/١ .

(٧) البحر المحيط ١٧٢/٣ .

(٨) البحر المحيط ٧١/٣ ، ٣/٢ ، ٤٩٩/٢ .

(٩) البحر المحيط ٧١/٣ ، ٤٩٩/٢ .

(١٠) البحر المحيط ١٨٤/٤ ، ١٨٩ .

(١١) البحر المحيط ٢٥/١ .

(١٢) البحر المحيط ٢٥/١ .

(١٣) البحر المحيط ٦/١ .

(١٤) البحر المحيط ٢٦٤/١ .

ونرى أبا حيان يخرج عدة قراءات على لغات العرب ، فعند قوله تعالى: ﴿ **ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه** ﴾ [1] رجح قول من رأى أن نصب (نفسه) على أنه مفعول به، حيث قال: " وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأن ثعلبًا والمبرد حكيا أن (سفه) يتعدى ، كـ (سفّه) بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة"[2].

احتجاجه بالقياس

القياس أحد الأصول التي بني عليها علم النحو ، وهو في اللغة : تقدير الشيء على مثاله ، وفي الاصطلاح : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب كلماتها . أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم ، مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى [3] .

وللقياس أربعة أركان هي :

- أصل ، وهو المقيس عليه .
- فرع ، وهو المقيس .
- حكم .
- علة جامعة .

وقد اتخذ أبو حيان القياس في بعض مواقفه حجة يرجع إليها ، ويرجح بها ما يراه راجحاً ، وقد بين أن القياس لا يكون إلا على أدلة كثيرة ، وشواهد عديدة ، يمكن أن يقوم عليها ، وهو المنهج الصحيح في ذلك ، فالقليل والنادر لا يجوز القياس عليه ، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع .

ففي مسألة وقوع الماضي المثبت حالا دون اقترانه بقد رجح مذهب من أجاز ذلك ، مذهب الكوفيين والأخفش ، فقال : " جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)" [4] .

وإذا كان أبو حيان لا يجيز القياس على القليل والنادر فمن باب أولى أنه لا يجيز القياس على ما لم يرد به سماع ، إذ كيف يعتمد القياس أصلاً من أصول النحو دون سماع ، وهو قاعدته التي يبنى عليها . فيقول : " والجزم بها – أي : كيف – غير مسموع من العرب ، فلا نجيزه قياسًا، خلافًا للكوفيين ، وقطرب " [5] .

---

[1] سورة البقرة ١٣٠ .
[2] البحر المحيط ٣٩٤/١ .
[3] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٩١ .
[4] البحر المحيط ٣١٧/٣.
[5] البحر المحيط ١١٩/١ .

وفي قوله تعالى : ﴿ ألم يرواكم أهلكنا من قبلهم من قرن مكنّاهم في الأرض مالم نمكن لكم ﴾ [1] .
ذكر أبو حيان أن أبا البقاء أجاز أن يكون (ما) مفعولا به بـ (نمكن) على المعنى؛ لأن المعنى: أعطيناهم ما لم نعطكم ، ورد عليه أبو حيان بأن هذا الذي أجازه تضمين والتضمين لا ينقاس [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ ماذا أجبتم ﴾ [3] ، قال أبو البقاء (ماذا) في موضع نصب بـ (أجبتم) وحرف الجر محذوف ، ورد عليه أبو حيان بأن ما ذكره أبو البقاء أضعف ، لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر [4].

وإذا وجد القياس الصحيح القائم على السماع الكثير ، فإن أبا حيان يأخذ به ويعتمده في اعتراضاته ، وإن لم يصرح بلفظ القياس ، ففي (استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف) رجح أبو حيان عدم جواز ذلك ، قال : " وأجاز قوم أن يقع بعد (إلا) مستثناة دون عطف ، والصحيح أنه لا يجوز ؛ لأن (إلا) هي من حيث المعنى معدية ، ولولا (إلا) لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها ، فهي كواو (مع) ، وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل ، فكما أنه لا تعدى واو (مع) ، ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف ، فكذلك إلا " [5] .
وقد يستدل مخالفو أبي حيان بالقياس ، لكن هذا القياس في نظر أبي حيان فاسد فلا يتم الاستدلال به ، وهو في هذا يبين فساده ، ويظهر بطلانه ، ومن ذلك أن البصريين ذهبوا إلى جواز مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون محتجين بالقياس على أن والفعل ، وذهب الفراء إلى عدم جواز ذلك ، ورجح أبو حيان مذهب الفراء ، مبطلاً قياس البصريين بقوله : " فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر ؛ لأنا نقول : لا نسلم أنه مصدر ينحل لـ (أن) والفعل ، فيكون عاملاً ، سلمنا، لكن لا نسلم أن للمجرور بعده موضعا ، سلمنا ، لكن لا نسلم أنه يجوز العطف عليه ، وهم قبل ذلك ليس لهم حجة من السماع ، والفراء قد زعم أنه لم يسمع من العرب ، وهو حجة في ذلك ؛ لأنه سامع لغة " [6].

احتجاجه بالسماع والقياس معاً

اعتمد أبو حيان في بعض اعتراضاته على السماع والقياس معًا، ففي مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وافق أبو حيّان من أجاز العطف دون إعادة الجار ، وذلك على مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وما هذه الموافقة إلا لأن السماع يعضده والقياس يقويه[7].

---

(١) الأنعام ٦ .
(٢) البحر المحيط ٨١/٤ .
(٣) المائدة ١٠٩ .
(٤) البحر المحيط ٥٣/٤ .
(٥) البحر المحيط ١٣٨/٢ .
(٦) البحر المحيط ٤٦١/١ .
(٧) البحر المحيط ١٤٧/٢ .

ثم أورد الشواهد الكثيرة على ذلك ، فقال : " فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ، وتارة بأو ، وتارة ببل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار .أما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار [١] .

احتجاجه باستصحاب الحال

واستصحاب الحال من أدلة النحو المعتبرة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل، ويراد به: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [٢] .

واستصحاب الحال لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح ؛ إذ هو أضعف من الدليل ، فعلى سبيل المثال : لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه .

يقول ابن الأنباري : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو " [٣].

ويرى أبو حيان أن بقاء الشيء على أصله أولى إلا إن دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به ، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه .

فرجح في (أيّان) أنها بسيطة غير مركبة ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، ورجح أنها جامدة غير مشتقة؛ لأن الأصل في أسماء الاستفهام والشرط الجمود" [٤] .

ورجح في (ألا) أنها بسيطة غير مركبة، معللاً ذلك " بأن دعوى التركيب على خلاف الأصل"[٥] ، فالأولى البقاء عليه حتى يدل دليل على ما ادعوه من التركيب فيها.

اعتماده على العلة :

العلة هي : تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه " [٦].

---

[١] البحر المحيط ١٤٨/٢ .

[٢] الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) ٤٦ .

[٣] لمع الأدلة لأبى البركات الأنباري ، تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) ١٤٢ .

[٤] البحر المحيط ٤١٩/٤ .

[٥] البحر المحيط ٦١/١.

[٦] الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ،تحقيق الدكتور/ حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل (الجريسي للكمبيوتر والطباعة والتصوير ـ القاهرة ـ ط: الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٢٤٣ .

والعلة ثابتة عند النحويين ، قال سيبويه : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا " [١].

وقال ابن جني : " ولست تجد شيئًا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطو على الاعتراف به " [٢].

ويرى أبو حيان أن بعض النحاة قد أفسدوا النحو بعللهم القاصرة وحججهم الضعيفة الواهية التي لم تقم على لسان العرب ولم تستشهد به . قال – رحمه الله – : " والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه ، وكثيرًا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ، ولا إكداد بصيرة ، ولا حث قريحة " [٣].

وقال أيضًا : " والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى و أنفع ، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك " [٤].

وفي البحر المحيط اعتمد أبو حيان على العلة المستندة إلى سماع صحيح والذي بنى عليه النحاة أحكامهم ، فرجح – رحمه الله – أن العامل في (إذا) الشرطية شرطها ، خلافًا للجمهور ، ثم بين فساد مذهبهم بقوله : " والذي يفسد مذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمر قائم ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وجواز وقوع (إذا) الفجائية جوابًا لـ (إذا الشرطية) ، قال تعالى: ﴿**وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في ءاياتنا**﴾ [٥]. وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها " [٦] .

وكذلك يقول في اعتراضه على أبي البقاء في جعل (من) نكرة موصوفة : " ألا ترى جعل من نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختص بالنكرة وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جدًا " [٧].

وإذا رفض أبو حيان رأيًا ؛ فإنه يعلل هذا الرفض بأنه لا يعلم أحدًا من النحاة ذهب إليه، كما رد على أبي البقاء في قوله (هو) فاصلة و (يبور) خبر :" بأن الفاصلة لا يكون بعدها فعل،

---

[١] الكتاب ٣٢/١ .
[٢] الخصائص ٥١/١ .
[٣] منهج السالك ٢٢٩ .
[٤] منهج السالك ٢٣٠ .
[٥] سورة يونس ٢١ .
[٦] البحر المحيط ٦٤/١ . .
[٧] البحر المحيط ١٨٢/١ .

وأنه لم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه إلا عبد القاهر الجرجاني " [1]. ، أو لكثرة الحذف فيه، فعندما رجح مذهب الجمهور القائلين إن (يا) الداخلة على (ليت) للتنبيه وليست للنداء والمنادى محذوف ، قال معللاً : " لأن في هذا حذف النداء وحذف متعلقه رأسًا ، وذلك إجحاف كثير " [2].

وأحيانًا يعلل أبو حيان باجتهاد من نفسه كما في رفضه قول أبي البقاء بأن (ما) كافة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [3] ، قال – رحمه الله – : " وينبغي أن لا تجعل كافة إلا في المكان الذي لا تقدر فيه مصدرية ؛ لأن إبقاءها مصدرية مبق للكاف على ما استقر فيها من العمل ، وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على ما المصدرية ، وقد أمكن ذلك في (كما آمن الناس) فلا ينبغي أن تجعل كافة " [4].

وقد يعلل صحة ما ذهب إليه بأكثر من علة ، حيث اعترض على أبي البقاء في تجويزه أن يكون (من النعم) حالاً من الضمير في (قتل) وعلل لذلك [5] بـ :

١– أن المقتول يكون من النعم وليس المعنى على ذلك .

٢– أن الذي هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم.

٣– أن النعم لا تدخل في اسم الصيد .

كما رجح مذهب سيبويه في حرفية (لما) ، معللاً صحة هذا المذهب [6] بـ :

١– تقدمها على ما نفي .

٢– مجيء جوابها مصدرا بـ (إذا) الفجائية .

٣– أن (لما) تدل على العلية ، و الظرف لا دلالة فيه على العلة .

---

[1] البحر المحيط ١٨٢/١ .
[2] البحر المحيط ١٠٣/٤ .
[3] البقرة ١٣ .
[4] البحر المحيط ١٩٩/١ .
[5] البحر المحيط ١٣/٤.
[6] البحر المحيط ٧٥/١ .

الأسس التي قام عليها منهج أبي حيان في اعتراضاته

قام منهج أبي حيان في اعتراضاته على أسس متينة جعلت من تفسيره مادة نحوية خصبة تعج بالكثير من المسائل النحوية ، ونجمل هذه الأسس بالآتي :

١- مراعاة القواعد النحوية ، واحترام ما أجمع عليه النحاة : كان أبو حيان يراعي القواعد النحوية في اعتراضاته ، فكثيرًا ما يرد القول الآخر بعبارات كثيرة ، منها أنه : " تأباه قواعد النحو "[١] ، أو لأنه " هدم للقاعدة النحوية " [٢] ، أو لأنه هدم للقاعدة المشهورة [٣].

إن أبا حيّان – رحمه الله – عندما يؤكد على مراعاة القواعد النحوية التي تثبت بالاستقراء، ويرفض ما خالفها مما يكون هدمًا لها ، فإنه يبين أن القاعدة النحوية لا تبنى على القليل ، فتكون حكمًا عامًا وقانونًا ملزمًا ، وإنما تبنى على الكثير . قال – رحمه الله – : " وكيف نثبت قانونًا كليًا، ولم نسمع من العرب شيئا من أفراد تركيباته " [٤] ، وقال أيضًا : " ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل " [٥] ، وقال أيضًا : " لم يجئ منه في لسان العرب إلا ما بال له ... وهذا كله يحتمل التأويل ، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة ، بحيث تبنى عليه القواعد ..." [٦] .

ففي وجوه إعراب (كيف يشاء) من قوله تعالى : ﴿ **هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء** ﴾[٧]. قال : " وكيف هنا للجزاء لكنها لا تجزم ، ومفعول يشاء محذوف لفهم المعنى ، والتقدير كيف يشاء أن يصوركم ، كقوله ﴿ **ينفق كيف يشاء** ﴾ [٨] أي كيف يشاء أن ينفق ، وكيف: منصوب بـ (يشاء) والمعنى على أي حال شاء أن يصوركم صوركم ، ونصبه على الحال ، وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه ، نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، والتقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب وإن كانت متعلقة بما قبلها في المعنى، فتعلقها كتعلق إن فعلت ، كقوله أنت ظالم " [٩] .

ثم قال : " وتفكيك هذا الكلام وإعرابه على ما ذكرنا لا يهتدى له إلا بعد تمرن في الإعراب، واستحضار للطائف النحو " [١٠] .

---

[١] البحر المحيط ٢١٦/٤ .
[٢] البحر المحيط ٢٩/٢ .
[٣] البحر المحيط ٣٣٥/٣ .
[٤] البحر المحيط ١٤٤/١ .
[٥] البحر المحيط ٣٣٥/١ .
[٦] البحر المحيط ٨٨/٢ .
[٧] آل عمران ٦ .
[٨] المائدة ٦٤ .
[٩] البحر المحيط ٣٨٠/٢ .
[١٠] البحر المحيط ٣٨٠/٢ .

وفي موضع آخر يقول : " وتلخص في جواب الشرط أقوال : أحدها : أنه مذكور ، وهو أرأيتكم المتقدم . والآخر : أنه مذكور ، وهو (أغير الله تدعون) والثالث : أنه محذوف ، تقديره: من تدعون . والرابع : أنه محذوف تقديره : دعوتم الله " [١] .

ثم قال : " هذا ما وجدناه منقولاً ، والذي نذهب إليه غير هذه الأقوال ، وهو أن يكون محذوفًا لدلالة أرأيتكم عليه ، وتقديره : إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه أتدعون غير الله لكشفه ، كما تقول : أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به ، التقدير : إن جاءك فأخبرني ، فحذف الجواب لدلالة أخبرني عليه ، ونظير ذلك أنت ظالم إن فعلت ، التقدير : فأنت ظالم ، فحذف فأنت ظالم، وهو جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه " [٢] . ثم قال : " وهذا التقدير الذي قدرناه هو الذي تقتضيه قواعد العربية " [٣] .

٢- **مراعاة المعنى** : من غايات دراسة الإعراب ومعرفته كشف المعنى وبيان المراد من الكلام، كما قال الأزهري : " عربت له الكلام تعريبًا و أعربته له إعرابًا إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمة ... ، والإعراب والتعريب معناها واحد وهو الإبانة " [٤] ، وقال ابن منظور : " والإعراب الذي هو النحو ، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " [٥]. وإذا كان من وظائف الإعراب كشف المعنى ، فإن أبا حيان – رحمه الله – كان يراعي المعنى الصحيح المقصود بالآية عندما يعترض على وجه من الوجوه التي أعربت بها .

ذكر أبو حيان خمسة أوجه إعرابية في توجيه نصب (أشدّ) من قوله تعالى ﴿ **فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا** ﴾ [٦] ثم قال : " فهذه خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيف [٧] والذي يتبادر إلى الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر آبائهم أو أشد ، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه ، وهو أن يكون(أشد) منصوبًا على الحال، وهو نعت لقوله (ذكرًا) لو تأخر فلما تقدم انتصب على الحال " [٨] .

كما ذكر في (من) من قوله تعالى : ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾[٩]. أن (من) في قوله تعالى : (من يقول) نكرة موصوفة مرفوعة بالابتداء، والخبر الجار والمجرور

---

[١] البحر المحيط ١٢٨/٤ .
[٢] المرجع نفسه ١٢٨/٤.
[٣] الرجع نفسه ١٢٨/٤.
[٤] تهذيب اللغة للأزهري ـ تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ .
[٥] لسان العرب ٥٨٩/١ .
[٦] سورة البقرة ٢٠٠ .
[٧] البحر المحيط ١٠٢/٢ .
[٨] البحر المحيط ١٠٤/٢ .
[٩] البقرة ٨.

المتقدم الذكر ، ويقول صفة . وذكر بأن هذا اختيار أبي البقاء ، وأن أبا البقاء استضعف أن تكون موصولة بمعنى الذي ، ورد عليه أبو حيان بأن استضعافه غير مسلم؛ لأن المعنى أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين ، ورجح أبو حيان أن تكون من موصولة وقال: " وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى ، ومن حيث التركيب الفصيح " [١] .

٣- **البعد عن التأويل ما أمكن** : فالرأي الخالي من التأويلات والتقديرات والمحذوفات ، الأخذ به أولى و أصوب مما يحتاج إلى تأويل ؛ لأنه قد يؤول إلى تكلف وتعسف الواجب أن يطهر عنه كلام الله – عز وجلّ – يقول – رحمه الله – : إنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره ، لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه " [٢] ،

ذكر أبو حيان أن (أرأيتكم) في قوله تعالى : ﴿ **قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين** ﴾ [٣] ... هو بمعنى أخبرني و أنه يتعدى إلى مفعولين، إلا أن أبا الحسن الأخفش ذكر أنها بمعنى : أما ، قال : وتكون أبدًا بعد الشرط وظروف الزمان: والتقدير : أما إن أتاكم عذابه ، والاستفهام جواب (أرأيت) لا جواب الشرط " [٤] . ثم قال : " وهذا إخراج لـ (أرأيت) عن مدلولها بالكلية ، وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها ، فلا تحتاج إلى هذا التأويل البعيد " [٥] .

٤- **سهولة التخريج والبعد عن تكلف الإعراب** : سلك أبو حيان في تفسيره أحسن الوجوه التي ينبغي أن يحمل القرآن الكريم عليها ، ويبتعد عن التكلف والتحمل في الإعراب أو التقدير أو التخريج المؤدي إلى ذلك ، كما أنه كان يرفض أو يرد بعض الأعاريب أو التخاريج أو التقادير ؛ لأنها متكلفة .

فعند قوله تعالى : ﴿ **أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين** ﴾ [٦] ذكر أقوال المعربين في إعراب الآية ، وهي :

أن قوله (يتفكروا) معلق عن الجملة المنفية ، وهي في موضع نصب بـ (يتفكروا) بعد إسقاط حرف الجر ؛ لأن التفكر من أعمال القلوب ، فيجوز تعليقه ، والمعنى : أولم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – فإنه منتف لا محالة ، ولا يمكن لمن أنعم الفكر نسبة ذلك إليه .

---

[١] البحر المحيط ١٨٢/١ .
[٢] البحر المحيط ٣٠٨/١ .
[٣] سورة الأنعام ٤٠ .
[٤] البحر المحيط ١٢٧/٤ .
[٥] البحر المحيط ١٢٧/٤ .
[٦] سورة الأعراف ١٨٤ .

وقيل ثمّ مضمر محذوف : أي : فيعلموا ما بصاحبهم من جنة ، قاله الحوفي وزعم أن (تفكروا) لا تعلق ؛ لأنه لا يدخل على الجمل ، قال : ودل التفكر على العلم ...

وقيل : تم الكلام على قوله (يتفكروا) ، ثم استأنف إخبارًا بانتفاء الجنة والنذارة . وذكر أبو البقاء وجهين في (ما) هما :

أحدهما : أنها نافية ، وفي الكلام حذف تقديره : أولم يتفكروا في قولهم به جنة .

والثاني : أنها استفهام ، أي : أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله.

وقيل بمعنى الذي تقديره : أولم يتفكروا في ما بصاحبهم ، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم.

ورجح أبو حيان الوجه الأول ، ثم قال عن الوجوه الأخرى " وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها ، وتفكر مما ثبت في اللسان تعليقه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه " [1] .

ذكر أبو حيان تخريج بينكم بفتح النون من قوله تعالى : ﴿ **لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ [2] قرأ نافع والكسائي وحفص (بينكم) بفتح النون ، فخرج على أنه فاعل ، ولكنه مبني على الفتح حملا على أكثر أحوال هذا الظرف ، وقد يقال لإضافته إلى مبني ، وخرج كذلك على أنه منصوب على الظرف ، وفاعل تقطع التقطيع ، وأجيز فيه أن يكون صفة لفاعل محذوف. وعارض أبو حيان هذه الأوجه وخرجه تخريجًا سهلاً ، فقال : " والذي يظهر لي أن المسألة من باب الإعمال ، تسلط على ﴿ **ما كنتم تزعمون** ﴾ تقطع وضل ، فأعمل الثاني وهو ضل وأضمر في تقطع ضمير (ما) وهم الأصنام . فالمعنى : لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلوا عنكم، كما قال تعالى: ﴿ **وتقطعت بهم الأسباب**﴾[3] أي لم يبق اتصال بينكم وبين ما تزعمون أنهم شركاء فعبدتموهم ، وهذا إعراب سهل لم ينتبه له أحد " [4] .

وفي إعراب أبي البقاء لقوله تعالى : ﴿ **إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة** ﴾ [5]. حالاً من الضمير في قوله (على الله) والعامل فيها الظرف أو الاستقرار أي : ثابتة للذين . رد عليه أبو حيان بأنه لا يحتاج إلى هذا التكلف ، وعندما قال أبو البقاء : " ولا يجوز أن يكون (على الله) حالاً يعمل فيها للذين لأنه عامل معنوي والحال لا يتقدم على المعنوي ، ونظير هذه المسألة قولهم: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا " رد عليه أبو حيان بأن هذا وجه متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى [6] .

---

[1] البحر المحيط ٤٣٢/٤ .
[2] سورة الأنعام ٩٤ .
[3] سورة البقرة ١٦٦ .
[4] البحر المحيط ١٨٣/٤ .
[5] النساء ١٧ .
[6] البحر المحيط ٢٠٨/٣ .

وفي قوله تعالى : (فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين) [١] . أجاز أبو البقاء أن يكون التقدير (لا أعذب به أحدا) وأن يكون مفعولا به على السعة وأن يكون ضمير المصدر المؤكد كقولك : " ظننته زيدًا منطلقًا " فلا يعود على العذاب ورابطه الجملة الواقعة صفة لعذاب وهو العموم الذي في المصدر المؤكد كقولك : هو جنس وعذابك نكرة فانتظمه المصدر كما انتظم اسم الجنس (زيدًا) في زيد نعم الرجل ، كما أجاز أيضًا أن يكون ضمير(من) على حذف : أي : لا أعذب مثل عذاب الكافر ، ورد عليه أبو حيان بأن هذه تقادير متكلفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها .

٥- **احترام السماع فلا تبنى قاعدة دون سماع من العرب** : سار أبو حيان على هذا الأساس في كثير من اعتراضاته ، فيرد آراء الآخرين ؛ لأنها : " غير مسموع من العرب " [٢] ، أو " تركيب مفقود في لسانهم ، فلا نثبته " [٣] .

ففي حذف حرف الجر أعرب أبو البقاء (ماذا) في قوله تعالى : ﴿ **ماذا أجبتم** ﴾ [٤] . أنها في موضع نصب بـ (أجبتم) وحرف الجر محذوف ، ورد عليه أبو حيان بأن ما ذكره أبو البقاء أضعف ؛ لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر ، وإنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة . [٥] .

٦- **عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن على غير الفصيح** : إن القرآن الكريم له قدسيته ومكانته ، لذا فيجب إعرابه على أفصح الوجوه ، هذا ما صرح به أبو حيان في كثير من اعتراضاته الإعرابية .

ذكر أبو حيَان وجهين إعرابيين في (ما) وما بعدها في قوله تعالى: ﴿ **ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل** ﴾ [٦].هما[٧]:

- أن (ما) موصولة بمعنى الذي ثم ذكر في معناها خمسة أقوال ويكون قوله (أمر الله به أن يوصل) صلتها
- ما أجازه أبو البقاء [٨]في (ما) أن تكون نكرة موصوفة . وأما (أن يوصل) على هذا الإعراب ففيه وجوه : يجوز أن يكون في موضع جر بدل من الضمير في (به)،

---

[١] البحر المحيط ١٠٤/٢ .
[٢] البحر المحيط ١١٩/١/١ .
[٣] البحر المحيط ٣٠٣/١ .
[٤] المائدة ١٠٩ .
[٥] البحر المحيط ٥٣/٤ .
[٦] سورة البقرة ٢٧ .
[٧] البحر المحيط ١٢٨/١ .
[٨] التبيان في إعراب القرآن ٤٤/١ .

والتقدير : به وصله ، أي ما أمرهم الله بوصله [١] . وأجاز المهدوي [٢]وابن عطية [٣] وأبو البقاء أن تكون (أن يوصل) في موضع نصب بدلاً من (ما) أي : وصله، والتقدير : ويقطعون وصل ما أمر الله به . وأجاز المهدوي وابن عطية كذلك أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله ، وقدره المهدوي : كراهية أن يوصل ، فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن يوصل . وقدره أبو البقاء (لئلا) [٤] . وأجاز أبو البقاء وجهًا آخر وهو أن يكون (أن يوصل) في موضع رفع، أي هو أن يوصل . ورد أبو حيّان هذا الإعراب مع توجيهاته المتكلفة مختارًا الوجه الأول ، وهو أن تكون (ما) موصولة ، ومعناها على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل . فقال – رحمه الله – : " وهذه الأعاريب كلها ضعيفة ، ولولا شهرة قائلها ، لضربت عن ذكرها صفحًا ، و الأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام ، بله أفصح الكلام وهو كلام الله " [٥] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار** ﴾ [٦] . رد أبو حيان على أبي البقاء تقديره زيادة الفاء وإضمار الخبر و إضمار جواب الشرط إذا جعلنا من شرطية، بأن هذا لا حاجة إليه ؛ لأن الكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار ، وأن ما جرى عليه أبو البقاء في إعرابه في القرآن مشابه على حد ما يجري عليه في إعراب شعر الشنفرى والشماخ من تجويز الأشياء البعيدة ، والتقادير المستغنى عنها وقال : " ونحن ننزه القرآن عنها"[٧].

وفي إعراب (قنوان) في قوله تعالى : ﴿ **ومن النخل من طلعها قنوان دانية** ﴾ [٨] . قال أبو البقاء: ويجوز أن يكون (قنوان) مبتدأ والخبر (من طلعها) وفي (من النخل) ضمير تقديره (وينبت من النخل شيء أو ثمر) فيكون (من طلعها) بدلاً منه ، ويجوز أن يرتفع (قنوان) على أنه فاعل (من طلعها) فيكون في (من النخل) ضمير يفسره (قنوان) وإن رفعت قنوان بقوله (من

---

[١] معاني القرآن وإعرابه ١٠٦/١ .
[٢] هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي التفصيل في التفسير .
[٣] المحرر الوجيز ١٥٧/١ .
[٤] ذكرت هذه الوجوه الثلاثة في إعراب " أن يوصل " عند مكي في مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ ، وابن الأنباري في البيان في غريب القرآن ٦٧/١ .
[٥] البحر المحيط ١٢٨/١ .
[٦] البقرة ١٢٦ .
[٧] البحر المحيط ٥٥٦/١ .
[٨] الأنعام ٩٩ .

النخل) على قول من أعمل أول الفعلين جاز وكان في (من طلعها) ضمير مرفوع . رد عليه أبو حيان بأنه إعراب فيه تخليط لا يسوغ في القرآن . [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين**﴾ [2] . قال أبو البقاء : " في (ما) وجهان ، أحدهما باقية وفي الكلام حذف تقديره : أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقوالهم و أفعالهم " ، وقيل هي بمعنى الذي تقديره : أولم يتفكروا في ما بصاحبهم وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم . ورد عليه أبو حيان بأنها تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها [3] .

وقد يرد أبو حيان إعرابًا لأنه يخالف قاعدة نحوية ولا يجوز حمل القرآن على هذه القواعد الشاذة ، فعند قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [4] : قال : " وهي جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب ، وقيل : هي في موضع نصب على الحال من الفاعل في (واتقوا) ، تقديره : واتقوا الله مضمونًا لكم التعليم والهداية ، وقال أبو البقاء : ويجوز أن يكون حالا مقدرة ... وهذا القول أعني الحال ضعيف جدًا ؛ لأن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ من نحو : قمت وأصك عينه ، ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ [5] .

---

[1] البحر المحيط ١٩٣/٤ .
[2] الأعراف ١٨٤ .
[3] البحر المحيط ٤٣٠/٤ .
[4] البقرة ٢٨٢ .
[5] البحر المحيط ١١٤/٢ .

ألفاظه في الاعتراض

لقد سلك أبو حيّان مسلكاً واضحاً في ألفاظه التي استعملها في اعتراضاته ، وجاءت ألفاظه متشددة بعض الشيء وهي :

١- لفظة الصحيح منفية (لا يصح)[١] .

٢- لا يجوز عند أصحابنا[٢] ، ليس بصحيح عند أصحابنا[٣] .

٣- ليس عندنا كذلك [٤].

٤- قول مرجوح [٥].

٥- مذهب مرجوح [٦].

٦- أبعد من [٧]، وهو بعيد [٨]، بعيد جداً [٩] .

٧- مذهبه مردود [١٠]، أو مذهب مردود[١١].

٨- ليس مذهب المحققين من أهل العربية[١٢] .

٩- ضعيف[١٣]، ضعيف جداً [١٤]..

١٠-لا يجوز [١٥]، لا يجيزه [١٦]، ليس بجائز [١٧]، لا يجوز عند أصحابنا [١٨] .

١١-هذا الوجه ليس بظاهر[١٩] .

---

[١] البحر المحيط ٦١/٤.

[٢] البحر المحيط ٣٤٠/٢.

[٣] البحر المحيط ٨٨/١ .

[٤] البحر المحيط ٣٦٤/١ .

[٥] البحر المحيط ١١٥/٢ ، و ٤٧٤ ، و ٣٧٩/٤ .

[٦] البحر المحيط ١٦٢/٣ ، و٢٦٤.

[٧] البحر المحيط ٤١/١ ، و ٥٣ ،و ١٦٧ ، و ٢١٤ ، و ٣١٧ ، و ٣/ ٥٣٩.

[٨] البحر المحيط ١٢٧/١ ، و ٢٢٥ ، و ٣٨/٣ .

[٩] البحر المحيط ١٨٥/٢.

[١٠] البحر المحيط ٦٠/١ .

[١١] البحر المحيط ٣٩١/٤ .

[١٢] البحر المحيط ١١٤/١.

[١٣] البحر المحيط ٢٩/١ ، و ٣٦ ، و ٤٩ ، و ٦٩ ، و ٩٧ ، و ٢٠٢ ، ٣٣٣ ، و ٤٢٥ ، و ٢/ ١٨٧ ، و٢٣١.

[١٤] البحر المحيط ٣٠/١ ، و ٣٨٨/٢ ، و ٣/ ٤٣٧ ، و ٤/ ١٦٠ ، و ٢١٥.

[١٥] البحر المحيط ٨٩/١ ، و ٢٠٩ ، و١٥٢/٤.

[١٦] البحر المحيط ٧٦/١ ، و ١١٩ ، و ٤٠٦ .

[١٧] البحر المحيط ٢٢٢/١ .

[١٨] البحر المحيط ٣٤٠/٢ .

[١٩] البحر المحيط ١/ ١٢٥ .

١٢-ليس بجيد [١] .

١٣- مذهب لا يقوم عليه دليل [٢]،لا دليل عليه [٣] .

١٤- وهذا فاسد[٤] .

١٥- ليس بشيء[٥] .

١٦-قول مرغوب عنه[٦] .

١٧-لا نعلم أحداً أجاز ذلك[٧]، لا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك [٨].

١٨-هو خطأ[٩].

١٩-شاذ[١٠] .

٢٠-غير صواب[١١] .

٢١-وهم [١٢]، وهم فاحش[١٣].

---

[١] البحر المحيط ١٢٧/٢ ، و ٧/٤ ، و ١٥٣ ، و ٣١٨ ، و ٥١٥.
[٢] البحر المحيط ٣٦٣/١ .
[٣] البحر المحيط ٨١/١ .
[٤] البحر المحيط ٣٤٣/١، ٤٣٨ ، ٤٧٨ ، و ٣/ ٤١٦ .
[٥] البحر المحيط ١٣٩/١ ، و ٣٤٨ ، و ٤٨٣ ، و ٤٨/٢ ، و ٢٥٦ ، و ٤/ ٤٣٢.
[٦] البحر المحيط ٧٠/٣.
[٧] البحر المحيط ٤٠١/١ .
[٨] البحر المحيط ١٥١/٣ .
[٩] البحر المحيط ٣١/٢ ، و ٣١/٣ ، و ١٨٧ ، و ٤/ ١٧١ ، و ١٨٩ .
[١٠] البحر المحيط ٤٩/٤ .
[١١] البحر المحيط ٣٠٠/٢ .
[١٢] البحر المحيط ٦٥/٣ ، و ١١٩ .
[١٣] البحر المحيط ٣٦١/٣ .

أسباب الاعتراضات

توجد أسباب عدة دفعت أبا حيان إلى الاعتراض على الشيخ أبى البقاء، وأهمها ما يأتي:

- مخالفة أبى البقاء مذهب سيبويه، أو البصريين عامة، أو جمهور النحاة ، فى بعض المسائل .

ومثال ذلك رد أبي حيان على العكبري منعه تركيب (من) مع (ذا)وتصييرهما اسمًا واحدًا[١] فقال [٢]: " وأصحابنا يجيزون تركيب (من) مع (ذا) وتصييرهما اسمًا واحدًا، كما يجيزون ذلك في (ما) و(ذا).

- زيادة أبى البقاء على قواعد النحو، وقوله بما لم يقل به أحد من النحاة

ومثال ذلك مسألة [٣] (إلحاق قطع بظن) ، حيث قال ردًا على العكبري[٤]: " ولم يعد النحويون هذا الفعل من باب ظننت".

- تعويل أبى البقاء على رأى انفرد به أحد العلماء مخالفاً الجمهور، أو سيبويه.

ومثال ذلك منع أبي البقاء مجيء المصدر من (كان) الناقصة [٥] ، على مذهب أبي علي الفارسي ، فقال أبو حيان[٦]: "وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر كان الناقصة".

- إغفال أبى البقاء ما هو مسموع عن العرب نثراً، وشعراً، وتعويله أحياناً على وجه نادر، أو قليل، أو شاذ، لا يصح أن يحمل القرآن الكريم عليه .

مثال ذلك مسألة (اقتران المضارع الواقع حالاً بالواو) [٧] ، حيث قال أبو حيان[٨] : "وهذا القول–أعني الحال–ضعيف جدًا ؛ لأن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه الواو إلا فيما شذ ... ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ.

---

[١] انظر في الرسالة ص١٢٤ .
[٢] البحر المحيط ٢٦١/٢.
[٣] انظر في الرسالة ١٤٦ .
[٤] البحر المحيط ٤٠٥/٤ .
[٥] انظر في الرسالة ١٢٧ .
[٦] البحر المحيط ١٩٥/١ .
[٧] انظر في الرسالة ١١٣ .
[٨] البحر المحيط ٣٧٠/٢ .

- تعويل أبى البقاء أحياناً على بعض الأوجه الضعيفة، أو البعيدة، أو الفاسدة ، التي لا يجوز أن يحمل القرآن الكريم عليها .

ومثال ذلك اعتراض أبي حيان على منع العكبري أن تكون (من) في قوله تعالى : (ومن كفر فأمتعه) مبتدأ ، و(فأمتعه) خبره[١] ، فقال [٢]:" وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى ، والشماخ ، من تجويز الأشياء البعيدة ، والتقادير المستغنى عنها ، ونحن ننزه القرآن عن ذلك .

- تكلف أبى البقاء أحياناً، وذكره ما لا حاجة إليه، أو ما لا وجه له من التقديرات، والتوجيهات الإعرابية – حسب رأي أبي حيان –

ومثال ذلك مسألة (خبر إنما التوبة) [٣] حيث رد على أبي البقاء بقوله[٤]: " ولا يحتاج إلى هذا التكلف " .

هيئة الاعتراض

- محاولة العالم التالي إظهار مقدرته وبراعته فيعترض على من يسبقه من العلماء .
- يذكر أبو البقاء في التبيان كل الأوجه الجائزة – عنده – في اللفظ الذي يتعرض لإعرابه ، أما أبو حيَان فيقتصر على أبرز الوجوه ويرد ما عداها ، وقد ذكر ذلك في مقدمة تفسيره قال :" منكباً في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها ، مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب .
- ينقل أبو البقاء – أحياناً– بعض الأوجه الضعيفة ولا ينسبها لأصحابها ، بل يكتفي بقوله :"وقيل " فيأتي أبو حيان وينسبها إلى أبي البقاء ويعترض عليه فيها .
- قد يمنع أبو البقاء بعض الأوجه فيعترض أبو حيَان بأن ما منعه ليس بممتنع.
- قد يتفرد أبو البقاء ببعض الآراء فيتعقبه أبو حيان في ذلك .
- قد يخطئ أبو حيان في نقل الرأي عن أبي البقاء أو قد يكون ذلك من اختلاف النسخ.

أدلة أبي حيّان في اعتراضه على أبي البقاء

اعتمد أبو حيّان في اعتراضه على العكبري على بعض الأدلة التي تمكنه من دفع الرأي الآخر منها :

- مخالفة ما عليه الجمهور .

---

[١] انظر في الرسالة ٤٠ .
[٢] البحر المحيط ٥٥٦/١ .
[٣] انظر في الرسالة ٤٦ .
[٤] البحر المحيط ٣٣٩/١ .

- مخالفة الأصل والقاعدة النحوية .

ومثال ذلك مسألة (أفعل التفضيل إذا كان جمعًا لازمته الإضافة أو الألف واللام)[١] فقال في رده على العكبري وابن عطية[٢]: " وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية.

- تخريج المسألة على الشذوذ ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ .

مثال ذلك مسألة (اقتران المضارع الواقع حالاً بالواو)[٣] ، حيث قال أبو حيان[٤] : "وهذا القول–أعني الحال–ضعيف جدًا ؛ لأن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه الواو إلا فيما شذ ... ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ.

- الاعتماد على أقوال النحاة السابقين كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك و ابن عصفور في رد قول العكبري .

ومثال ذلك مسألة (الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية)[٥] ، حيث رد أبو حيان قول أبي البقاء (هذا جائز بلا خلاف) ، بقول ابن عصفور فقال[٦]: " وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل"

- مخالفة الصناعة النحوية .
- مخالفة المعنى لأنه يرى أن المعنى غير مستقيم عليه .
- قد يعترض إعراب أبي البقاء ؛ لأنه لا يعلم أحداً من المتقدمين ذكره

ومثال ذلك مسألة (مجيء حتى بمعنى إلا أن)[٧] ، حيث قال [٨]: " لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره"٠.

- يعتمد في رده على المناقشة اللفظية والتنظير بأمثلة من عنده .

ومثال ذلك مسألة (حذف الضمير المنصوب)[٩] قال ردًا على العكبري[١٠]: " وهذا ضعيف لضعف (زيد ضربت).

---

[١] انظر في الرسالة ٩٥ .
[٢] البحر المحيط ٢١٧/٤ .
[٣] انظر في الرسالة ١١٣ .
[٤] البحر المحيط ٣٧٠/٢ .
[٥] انظر في الرسالة ١٤١ .
[٦] البحر المحيط ٤٥٢/٣.
[٧] انظر في الرسالة ١٥٩ .
[٨] البحر المحيط ٤٩٩/١ .
[٩] انظر في الرسالة ١١٩ .
[١٠] البحر المحيط ٢٤٦/٤ .

موقف أبي حيان من المذاهب النحوية على ضوء ما ورد في تفسير البحر المحيط

في أثناء حديثنا عن اعتراضات أبي حيان على العكبري لابد أن نبين موقف أبي حيان من المذاهب النحوية ، فمن خلال تتبع صفحات البحر المحيط نجد :

أولاً : موقفه من البصريين : كان أبو حيان ينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم، ويعتمد على أصولهم في أكثر ما يرجح ، فكثيرًا ما يقول: " ليس هذا مذهب البصريين"[١]، أو " شيء لا يقول به البصريون "[٢] ، أو " لا يجوز ذلك عند البصريين " [٣] ، أو " هذا مذهب البصريين " [٤] .

إلا أنه لم يتقيد بمذهبهم دائمًا ، حيث وردت له عبارات في البحر المحيط تدل على استقلاليته في التفكير ، **فقال – رحمه الله –** : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ " [٥] .

وقال أيضاً : " ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه " [٦] .

وقال أيضاً : " وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون " [٧] .

وقال أيضاً : " إن لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط . والقراءات لا تجيء على ما عمله البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة " [٨] .

وقال أيضاً : " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة " [٩] ، وقال أيضًا : " ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة " [١٠] .

فأخذ أبي حيّان بآراء وأقوال البصريين لم يكن عن تعصب وهوى ، بل لأن قواعدهم و آراءهم تعتمد على الكثير الموثوق به الذي لا يدخله شك .

والأمثلة على موافقات أبي حيان للبصريين كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

---

[١] البحر المحيط ١١٣/١ ، ١٤٦ ، ٣٠٨ ، ٤٣١ .
[٢] البحر المحيط ١٤٢/١ ، ٤٨٩/٢ .
[٣] البحر المحيط ٣٩٤/١ ، ٤٧٦/٢ ، ٤٩٥ ، ٨٦/٣ ، ١٧٤ ،٣١٣ ،٤٩٤ ،٤/ ٣٩ ،٣٥٦ .
[٤] البحر المحيط ٢٢٥/٣ ،٣٨٧/٤ .
[٥] البحر المحيط ١٥٩/٣ .
[٦] البحر المحيط ٣٩/٢ .
[٧] البحر المحيط ٣١٧/٢ ،٣١٨ .
[٨] البحر المحيط ٣٦٢/٢ ،٣٦٣ .
[٩] البحر المحيط ٢٧١/٤ .
[١٠] البحر المحيط ٢٧١/٤ .

١- ذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه البصريون من إعمال العامل الثاني في التنازع ؛ لأنه الأفصح وعلى ما جاء في القرآن [١] ، أما إعمال الأول فهو قليل ، لذا لم يرد في القرآن لقلته [٢] .

٢- كما ذهب مذهبهم من جواز إعمال (إن) المخففة ، وإن خالفهم الكوفيون ، فهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب [٣] .

وكما وافقهم في كثير من المسائل نجده أيضًا يخالفهم في مسائل أخرى ، ومن أمثلة ذلك :

١- أنه خالف ما ذهب إليه البصريون في مسألة (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار) ، حيث يرون عدم جواز ذلك ، وذهب مذهب الكوفيين الذين يرون الجواز، وإن كان الأفضل إعادة الجار معه ، والسبب في الجواز أن السماع يعضده والقياس يقويه[٤].

٢- كما خالفهم في مسألة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف)، حيث ذهب البصريون إلى المنع ، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، وذهب أبو حيان مذهب الكوفيين ؛ لأن السماع مع الكوفيين، ولضعف أدلة البصريين ، فهي لا تقف أمام المسموع من كتاب الله – عز وجل – وكلام العرب ، مع ردهم قراءة ابن عامر ، وهي جرأة منهم ؛ إذ لا يجوز ردها ، وهي قراءة سبعية متواترة ، ولا الطعن في قراءته بالقبول [٥] .

وبما أننا نتحدث عن موقف أبي حيان من المذهب البصري ، لابد أن نذكر موقفه من بعض علماء المدرسة البصرية وعلى رأسهم **سيبويه** ، حيث كانت له منزلة رفيعة عند أبي حيان ، فكان يصفه بأنه الإمام ، وكان لكتاب سيبويه عند أبي حيان مكانة سامية ومنزلة رفيعة ، فيقول عنه – رحمه الله – : " ومما برعوا فيه علم الكتاب ، انفردوا بإقرائه منذ أعصار دون غيرهم من ذوي الآداب ... فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه ، والمستند في حل المشكلات إليه "[٦] .

وعندما ذكر العلوم التي يحتاج إليها المفسر قال : " الوجه الثاني : معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ، ويؤخذ ذلك من علم النحو ، وأحسن موضوع فيه وأجله

---

[١] البحر المحيط ١٢٧/٣ .
[٢] البحر المحيط ٣٣٩/٤ .
[٣] البحر المحيط ٢٦٤/١ .
[٤] البحر المحيط ١٤٧/٢، ١٤٨ .
[٥] البحر المحيط ٢٢٩/٤، ٢٣٠ .
[٦] البحر المحيط ٣/١ .

كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه – رحمه الله تعالى – ... " [١] . ويفتخر أبو حيان بروايته كتاب سيبويه فيقول : " ولا أعلم راويا له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري"[٢] .

ولأبي حيان عبارات كثيرة تدل على اعتداده بسيبويه منها : " مخالف لكلام أو مذهب سيبويه"[٣]، " ولم يذكره سيبويه "[٤] ، و " محجوج بقول سيبويه ، أو نص عليه سيبويه " [٥] ، و " لا يقول بها سيبويه " [٦] ، و " وهو مذهب سيبويه " [٧] ، و " جوزه سيبويه " [٨].

أما مخالفة أبي حيّان لسيبويه فكانت قليلة جداً ، تدخل ضمن مخالفته للمذهب البصري ، حيث كان سيبويه زعيمًا من زعمائهم ، لكنه عندما يخالف البصريين ، فإنه لا يصرح باسم سيبويه مع أنه واحد منهم فيما ذهبوا إليه ، ولعل ذلك – والله أعلم – أن أبا حيان كان يرى في سيبويه المثل الأعلى في النحو .

ومن علماء البصرة الذين كان لأبي حيان مواقف كثيرة معه **الأخفش الأوسط** ، حيث خالفه أبو حيان في أكثر المسائل التي له رأي فيها ، و وافقه في الباقي .

فخالف أبو حيان الأخفش فيما ذهب إليه من زيادة (أن) في غير المواضع التي ذكرها النحويون ، وأنها تعمل النصب في المضارع والحالة هذه ، حيث يرى أبو حيان أنها لا تزاد في غير المواضع التي ذكروها ، وأنها لا تعمل النصب ، ورد ما ذهب إليه الأخفش بأن مذهبه " ليس بشيء ؛ لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف " [٩] .

ومرت في البحر المحيط مواضع كثيرة كان يعيب فيها أبو حيان تقادير الأخفش وأبي علي ؛ لأنها أعجمية متكلفة ، قال – رحمه الله – : " وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام ، وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله ، بل لو قدرت في شعر الشنفرى ما ناسب ، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة " [١٠] .

---

[١] البحر المحيط ٦/١ .
[٢] البحر المحيط ٥٦١/٢ .
[٣] البحر المحيط ٣٢٢/٤ .
[٤] البحر المحيط ٢٦٩/١ .
[٥] البحر المحيط ١٠١/٢ ، ٤٣٧/٣ ، ٢١١/٤ .
[٦] البحر المحيط ٦٩/١ .
[٧] البحر المحيط ١١٠/١ .
[٨] البحر المحيط ٢٠٤/٢ .
[٩] البحر المحيط ٢٥٦/٢ .
[١٠] البحر المحيط ٢٩١/٤ .

أما موافقته للأخفش فقد وردت في (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، حيث يرون عدم جواز ذلك ، وذهب مذهب الكوفيين الذين يرون الجواز ، وإن كان الأفضل إعادة الجار معه ، والسبب في الجواز أن السماع يعضده والقياس يقويه [١] .

ومن علماء البصرة أيضًا **أبو العباس محمد بن يزيد المبرد** الذي عرف بمواقفه المتعددة التي رد فيها كثيرًا من القراءات المتواترة وغيرها ، فمنهجه هذا مخالف للمنهج الذي سار عليه أبو حيان، لذا فإن أبا حيان وقف أمامه مدافعًا ومنافحًا عن القراء ، وبين شناعة ما أقدم عليه . ومثال ذلك ما قاله أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ **فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ** ﴾ [٢] : " ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن . وما ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر ... " [٣].

أما في المسائل النحوية ، فنجد أبا حيان يخالف المبرد في كثير منها ، فنراه قد خالفه في (موقع المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه من الإعراب بعد لو) ، حيث ذهب المبرد وتبعه الزمخشري وغيرهما إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف تقديره: ثبت أو وقع . وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر ، ورجح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[٤].
ووافق أبو حيان المبرد فيما حكاه هو وثعلب بأن (سَفِه) بكسر الفاء يتعدى كـ (سفَّه) بفتح الفاء وشدها . ورجح أبو حيان هذا في توجيه قوله تعالى : ﴿**أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن**﴾ ﴿**إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾ [٥] ، حيث جاء التمييز معرفة [٦].

ثانيًا : موقفة من الكوفيين : إن أبا حيان وإن كان ينهج نهج البصريين ويأخذ بأقوالهم ويعتمد آراءهم في أكثر الأحيان ، فإنه ليس مقلدًا لهم يحكي آراءهم وأقوالهم فقط ، بل نراه يصرح في مواضع من البحر المحيط " بأننا لسنا متعبدين بما قاله البصريون ، فليست اللغة مقصورة على ما نقلوه ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين . وإذا صح النقل ، وجب المصير إليه " [٧] .

أما موقفه من الكوفيين فنجده قد خالفهم في أكثر المسائل النحوية ، ووافقهم في القليل ، ولعل السبب في ذلك أن الكوفيين اعتمدوا في بناء قواعدهم على السماع القليل ، كما اعتدوا بأقوال

---

[١] البحر المحيط ١٤٧/٢، ١٤٨ .
[٢] البقرة ٥٤ .
[٣] البحر المحيط ٢٠٦/١ .
[٤] البحر المحيط ٢٦٤/٣ .
[٥] البقرة ١٣٠ .
[٦] البحر المحيط ٣٩٤/١ .
[٧] البحر المحيط ٩٣/٢، ١٥٩/٣، ٢٧١/٤ .

وأشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار و الأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء وقاسوا عليها .

قال السيوطي – رحمه الله – : " الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين " [١] ، ونقل أيضًا قول بعضهم : " عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام ، جعلوه بابًا أو فصلاً " [٢].

ففي إعمال (إن) المخففة خالف الكوفيين حيث قال : " وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب ، وهو قولهم : "إنْ عمرًا لمنطلق" بسكون النون [٣].

كما خالفهم في (العامل الأولى بالعمل في التنازع) حيث رجح أبو حيان إعمال الثاني ؛ لأنه الأفصح ، حيث جاء في القرآن . أما إعمال الأول ، فلم يرد في القرآن ؛ لقلته [٤].

أما موافقته لهم فقد جاءت في مسائل قليلة منها أنه وافقهم في (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف) حيث أجاز الكوفيون وغيرهم ذلك مستدلين بالسماع والقياس ، ومنع ذلك البصريون ومن تبعهم وتأولوا ما استدل به المجيزون وتكلفوا في ذلك ، ورجح أبو حيان مذهب الكوفيين وغيرهم ، لما احتجوا به من السماع الكثير [٥].

وفي (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار) أجاز الكوفيون العطف من غير إعادة الجار ، واشترط البصريون إعادة الجار ، أما أبو حيان فقد رجح ما ذهب إليه الكوفيون لأن السماع يعضده والقياس يقويه [٦] .

وكما تحدثنا عن موقف أبي حيان من بعض علماء المدرسة البصرية ، نتحدث هنا عن موقفه من بعض علماء المدرسة الكوفية ، ويأتي على رأسهم **أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي** ، حيث أثنى عليه أبو حيان في تفسيره ، وقال عنه : " إمام نحو وسامع لغة " [٧].

وبالرغم من أنه أثنى عليه إلا أنه خالفه في كثير من المسائل النحوية ومن ذلك ما ذهب إليه الكسائي من أن إعمال اسم الفاعل فيما بعده أو إضافته إليه سواء ، ورجح أبو حيان أن الإضافة أحسن ؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدها بالآخر الإضافة ، والعمل إنما كان بجهة الشبه للمضارع ، فالحمل على الأصل أولى ، وهو الإضافة . ومع ذلك فإن أبا حيان لم يعب ما ذهب إليه الكسائي ، حيث قال في موضع آخر : " وكلاهما فصيح " [٨] .

---

[١] الاقتراح في أصول النحو وجدله ٣٥٩ .
[٢] همع الهوامع ٤٥/١ .
[٣] البحر المحيط ٢٦٤/١ .
[٤] البحر المحيط ٣٣٩/٤ .
[٥] البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ .
[٦] البحر المحيط ١٤٧/٢ ، ١٤٨ .
[٧] البحر المحيط ٥٤/١ .
[٨] البحر المحيط ٤٣٢/١ .

ومن علماء الكوفة أيضًا الذين كان لأبي حيان مواقف كثيرة معهم ، **أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء** ، حيث أثنى عليه أبو حيان كثيرًا أيضًا ، وقال عنه : " هو إمام في النحو واللغة " [١].

فوافق أبو حيان الفراء فيما ذهب إليه من منع مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون ، خلافًا للبصريين الذين يجيزون ذلك ؛ لأنه ليس لهم حجة على إثبات دعواهم من السماع . وقد زعم الفراء أنه لم يسمع ذلك من العرب ، والفراء سامع لغة [٢].

أما مخالفاته له فكانت كثيرة حيث خالفه في (الاكتفاء بالضمير رابطًا للجملة الاسمية الواقعة حالاً ، فذهب الفراء وتبعه الزمخشري إلى أن الضمير لا يكفي وحده ، بل يعد ذلك من الشذوذ فلا بد من تقدير الواو ، والمشهور عند الجمهور أنه قد يُكتفى بالضمير ، ولا يعد ذلك من الشذوذ ، ورجح أبو حيان هذا المذهب ؛ لكثرة السماع عليه ، فكيف يكون شاذًا ؟ . قال – رحمه الله –: "وليس بشاذ ، بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها ، وهو أكثر من رمل يبرين ومها فلسطين " [٣].

ومن علماء الكوفة أيضًا **أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب** ، حيث أثنى عليه أبو حيان أيضًا، وخاصة أنه كان لا يرى الترجيح بين القراءات وجعله قدوة له في ذلك ، يقول أبو حيان : " وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسه : " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس ، فضلت الأقوى ". ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى ، كان عالمًا بالنحو و اللغة متدينا ثقة " [٤].

ومع كون ثعلب إمامًا في النحو ، فقد خالفه أبو حيان في كثير من المسائل التي كان له رأي فيها ، ومنها أنه خالفه فيما ذهب إليه ثعلب ومعه الفراء ومن تبعهم إلى أن (إلا) تأتي بمعنى الواو العاطفة ، وذهب البصريون ومن تبعهم إلى المنع ، ورجح أبو حيان مذهب البصريين ؛ لأن اثبات إلا بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل ، والاستثناء سائغ فيما ادعى فيه أن (إلا) بمعنى الواو "[٥].

ثالثًا : موقفه من نحاة الأندلس : كان لأبي حيان – رحمه الله – في تفسير البحر المحيط مواقف من بعض نحاة الأندلس ، ومن أشهرهم : **أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي** ، حيث نقل عنه أبو حيان بعض أقواله في إعراب الآيات القرآنية ، وليس لأبي حيان معه موقف مستقل دون غيره ، ومن ذلك أن أبا حيان نقل أقوالاً في إعراب قوله تعالى: ﴿ **ويقطعون ما أمر الله به أن**

---

[١] البحر المحيط ٤٩٩/٢ .
[٢] البحر المحيط ٤٦١/١ .
[٣] البحر المحيط ٢٦٩/٤ .
[٤] البحر المحيط ٨٧/٤ .
[٥] البحر المحيط ٤٤٢/١ .

يوصل ﴾ [1] ، منها ما أجاز المهدوي وابن عطية وأبو البقاء أن يكون أن يوصل في موضع نصب بدلاً من (ما) أي وصله ، والتقدير : ويقطعون وصل ما أمر الله به ، كما أجاز هو وابن عطية أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله ، وقدره كراهية أن يوصل ... ثم قال أبو حيان بعد ذلك : " وهذه الأعاريب كلها ضعيفة ، ولولا شهرة قائلها ، لضربت عن ذكرها صفحًا ، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله ، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام بله أفصح الكلام ، وهو كلام الله " [2].

ومن هؤلاء النحاة أيضًا : **عبد الحق بن غالب بن عطية** ، حيث أثنى عليه أبو حيان ، كما أثنى على كتابه المحرر الوجيز ، فقال – رحمه الله – : " وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري و أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي أجل من صنف في علم التفسير ، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير ، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس ، وخلدا في الأحياء و إن هداني في الرمس ، وكلاهما فيه يدل على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم ومفهوم ، وتقلب في فنون الآداب ، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان وممارسًا فصاحة وبيان ... " [3]. ويوازن بين التفسيرين ، فيقول : وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وألخص ، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص ، إلا أن الزمخشري قائل بالفطرة ... " [4].

ومع مكانة هذين التفسيرين عند أبي حيان ، فإن فيهما مجالاً للانتقاد ، فليسا معصومين عن الخطأ والزلل ، يقول أبو حيان : " وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز ومسرح للتخييل فيهما والتمييز ، ثنيت إليهما عنان الانتقاد ، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك والمسلك الوعر الذي لا يكاد يسلك ، وعرضتهما على محك النظر ، وأوريت فيهما نار الفكر ، حتى خلص دسيسهما وبرز نفيسهما ، وسيرى ذلك من هو للنظر أهل واجتمع فيه إنصاف وعدل ... " [5].

ومع أن أبا حيان قد أثنى على ابن عطية مع الزمخشري ووصفهما بأنهما فارسا ميدان في علم المعاني والإعراب ، إلا أنه لا يعده من النحويين الذين رسخت أقدامهم في علم النحو ، حيث وصف أبو حيان كلام ابن عطية بأنه : " قول من شدا يسيرًا في العربية ولم يرسخ قدمه " [6]، و

---

[1] البقرة ٢٧ .
[2] البحر المحيط ١٢٨/١ .
[3] البحر المحيط ٩/١ .
[4] البحر المحيط ١٠/١ .
[5] البحر المحيط ١٠/١ .
[6] البحر المحيط ٢٢٨/٤ .

" متهافت " [١]، و " ملفق " [٢]، و " تكثير وتنظير بغير ما يناسب " [٣]، و " مضطرب " [٤]، و " غير محرر " [٥]، و " فيه تناقض " [٦]، و " لا دليل فيه " [٧]، و " مخالف لما حكاه النحاة [٨]، و " ذهل عن القاعدة النحوية " [٩]، و " فيه ارتباك " [١٠]، و " لم يذهب إليه نحوي " [١١]، و " لم يعهد " [١٢]، و " ساقط " [١٣]، و " ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه " [١٤].

ومن المواقف التي خالف فيها أبو حيان ابن عطية قوله تعالى : ﴿ **وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها** ﴾ [١٥] ، حيث نقل أبو حيان ما قاله ابن عطية في هذه الآية فقال : " وأجاز أبو البقاء أن يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر) ، وأجاز ابن عطية أن يكون (مجرميها) المفعول الأول ، و (أكابر المفعول الثاني ، والتقدير : مجرميها أكابر ، وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية ، وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بمن ملفوظًا بها أو مقدرة أو مضافًا إلى نكرة ، كان مفردًا مذكرًا دائمًا ، سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع ..." [١٦].

ومن مواقف أبي حيان من نحاة الأندلس كان له موقف من **أبي علي عمر بن محمد الشلوبين**، حيث أثنى عليه بقوله : " قال الأستاذ أبو على الشلوبين : وهو الإمام الذي انتهى إليه علم اللسان في زمانه ... " [١٧].

فوافقه فيما ذهب إليه هو والكوفيون ومن تبعهم من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه ، خلافًا للبصريين ومن تبعهم الذين يشترطون إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور [١٨].

---

[١] البحر المحيط ٢٧٨/٣ .
[٢] البحر المحيط ٢٦١/٣ .
[٣] البحر المحيط ٥٠/٣ .
[٤] البحر المحيط ٤٢٣/٢ .
[٥] البحر المحيط ٣٣١/٢ .
[٦] البحر المحيط ١٨/٢ .
[٧] البحر المحيط ٣٩٠/١ .
[٨] البحر المحيط ٣٨٦/١ .
[٩] البحر المحيط ٣٤٢/١ .
[١٠] البحر المحيط ٢٨٥/١ .
[١١] البحر المحيط ٢٦٧/١ .
[١٢] البحر المحيط ٣٨٨/٣ .
[١٣] البحر المحيط ٢٢٨/٤ .
[١٤] البحر المحيط ١٣٩/١ .
[١٥] الأنعام ١٢٣ .
[١٦] البحر المحيط ٢١٥/٤ .
[١٧] البحر المحيط ٣٣٨/١ .
[١٨] البحر المحيط ١٤٧/٢ .

وخالف أبو حيان الشلوبين فيما ذهب إليه من أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، فتحذف التاء من العدد ، وجعله حكمًا غالبًا ، حيث يرى أبو حيان أن اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث[١].

ومن علماء الأندلس المشهورين **جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك** ، فقد أثنى عليه أبو حيان ووصفه بأنه " حاشد لغة وحافظ نوادر " [٢].

فوافق أبو حيان ابن مالك في (موقع ظرف الزمان من الإعراب إذا جاء بعد الجثة) فأجاز أبو حيان أن يكون خبرًا إذا أفاد أو وصف [٣].

وخالف أبو حيان ابن مالك فيما ذهب إليه من مجيء (ما) و (مهما) الشرطيتين ظرفي زمان ، وتأول ما استدل به على ذلك [٤].

رابعًا : موقف أبي حيان من نحاة آخرين : لم يقتصر موقف أبي حيان من النحاة على نحاة المذاهب النحوية فقط بل كانت له مواقف كثيرة وردت في البحر المحيط من بعض النحاة الآخرين، وكان منهم : **علي بن إبراهيم الحوفي** ، حيث نقل عنه أبو حيان كثيرًا من أقواله في إعراب الآيات القرآنية ، من ذلك أن أبا حيان نقل أقوالاً في إعراب قوله تعالى : ﴿ **أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين** ﴾ [٥] . ومنها قول الحوفي الذي يرى أنَّ هناك مضمرًا محذوفًا ، أي : فيعلموا ما بصاحبهم من جنة ، وزعم أن (يتفكروا) لا تعلق ؛ لأنه لا يدخل على الجمل ، ثم قال أبو حيان بعد حكاية هذه الأقوال (وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها ، وتفكر مما ثبت في اللسان تعليقه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه " [٦].

وأجاز الحوفي وغيره في إعراب قوله تعالى : ﴿ **وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ** ﴾[٧]، النصب في (ما يشتهون) على أن يكون معطوفًا على (البنات) ، أي : وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور ، ثم رد أبو حيان ما ذهبوا إليه ، حيث قال : " وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو ، وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب ، فلا يجوز زيد ضربه ، تريد ضرب نفسه إلا في باب (ظن) وأخواتها من الأفعال القلبية (فقد) و (عدم) ، فيجوز : زيد ظنه قائمًا ، وزيد فقده ، وزيد عدمه ، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل ؛ فلا يجوز زيد غضب عليه ، تريد غضب على نفسه ، فعلى هذا الذي تقرر

---

[١] البحر المحيط ٢٩٩/٢ ، ٣٠٠ .
[٢] البحر المحيط ٣٩٠/١ .
[٣] البحر المحيط ٣٧/٤ . وانظر ألفية ابن مالك ١٧/١ .
[٤] البحر المحيط ٢٣١/٢ ، ٣٧١/٤ ، ٣٧٢ .
[٥] الأعراف ١٨٤ .
[٦] البحر المحيط ٤٣٢/٤ .
[٧] النحل ٥٧ .

لا يجوز النصب ؛ إذ يكون التقدير : ويجعلون لهم ما يشتهون ، فالواو ضمير مرفوع و(لهم) مجرور باللام ، فهو نظير زيد غضب عليه " [١].

أما موافقته له فوردت في بعض المسائل؛ من ذلك أن أبا حيان ذكر في قوله تعالى : ﴿**حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين**﴾ [٢]. أنه قد وفق الحوفي و أبو البقاء وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك ، فقال أبو البقاء : (حتى إذا) في موضع نصب لجوابها، وهو (يقول) وليس لحتى هاهنا عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، و (يجادلونك) حال من ضمير الفاعل في (جاؤوك) انتهى [٣].

ومن أشهر النحاة الذين كان لأبي حيان مواقف كثيرة معهم : **أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري** ، فتتبع مواقف أبي حيان مع الزمخشري في البحر المحيط كلها عسير جدًا ، فلا تكاد صفحة من صفحات البحر المحيط تخلو من نص للزمخشري يناقشه أبو حيان فيه، فيرد عليه غالبًا ، أو يستشهد به ويوافقه .

وكما مر بنا سابقًا عند الحديث عن موقف أبي حيان من ابن عطية ، حيث أثنى عليه وعلى تفسيره الكشاف ، لكنه مع ذلك فقد كان يسخر من الزمخشري عندما يفصل القول في مسألة نحوية، فيقول أبو حيان : " وهذا من النحو الجلي الذي يدرك بأدنى قراءة في هذا العلم " [٤].

ومخالفات أبي حيان للزمخشري كثيرة لا يمكن حصرها ، نذكر مثالاً لها (عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس) ، حيث ذهب الزمخشري إلى منع ذلك ، ورجح أبو حيان الجواز ونسبه إلى سيبويه ؛ لوجوده في القرآن الكريم ولسان العرب [٥].

أما موافقاته له فقليل جدًا ، نذكر منها أن أبا حيان عند قوله تعالى : (ويوم يقول كن فيكون قوله الحق) [٦] نقل أبو حيان أقوالاً في إعرابها ، ثم قال : " وهذه الأعاريب كلها بعيدة ينبو عنها التركيب ، وأقرب ما قيل ما قاله الزمخشري ، وهو أن (قوله) مبتدأ ، و (الحق) صفة له ، و (يوم يقول) خبر المبتدأ ، فيتعلق بمستقر ، كما تقول : يوم الجمعة القتال ، واليوم بمعنى الحين"[٧].

خامسًا : موقف أبي حيان من أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري : وبما أننا نتحدث عن موقف أبي حيان من المذاهب النحوية ، ومن بعض النحاة الآخرين ، لابد لنا أن نبين موقفه من أبي البقاء نفسه ، هل كان معارضًا له دائمًا ؟

---

[١] البحر المحيط ٣٨٠/٢ .
[٢] الأنعام ٢٥ .
[٣] البحر المحيط ١٠٣/٤ .
[٤] البحر المحيط ٢٣٥/٢ .
[٥] البحر المحيط ١١٠/١ ، ١١١ ، ٢٠٤/٣ ، ٤/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .
[٦] الأنعام ٧٣ .
[٧] البحر المحيط ١٦١/٤ .

فبالرغم من كثرة الاعتراضات التي سبق أن درستها في الفصول المتقدمة ، إلا أنني وخلال تتبعي لتفسير البحر المحيط ، وجدت بعض المسائل القليلة التي وافق فيها أبو حيان العكبري ، أذكر منها على سبيل المثال :

١- ذكر أبو حيان في (ما) من قوله تعالى : ﴿ **ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكنّاهم في الأرض ما لم نمكن لكم** ﴾ [١]. أن أبا البقاء أجاز أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها ، أي : شيئًا لم نمكنه لكم ، وحذف العائد من الصفة على الموصوف، وقال عنه أبو حيان : " وهذا أقرب إلى الصواب " [٢].

٢- ذكر أبو حيان في قوله تعالى :﴿ **حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين** ﴾[٣]. أنه قد وفق الحوفي و أبو البقاء وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك ، فقال أبو البقاء : (حتى إذا) في موضع نصب لجوابها ، وهو (يقول) وليس لحتى هاهنا عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، و (يجادلونك) حال من ضمير الفاعل في (جاؤوك) انتهى [٤].

٣- ذكر أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ** ﴾ [٥]. أن أبا البقاء قال : " إنه معطوف على المبدل منه ، أي : أتل الذي حرم ، و أتل أن هذا صراطي مستقيمًا". وقال عنه أبو حيّان : وهو تخريج سائغ في الكلام [٦].

من هنا يتبين أنّ أبا حيّان كان متشدداً مع أبي البقاء ، حيث نلاحظ الكم الهائل من الاعتراضات مقابل هذا العدد اليسير من المسائل التي وافقه فيها ، مما يدل على أنّه كان في موقف مخالف له غالباً والله أعلم .

---

[١] الأنعام ٦ .
[٢] البحر المحيط ٨١/٤ .
[٣] الأنعام ٢٥ .
[٤] البحر المحيط ١٠٣/٤ .
[٥] الأنعام ١٥٣ .
[٦] البحر المحيط ٢٥٤/٤ .

الخاتمة

بعد هذه الجولة الرائعة مع هذه الاعتراضات ودراساتها في فصولها المتعددة أذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

١- كان أبو حيّان متشددًا بعض الشيء في اعتراضه على أبي البقاء العكبري، حيث سجلت الدراسة قرابة خمسين اعتراضًا، وذلك في أول أربعة مجلدات من البحر المحيط.

٢- نقل أبو حيّان في تفسير البحر المحيط عن عدد كبير من النحاة موزعين على المذاهب النحوية المشهورة ، مما يوحي بنظرته الشمولية ، ومنهجيته التوسعية في طلب الرأي السديد .

٣- أبو حيّان لا يميل إلى الاحتجاج برواية الحديث الشريف في إثبات القاعدة النحوية ؛ شأنه في ذلك شأن النحاة الأوائل .

٤- استشهد أبو حيّان بالشعر وفق إجماع النحاة ، فجاء بشواهده من عصور الاحتجاج المتفق عليها .

٥- جاءت الشواهد النثرية عند أبي حيان قليلة قياساً بالشواهد القرآنية والشعرية ، وهذا الأمر موجود عند جمهور النحاة .

٦- اعتد أبو حيان بالسماع ، واعتمده أساساً في قبول الآراء أو ردها ، حيث قال: " لكنّ الأحفظ ألا يقال ذلك إلا بسماع" [١]

٧- كان دقيقاً وصادقاً في نسبة الآراء النحوية لأصحابها ، وكذلك نسبة آراء المفسرين .

٨- جاءت الترجيحات تميل لصالح العكبري ، حيث ترجحت آراؤه النحوية في أكثر من مسألة من مسائل الاعتراضات ، وذلك الترجيح تم بناء على أقوال أكثر النحاة ومعربي القرآن الكريم حسب تتبعي للمسائل .

- التوصيات :

١- كتاب أبي البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن) من الكتب النحوية القيمة، لذا نوجه عناية الباحثين إلى إعطائه اهتمامًا أكبر في البحث والدراسة .

٢- توجيه عيون الباحثين نحو الدرس الاعتراضي لما له من قيمة علمية عالية تكشف عن وجهات نظر كبار النحاة .

---

[١] البحر المحيط ٤٠١/١ .

الفهارس الفنية

أولاً : فهرس الآيات القرآنية
ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية
ثالثًا : فهرس الأقوال والأمثال
رابعًا : فهرس أبيات الشعر
خامسًا : المصادر والمراجع
سادسًا : فهرس الموضوعات

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

(سورة البقرة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ۞ يخادعون الله والذين آمنوا﴾	٨، ٩	٧٢، ١٨٣
﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾	١٠	١٢٧
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾	١٣	١٦٣، ١٨١
﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	١٥	٨٩
﴿ والذين من قبلكم﴾	٢١	٨١
﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ۞ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	٢٤، ٢٥	٦٢، ١٣٨، ١٧٥
﴿ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل﴾	٢٥	٦٠
﴿ وما يضل به إلا الفاسقين ﴾	٢٦	٥٨
﴿ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾	٢٧	١٠٣، ١٨٦، ٢٠٠
﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾	٥٤	١٧٣، ١٩٧
﴿ وهو الحق مصدقا ﴾	٩١	٦٣
﴿ قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه ﴾	٩٢	١١٤
﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾	١٠٢	١٥٩
﴿ ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار﴾	١٢٦	٤٠، ١٨٧
﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	١٧٧، ١٩٧
﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	٨٥
﴿ وتقطعت بهم الأسباب﴾	١٦٦	١٨٥
﴿ الحر بالحر﴾	١٧٨	٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾	١٨٥	٨٠، ١٠٩
﴿فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾	١٩٦	١٣٦
﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	١٤٩، ١٨٣
﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾	٢١٧	١٥٠
﴿من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له﴾	٢٤٥	١٢٣
﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾	٢٥٥	١٢٤
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾	٢٨٠	١٢٨
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٨٢	١١٢، ١١٣، ١٨٨

(سورة آل عمران)

﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾	٦	١٨٢
﴿قائماً بالقسط﴾	١٨	٦٣
﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾	٧٥	١٧١
﴿كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة﴾	٩٣	٩٩
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	١٠٦	٤١
﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله﴾	١١٩	١١٤
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٣٥	٦٥
﴿وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله﴾	١٤٥	١٣٤
﴿يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله﴾	١٥٤	١٠١، ١٧٢

(سورة النساء)

﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾	٣	٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة﴾	١٧	١٨٥،٤٦
﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾	٢٨	١٤٧،٦٣
﴿واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٢٥	٨٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شهداء لله﴾	١٣٥	١٣١،٧٤
﴿وقد نزلنا عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾	١٤٠	١٦١
﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾	١٧٦	٧٦

(سورة المائدة)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	٦	١٤٢،١٤١
﴿يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب﴾	١٠	١٥٦
﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤٨	٨٣
﴿ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق﴾	٤٨	٧٩
﴿ينفق كيف يشاء﴾	٦٤	١٨٢
﴿يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين﴾	٨٣	٦٧
﴿ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾	٩٥	١٠٦
﴿قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين﴾	١٠٢	٨١
﴿ماذا أجبتم﴾	١٠٩	١٧٨، ١٨٦

(سورة الأنعام)

﴿ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم﴾	٦	١٤٠، ١٦٦، ١٧٨، ٢٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولقد استهزئ برسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون ﴾	١٠	١٠٥
﴿ حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين ﴾	٢٥	٢٠٣، ٢٠٤
﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين ﴾	٤٠	١٨٤
﴿ ويوم يقول كن فيكون قوله الحق ﴾	٧٣	٢٠٣
﴿ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	٩٤	١٨٥،٣٨،٣٥
﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية ﴾	٩٩	١٨٧،٤٨
﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾	١٠٠	٩٢
﴿ وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا ﴾	١١٤	٦٣
﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها ﴾	١٢٣	٩٥، ٢٠١
﴿ والنخل والزرع مختلفا أكله ﴾	١٤١	٦١
﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾	١٤٦	١١٠
﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾	١٤٦	١١٨
﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾	١٥٣	٢٠٤

(سورة الأعراف)

﴿ قال اخرج منها مذؤوما مدحورا ﴾	١٨	٩٠
﴿ إلا أن تكونا ملكين ﴾	٢٠	١٣١
﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾	٢٦	٤٩
﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل تجري من تحتهم الأنهار ﴾	٤٣	٨٣
﴿ وتنحتون الجبال بيوتا ﴾	٧٤	٦١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ما كان يصنع فرعون ﴾	١٣٧	٢٩، ٣١، ٣٢
﴿ اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ﴾	١٣٨	١٦٤
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	١٥٧
﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾	١٦٠	١٤٦،١٤٨
﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ﴾	١٧٠	١١٤
﴿ أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين ﴾	١٨٤	١٥٢، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٢

(سورة الأنفال)

﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون	٣٣	٧٣

(سورة التوبة)

﴿ يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ﴾	٣٨	١٤٥
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾	٦٩	١٠٨
﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم ﴾	٧٩	٤٤، ٥٣
﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾	٩٢	٥٦
﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾	١١٧	٢٩

(سورة يونس)

﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في ءاياتنا ﴾	٢١	١٨٠
﴿ فاستقيما ولا تتبعان ﴾	٨٩	١١٤

(سورة هود)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وهذا بعلي شيخا﴾	٧٢	٦٠
﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾	١٠٧، ١٠٨	١٢٨

(سورة يوسف)

﴿ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منّا ﴾	٨	٩٥

(سورة الرعد)

﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾	٢٣	١٤٢

(سورة الحجر)

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾	٤٧	٨٤،٨٥

(سورة النحل)

﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر﴾	٤٤	١٠٠
﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾	٥٧	٢٠٢
﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾	٧٥	١٤٦
﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٢٣	٨٤

(سورة الكهف)

﴿قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا﴾	١٠٣	٩٧

(سورة مريم)

﴿خرّوا سجداً وبكيًا ﴾	٥٨	٦١
﴿ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيًا ﴾	٦٨	٦١

(سورة طه)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾	١٥	٣٣

(سورة الأنبياء)

﴿قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾	٥٤	١٤٢
﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾	٦٥	١٥٢

(سورة الحج)

﴿ضرب مثل فاستمعوا له﴾	٧٣	١٤٦

(سورة النور)

﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة﴾	٢	١٤٥
﴿لم يكد يراها﴾	٤٠	٣٣

(سورة الفرقان)

﴿وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية، وأعتدنا للظالمين عذابا أليما ۞ وعادا وثمودا وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا﴾	٣٧-٣٨	١٤٤
﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾	٤١	٦٧

(سورة الشعراء)

﴿كذب أصحاب الأيكة المرسلين﴾	١٧٦	١٧١

(سورة القصص)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وخرج على قومه في زينته﴾	٧٩	٧٩

(سورة الروم)

﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	١٢٨
﴿فكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧	٣١

(سورة الأحزاب)

﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾	٢١	٤٨
﴿يأيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً﴾	٤٥	٦١

(سورة يس)

﴿واضرب لهم مثلا أصحاب القرية﴾	١٣	١٤٦

(سورة الصافات)

﴿بلغ معه السعي﴾	١٠٢	١٤٥

(سورة الزمر)

﴿هل هن كاشفات ضره﴾	٣٨	١٧٢
﴿فادخلوها خالدين﴾	٧٣	٦٠،٦٣

(سورة فصلت)

﴿وأما ثمود فهديناهم﴾	١٧	٤١

(سورة الحجرات)

﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا﴾	١٢	٨٤

(سورة الذاريات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إن المتقين في جنات وعيون ۞ آخذين﴾	١٦،١٥	٦٣

(سورة الطور)

﴿إن المتقين في جنات ونعيم ۞ فاكهين بما آتاهم ربهم﴾	١٨،١٧	٦٣

(سورة القمر)

﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾	٤٩	٧٧

(سورة الطلاق)

﴿فطلقوهن لعدتهن﴾	١	٧٩

(سورة الملك)

﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾	١٩	١١٤
﴿أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن﴾	٢٠	١٢٥

(سورة الجن)

﴿كان يقول سفيهنا﴾	٤	٣٢
﴿وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك﴾	١١	٣٧

(سورة المدثر)

﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾	١١	٦٧

(سورة القيامة)

﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾	٢٦	٣٦

(سورة الإخلاص)

﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾	٤	٢٠١، ٢٠٢

(سورة الناس)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿من الجنة والناس﴾	٦	١٥٣

ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	الصفحة
١	" لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشــرب الخمر حين يشــربها وهو مؤمن "	٣٦

ثالثًا : فهرس الأقوال والأمثال

م	القول او المثل	الصفحة
١	أتميميًا مرة وقيسيًا	٦٩
٢	أخطب ما يكون الأمير قائمًا	٦٩
٣	أكثر شربي السويق ملتوتًا	٦٩
٤	بك الله نرجو الفضل	١٧٥
٥	تنهانا أمّنا عن الغي، وتغدو فيه	١١٦
٦	جاءني رجل على فرس راكب أبلق	٧٧
٧	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها	٦٢، ٦٣
٨	دخلت الدار والمسجد	١٥٧
٩	ذهبت الشام	١٥٧
١٠	ضرب فلان الظهر والبطن	١٥٧
١١	قمت وأصك عينه	١١٣، ١١٦
١٢	كيف تبصـــر القذى في عين أخيك ، وتدع الجذع المعترض في عينك	١١٦
١٣	اللهم ضبعًا وذئبًا	١٧٥
١٤	ما فيها غيره وفرسه	١٧٥
١٥	متعرضا لعنن ولم يعنه	٦٨
١٦	مره يحفرها	١٧٥
١٧	مطرنا السهل والجبل	١٥٧
١٨	مطرنا ما زبالة فالثعلبية	١٧٥
١٩	هذا بسرًا أطيب منه رطبًا	٤٦، ١٨٥

رابعًا : فهرس أبيات الشعر

القافية	قائله	رقم الصفحة
لواء	بعض بني العنبر	٦٣
مضاربة	نهشل بن حري	١٦٣
المواكب	الحارث بن خالد المخزومي	٤١
يصوب	بلا نسبة	١٥٧
ويقشب	للنابغة	١٥٦
خلت	ابن مالك	١١٣
أنجح	تميم بن مقبل	٣٤
آساد	بلا نسبة	١٤٢
بأثمد	حسان بن ثابت	١٧٥
تعود	بلا نسبة	١١٩
سوددًا	بلا نسبة	١٤٢
مسندًا	ابن مالك	١١٣
منجدًا	بلا نسبة	١٣٢
أجر	امرئ القيس	١١٩
فأخبرا	ابن مالك	٨١
ومئزرا	حذيفة بن أنس الهذلي	٥٨
يسير	بلا نسبة	١٣١
يتنفس	زيد الخيل	٣٤
السوس	المتلمس	١٥٧
تبوص	امرئ القيس	١٠٣
أصنع	أبو النجم العجلي	١١٩
نجيع	عمرو بن حكيم بن معية	١٦٣
تحيفا	ابن مالك	٨٤
صديق	بلا نسبة	١٦١
عتيق	بلا نسبة	١٦٢
مالكًا	عبد الله بن همام السلولي	١١٢
بطلاً	بلا نسبة	١٠٠

الثلل	لبيد بن ربيعة	١٤١
الثمالا	جنوب الهذلية	١٦٢
شمالا	جنوب الهذلية	١٦٢
والصهيل	شمير بن الحارث	٨٧
العمل	بلا نسبة	١٥٨
عمله	ابن مالك	٨٤
قليل	المقنع الكندي	١٥٩
مرحل	امرئ القيس	٨٩
محيلاً	زهير بن أبي سلمى	١١٥
معول	امرئ القيس	١٧٥
ينتعل	للأعشي	١٦١
تنسل	امرئ القيس	٣٢
تيممًا	حميد بن ثور	٨٧
تميم	زياد الأعجم	١٦٤
حرام	جرير	١٥٦
الحليم	زياد الأعجم	١٦٣
كلامها	مجنون بني عامر	١٠٠
بمزعم	عنترة	١١٥
الظافرينا	بلا نسبة	١٤٢
ومقدرينا	عمر بن كلثوم	٩٠
أبيًا	أبو حيان	٩
أباليا	مالك بن الريب	٨٣
راضيًا	سوار بن مضرب	٣٦
مغربيًا	أبو حيان	٩

خامسًا : المصادر والمراجع

١ – والإحاطة في أخبار غرناطة : محمد بن عبد الله السلماني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور ، رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٣ – الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي ، تحقيق الأستاذ ، محمد عبدالقادر الفاضلي ، المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

٤ – الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج . تحقيق الدكتور : عبدالحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة . بيروت . ط: الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ٠

٥ – إعراب القراءات السبع وعللها : الحسين بن أحمد بن خالويه . تحقيق الدكتور : عبدالرحمن سليمان العثيمين مكتبة الخانجي . القاهرة . ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ٠

٦ – إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد ، تحقيق الأستاذ : زهير غازي زاهر (عالم الكتب . بيروت ، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ٠

٧ – إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . تحقيق الأستاذ: إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري . القاهرة، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت . ط: الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ٠

٨ – الأعلام : خير الدين بن محمد الزركلي ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط: الخامسة ١٩٨٠م.

٩ – أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق د : علي أبو زيد، وآخرين ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م.

١٠ –الإغراب في جدل الإعراب : أبو البركات كمال الدين بن الأنباري . تحقيق الأستاذ ، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م ٠

١١ –الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور، حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، الجريسي للكمبيوتر والطباعة والتصوير، القاهرة. ط: الثانية ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

١٢ –ألفية ابن مالك: جمال الدين محمد بن مالك، دار التعاون.

١٣ –أمالي ابن الشجري: ضياء الدين بن حمزة المعروف ابن الشجري . تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ٠

١٤ – إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ط: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات بن الأنباري . تحقيق الشيخ ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية . بيروت . ط: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ٠

١٦ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن هشام ، تحقيق الشيخ : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الدار الثقافية العربية . بيروت .

١٧ – الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي . تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب . بيروت . ط: الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ٠

١٨ – البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية . بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م ٠

١٩ – البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط: الثانية ١٩٧٧م٠

٢٠ – البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.

٢١ – البسيط في شرح جمل الزجاجي : عبيد الله بن أبى الربيع . تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م)٠

٢٢ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبى . ط : الأولى ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م .

٢٣ – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٢٤ – البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات بن الأنباري . تحقيق الدكتور، طه عبدالحميد طه، ومراجعة الأستاذ، مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٥هـ – ١٩٨٠م.

٢٥ – التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، المكتبة التوفيقية ، سيدنا الحسين ، القاهرة . ط: ١٩٨٠م ٠

٢٦ – التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر . ١٩٨٤م .

٢٧ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي . تحقيق الأستاذ الدكتور : حسن هنداوي، دار القلم . دمشق . ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ٠

٢٨ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق الأستاذ : محمد كامل بركات ، دار الكاتب للطباعة والنشر . ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م)

٢٩ – التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله الأزهري ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

٣٠ – التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

٣١ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : بدر الدين الدماميني .تحقيق الدكتور : محمد بن عبدالرحمن المفدى ، ط: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٣م ٠

٣٢ – تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل : عبد الله بن عمر البيضاوي،دارالجيل . بيروت.

٣٣ – تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم : أبو السعود محمد بن محمد العمادي ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ٠

٣٤ – تفسير الجلالين: جلال الدين المحلى، وجلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٣٥ – تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل): أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن، مطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى: ١٣٧٥هـ–١٩٥٥م.

٣٦ – تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن): محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٣٧ – تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط: الثالثة ١٩٨٧م ٠

٣٨ – التفسير الكبير مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، دار إحياء التراث . بيروت.

٣٩ – تهذيب التهذيب: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٢٥هـ.

٤٠ – تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤١ – التوطئة: أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة.

٤٢ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي . تحقيق الدكتور: عبد الرحمن على سليمان ، الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م٠

٤٣ – الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود صافي: دار الرشيد، دمشق، الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ.

٤٤ –الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت .ط: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م٠

٤٥ –حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد الخفاجي، دار صادر . بيروت .

٤٦ –حاشية الصبان على شرح الأشموني : أبو العرفان محمد الصبان ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ–١٩٩٧م .

٤٧ –خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ٠

٤٨ –الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الأستاذ : محمد على النجار ، المكتبة العلمية . الطبعة الثانية: ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م ٠

٤٩ –الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ–١٩٦٦م .

٥٠ –الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى . تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق . ط: الأولى ، ١ ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

٥١ –دلائل الإعجاز: الإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق الأستاذ : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجى ، القاهرة .

٥٢ –ديوان أبي حيان ، تحقيق : أحمد مطلوب و خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩م.

٥٣ –ديوان أبي النجم العجلى . تحقيق الدكتور، سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر . بيروت . ط: الأولى ١٩٩٨م.

٥٤ –ديوان الأعشى ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة: ١٩٨٣م.

٥٥ –ديوان الأفوه الأودي ، شرح وتحقيق الدكتور: محمد التونجي ، دار صادر . بيروت . ط: الأولى ١٩٩٨م .

٥٦ –ديوان امرئ القيس ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٥٧ –ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق: ١٣٨١هـ–١٩٦٢م

٥٨ –ديوان جرير: شرح الأستاذة: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: الأولى ١٩٨٢م٠

٥٩ –ديوان حسان بن ثابت، شرح: محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣١هـ.
٦٠ –ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٩٥١م.
٦١ –ديوان زهير بن أبى سلمى ، دار صادر ، بيروت ٠
٦٢ –ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة: نوري حمودي القيسي، دار النعمان، النجف.
٦٣ –ديوان زياد الأعجم: يوسف حسين بكار، دار المسيرة.
٦٤ –ديوان عمرو بن كلثوم . تحقيق الدكتور: على أبوزيد، دار سعد الدين . دمشق . ط: الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م ٠
٦٥ –ديوان عنترة بن شداد ، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ٠
٦٦ –ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر . بيروت ٠
٦٧ –ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، دار مصر.
٦٨ –ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف . مصر .٠
٦٩ –ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
٧٠ – ذيل تذكرة الحفاظ : شمس الدين أبو المحاسن، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ– ١٩٩٨ م .
٧١ –روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : محمود بن عبد الله الألوسي ، ضبط وشرح وتعليق السيد: محمود شكري الألوسي ، دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط: الرابعة ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م .
٧٢ –وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي بن أحمد الحنبلي ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، ومحمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، دمشق ، ١٤٠٦هـ .
٧٣ –شرح أبيات سيبويه: أبو محمد بن يوسف السيرافي . تحقيق الدكتور: محمد على سلطان، مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م ٠
٧٤ –شرح أبيات مغنى اللبيب: عبد القادر البغدادي . تحقيق الأستاذين: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث . دمشق . ط: الأولى ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ٠
٧٥ –شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل . تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبدالحميد ، مكتبة التراث . القاهرة . ط: العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٧٦ –شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله بدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق الأستاذ : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٧٧ –شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية.

٧٨ –شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوى المختون ، هجر للطباعة والنشر . ط: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٧٩ –شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن محمد بن خروف ، تحقيق الدكتورة : سلوى محمد عمر عرب ، المملكة العربية السعودية . جامعة أم القرى . معهد البحوث العلمية . ط: الأولى ١٤١٩هـ .

٨٠ –شرح جمل الزجاجى : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، العراق، ١٩٨٠ .

٨١ –شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٨٢ –شرح ديوان الحماسة: يحيى بن علي بن محمد التبريزي، دار القلم، بيروت.

٨٣ –شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين الإسترأباذي ، تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٨٤ –شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري، دار السيل، بيروت.

٨٥ –شرح الكافية الشافية : ابن مالك . تحقيق الدكتور: عبدالمنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة . ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٨٦ –شرح اللمع: ابن برهان، تحقيق الدكتور: فائز فارس، الكويت . ط: الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٧ –شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، مكتبة المتنبي . القاهرة .

٨٨ –الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية" : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق الأستاذ: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين . بيروت . ط: الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٨٩ –صحيح البخاري: أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، دمشق.

٩٠ –صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الجيل، بيروت.

٩١ –طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ.

٩٢ –طبقات المفسرين: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

٩٣ –طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ–١٩٨٥م.

٩٤ –غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

٩٥ –الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق الدكتور محمد حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ–١٩٩١م.

٩٦ –الفصول والفروق: أحمد الزين على العزازي، مطابع الشناوي . طنطا . ط: الأولى ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

٩٧ –فوات الوفيات : محمد بن شاكر الكتبي . تحقيق الدكتور: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت.

٩٨ –الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ، تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٩٩ –الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الأستاذ : عبدالرزاق المهدى ، دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط: الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٧م ٠

١٠٠ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، مكتبة المثنى . بيروت .

١٠١ – كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة . تحقيق الدكتور: هادى عطية مطر، مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٠٢ – اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري، تحقيق الدكتور: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر . بيروت ، ودار الفكر . دمشق . ط: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م٠

١٠٣ – اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

١٠٤ – لسان العرب : ابن منظور . تحقيق الأستاذ : عبدالله على الكبير ، وآخرين ، دار المعارف.

١٠٥ – لمع الأدلة : أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م ٠

١٠٦ – اللمع في صنعة العربية : ابن جني . تحقيق الدكتور : حسين محمد شرف ، ط: الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ٠

١٠٧ – المتبع في شرح اللمع : أبو البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور : عبدالحميد حمد محمد محمود الزوى ، منشورات جامعة قار يونس . بنغازي . ط: الأولى ١٩٩٤م ٠

١٠٨ – متن ألفية ابن مالك : تحقيق الأستاذ : محمد عبدالعزيز العبد ، دار الصحابة . طنطا . ط: الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م ٠

١٠٩ – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣م .

١١٠ – مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة ، ٢٠٠٦ م .

١١١ – مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

١١٢ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق الأستاذ : على النجدي ناصف ، وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١١٣ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

١١٤ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : أبو محمد عفيف الدين اليافعي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت . ط: الثانية ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م ٠

١١٥ – المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب ، تحقيق الأستاذ : على حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م ٠

١١٦ – المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي ، تحقيق الدكتور: محمد الشاطر أحمد : مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر . القاهرة . ط: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م ٠

١١٧ – المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ٠

١١٨ – مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبى طالب ، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة . بيروت . ط: الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ٠

١١٩ – معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

١٢٠ – معانى القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء . عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ– ١٩٨٣م .

١٢١ – معانى القرآن وإعرابه : أبو اسحاق الزجاج . شرح وتحقيق الدكتور: عبدالجليل عبده شلبى، دار الحديث . القاهرة . ط: الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ٠

١٢٢ – معجم البلدان: ياقوت الحموي ، دار صادر . بيروت .

١٢٣ – معجم المؤلفين: عمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٤ – معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

١٢٥ – المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

١٢٦ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام ، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، والأستاذ: محمد على حمد الله ، ومراجعة الأستاذ: سعيد الأفغاني (دار الفكر . بيروت . ط: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) ٠

١٢٧ – المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل . بيروت . ط: الثانية .

١٢٨ – المقتصد في شرح الإيضاح : للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية . وزارة الثقافة والإعلام . دار الرشيد . ١٩٨٢م ٠

١٢٩ – المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ٠

١٣٠ – المقرب ومعه مثل المقرب : ابن عصفور . تحقيق الأستاذين : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ٠

١٣١ – المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٣٢ – نتائج الفكر : للسهيلي ، تحقيق الشيخين : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ٠

١٣٣ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين يوسف بن تغري الأتابكي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .

١٣٤ – النحاة والحديث النبوي: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى:١٤٠٠هـ.

١٣٥ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر– بيروت – لبنان.

١٣٦ – هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥١م .

١٣٧ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ، تحقيق الأستاذ : أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ٠

١٣٨ – الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، دار النشر فرانز شتايز بفيبادن، جمعية المستشرقين الألمانية، الطبعة الثانية . ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م ٠

١٣٩ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : شمس الدين أحمد بن خلكان ، تحقيق الدكتور: إحسان عباس ، دار صادر . بيروت ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ٠

الرسائل العلمية :

١-اختيارات أبي حيان في البحر المحيط جمعًا ودراسة : بدر الدين ناصر البدر .

٢-اعتراضات أبي حيان على الفراء في كتابه (ارتشاف الضرب في معرفة لسان العرب) : إعداد الطالب زياد أبو حليب ، إشراف الدكتور محمود العامودي.

٣-منهج الألوسي النحوي في كتابه روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: إعداد الطالب: علي جمعة الحشاش، إشراف الدكتور: عبد الهادي عبد الكريم برهون، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤م.

٤-مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط : إعداد الطالب علي الزهراني ، إشراف الدكتور عبد الرحمن إسماعيل.

سادسًا : فهرس الموضوعات

الآية القرآنية	**أ**
الإهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
ملخص البحث	**د،هـ**
المقدمة	**١**
التمهيد	**٥**
ترجمة أبي حيان	**٦**
ترجمة العكبري	**١٧**
منهج ابي حيان في تفسير البحر المحيط	**٢٤**
مصادر تفسير البحر المحيط	**٢٥**
أثر تفسير البحر المحيط فيما بعده	**٢٦**
الفصل الأول : اعتراضات أبي حيان على العكبري في المعربات	**٢٧**
المبحث الأول : المعرب من الأسماء	**٢٧**
المطلب الأول : المرفوع من الأسماء	**٢٨**
الخلاف في اسم كاد	**٢٩**
حذف الفاعل	**٣٥**
دخول الفاء على خبر المبتدأ	**٤٠**
خبر الذين يلمزون	**٤٤**
خبر إنما التوبة	**٤٦**
إعراب قنوان	**٤٨**
العامل في رفع لباس	**٥٠**
المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر	**٥٣**

المطلب الثاني : المنصوب من الأسماء	٥٥
تعدد المفعول له	٥٦
النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ	٥٨
الحال المقدرة	٦٠
الحال المبينة قد تأتي لازمة	٦٢
الفصل بين الحال وصاحبها	٦٥
حذف صاحب الحال	٦٧
إعراب جملة (يخادعون الله)	٧٢
ما يحتمل الحالية والخبر	٧٤
ما يحتمل الحالية والنعت	٧٦
جواز حذف الحال إذا تعلق به الجار والمجرور	٧٩
موقع ظرف الزمان من الإعراب إذا جاء بعد الجثة	٨١
مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيها	٨٣
ما يحتمل الحالية والبدلية	٨٧
تعدد الحال لعامل واحد	٨٩
البدل من المفعول به الأول	٩٢
المطلب الثالث : المجرور من الأسماء	٩٤
أفعل التفضيل	٩٥
الفصل بين الجار والمجرور ومتعلقهما بالاستثناء	٩٩
ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر	١٠١
إعراب أن يوصل	١٠٣
متعلق منهم	١٠٥
إعراب من النعم	١٠٦
متعلق كالذين	١٠٨
متعلق منكم	١٠٩
متعلق من البقر	١١٠
المبحث الثاني : المعرب من الافعال	١١١
اقتران الفعل المضارع الواقع حالا بالواو	١١٢
الفصل الثاني : اعتراضات أبي حيان على العكبري في المبنيات	١١٦

المبحث الاول : المبني من الأسماء	١١٧
حذف الضمير المنصوب العائد من الجملة الواقعة خبرا	١١٨
تركيب من مع ذا وتصييرها اسما واحدا	١٢٣
المبحث الثاني : المبني من الأفعال	١٢٦
هل لكان الناقصة مصدر	١٢٧
عمل كان الناقصة في الجار والمجرور	١٣٤
المعطوف على جملة الشرط أن يكون جملة فعلية	١٣٦
عطف جملة وبشر	١٣٨
إعراب جملة مكناهم	١٤٠
الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية	١٤١
تأويل الفعل بالمصدر	١٤٥
الحاق قطع بظن في نصب المفعولين	١٤٦
حذف كان مع اسمها	١٤٩
تعليق تفكر	١٥٢
المبحث الثالث : الحروف	١٥٥
حذف حرف الجر	١٥٦
(حتى) تأتي بمعنى (إلا أن)	١٥٩
إعمال أن المخففة	١٦١
ما الكافة عن العمل	١٦٣
زيادة من	١٦٦
الفصل الثالث : منهج أبي حيان في اعتراضاته	١٦٨
تعريف الاعتراض لغة واصطلاحا	١٦٩
منهج أبي حيان في الاحتجاج لاعتراضاته	١٧٠
الأسس التي قام عليها منهج أبي حيان في اعتراضاته	١٨٢
ألفاظه في الاعتراض	١٨٩
أسباب الاعتراضات	١٩١
أدلة أبي حيان في الاعتراضات	١٩٢
موقف أبي حيان من المذاهب النحوية	١٩٤
النتائج والتوصيات	٢٠٥